

الفصل الثاني

النظم النقدية

1. مقدمة

يشتمل النظام النقدي على جميع أنواع النقود المتداولة في قطر معين، والمؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي)، وكذلك البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة، ويتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي، دون الإخلال باستقرار مستوى الأسعار.

2. النظم النقدية

هناك نظامين أساسيين من النظم النقدية هما : النظام السلعي (Commodity System)، والنظام القانوني أو الورقي (Fiat System). وسنوضح الظروف والأسباب التي دعت الحكومات إلى إتباع نظام دون آخر، وكذلك الأسباب التي أدت إلى التخلي عن نظم نقدية كانت سائد في فترة معينة والتحول إلى نظم أخرى.

2.1 النظام السلعي

وهو النظام الذي يتم بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط لتبادل. وكان الذهب

(1) مزايا قاعدة الذهب

تتمتع قاعدة الذهب بأربع مزايا رئيسية هي:

أولاً: ميزة الأمان

كان الذهب وما يزال يعتبر ثروة بحد ذاته، فإن العملة النقدية المرتبطة بالذهب، أي التي يمكن تحويلها إلى الذهب، كانت تحظى بالقبول التام وتعتبر آمنة كالذهب تماماً. غير أن محدودية الكميات المنتجة من الذهب، والتوسع الكبير الذي طرأ على حجم التجارة العالمية قد جعل كمية النقود التي تصدرها الدول والقابلة للتحويل للذهب، تفوق كثيراً كمية الذهب الموجودة للاستبدال، وقد أدى ذلك إلى وقف العمل بهذا الالتزام، خاصة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، حتى لا يشكل مخزون الذهب قيلاً على التوسع في التجارة العالمية والالتزامات المالية الخارجية للدول المشاركة في الحرب العالمية.

ثانياً: استقرار أسعار الصرف

يتمتع الذهب بالقبول العام كوسيط للتبادل ليس على المستوى المحلي فحسب، بل كذلك على المستوى الدولي. لذلك، فإن جميع الدول كانت تقبل النقود السلعية أو الائتمانية كوسيط لتسوية الالتزامات المالية في المبادلات التجارية طالما تمتعت النقود بالثقة بإمكانية تحويل هذه النقود إلى ذهب.

فعندما تكون دولة معينة على قاعدة الذهب فمعنى ذلك، أنها تكون ملزمة بشراء وبيع الذهب إلى الجمهور مقابل النقود الورقية عند معدل ثابت، وكذلك السماح باستيراد وتصدير الذهب دون أي قيود. لذلك لا يتغير سعر الصرف تحت هذه الظروف إلا في حدود ضيقة جداً. فمثلاً، عندما كانت

الولايات المتحدة وبريطانيا على قاعدة الذهب خلال الفترة (1925-1931)، كان سعر بيع وشراء الذهب يعادل 20.6 دولار لكل غرام من الذهب. كذلك الحال بالنسبة لبنيك إنكلترة، حيث كان ملزماً قانوناً بشراء وبيع الذهب عند سعر 4.25 باون إسترليني لكل غرام من الذهب. وبما أن الغرام الواحد من الذهب (والذي يعادل 480 حبة) يساوي 20.6 دولار في الولايات المتحدة، أو 4.25 باون إسترليني في بريطانيا، فمعنى ذلك أن 20.6 دولار = 4.25 باون إسترليني، أو أن الباون يساوي 4.85 دولار، أو 113 حبة من الذهب.

وإذا افترضنا أن تكاليف شحن وتأمين 113 حبة من الذهب بين نيويورك ولندن كانت تعادل في سنة 1930 حوالي 0.02 دولار، فإن سعر صرف الدولار مقابل الباون الإسترليني سيبقى ضمن حدود 4.83 إلى 4.87 دولار، وذلك في الحالتين التاليتين :

• ففي حالة ارتفاع سعر صرف الباون الإسترليني في سوق التحويل الخارجي إلى 4.88 دولار مثلاً، فسيكون من صالح المستورد الأمريكي شراء 113 حبة من الذهب من سوق نيويورك بمبلغ 4.85 دولار وشحنها إلى لندن وتحمل تكاليف الشحن والتأمين البالغة 0.02 دولار لأجل تسديد قيمة الواردات إلى المصدر البريطاني، ولذلك يدفع المستورد الأمريكي 4.87 دولار بدلاً من 4.88 دولار مقابل الباون.

• أما في حالة انخفاض سعر صرف الباون الإسترليني إلى 4.82 دولار، فسيكون من صالح المستورد البريطاني شراء 113 حبة من الذهب من سوق لندن بسعر 4.85 دولار وشحنها إلى نيويورك وتحمل تكاليف الشحن والتأمين البالغة 0.02 دولار لأجل تسديد قيمة

الفصل الثاني - النظم النقدية

المواردات إلى المصدر الأمريكي. ولذلك يحصل البريطاني على 4.83 دولار بدلاً من 4.82 مقابل الباون.

يتضح مما تقدم، أن الحدود العليا والدنيا لسعر الصرف بين الباون الإسترليني والدولار الأمريكي سيبقى بين 4.87 و4.83 دولار على التوالي. تعرف هذه الحدود بنقاط تصدير واستيراد الذهب (Gold Export and Import Points). وهي تمثل حدود تقلبات أسعار الصرف في أسواق التحويل الخارجي بالنسبة للباون والدولار. فالذهب سيصدر من نيويورك إلى لندن في حالة ارتفاع سعر صرف الباون إلى أكثر من الحد الأعلى وهو 4.87 دولار. وتسمى هذه بنقطة تصدير الذهب (Gold Export Point). أما في حالة انخفاض سعر صرف الباون إلى أقل من الحد الأدنى وهو 4.83 دولار، فسيؤدي ذلك إلى استيراد الذهب وتسمى في هذه الحالة بنقطة استيراد الذهب (Gold Import Point). وبعبارة أخرى فإن نقطة تصدير الذهب بالنسبة لقطر معين هي نقطة استيراد الذهب بالنسبة لقطر آخر، والعكس صحيح.

ثالثاً: إدارة النظام النقدي بصورة آلية

تتم عملية إدارة عرض النقود في ظل قاعدة الذهب بصورة آلية. فالتوسع والانكماش يحدثان آلياً وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي من الذهب، الذي يحدده البنك المركزي. فإذا زاد هذا الاحتياطي، سواء عن طريق استيراد كميات إضافية من الذهب أو زيادة استخراجة محلياً، فسيؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية بنسبة مضاعفة للزيادة في كمية الذهب. أما في حالة انخفاض الاحتياطي من الذهب، بسبب زيادة التصدير أو زيادة اكتناز الذهب محلياً، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض عرض

النقود والودائع لدى البنوك التجارية بنسبة مضاعفة لكمية الانخفاض في الذهب. لذلك، تؤدي قاعدة الذهب إلى انخفاض وزيادة عرض النقود بتلقائية ولكنها لا تضمن دائماً حدوث هذه التغيرات بما يتفق وتحقيق الأكلية للاقتصاد.

رابعاً: استقرار مستوى الأسعار

ليس هناك اتفاق عام بأن قاعدة الذهب تؤدي إلى تحقيق درجة من الاستقرار في مستوى الأسعار. ولكن لوحظ أن مستوى الأسعار في التي اتبعت قاعدة الذهب كان أكثر استقراراً خلال فترة إتباعها لقاعدة الـ ويعزى هذا الاستقرار النسبي في مستوى الأسعار إلى العلاقة بين الذهب المتاحة ومستويات الأسعار، حيث تتسم كمية الذهب الموجود العالم بالاستقرار النسبي، وذلك لأن الزيادة السنوية في عرض الذهب على الزيادة في كمية الذهب المستخرج، والتي تعتبر غير مرنة محدودية مناجم الذهب الموجودة في عدد قليل من الأقطار وكذلك تكاليف الإنتاج.

ويرى البعض أن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إلى انخفاض في إنتاج الذهب، الذي يؤدي بدوره إلى انه في احتياطي الذهب، ومن ثم انخفاض في عرض النقود، مما يحد من ارتفاع الأسعار. بينما يؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انخفاض التكاليف الذي يشجع على زيادة استخراج الذهب، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة احتياطي الذهب، ومن ثم زيادة عرض النقود، مما يحد من معدل الاند في الأسعار. وبعبارة أخرى، فإن قاعدة الذهب تؤدي إلى استقرار الأكلية بالتغير في كمية المعروض من الذهب في الاتجاه المعاكس.

عملية التغير في إنتاج الذهب قد تستغرق وقتاً طويلاً، مما قد يكون من المتعذر معالجة حالة التضخم أو الانكماش، بطريقة تلقائية خلال فترة زمنية قصيرة.

(2) الأشكال الأخرى لقاعدة الذهب

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي:

أولاً: قاعدة المسكوكات الذهبية

تعتبر قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Coin Standard) من أقدم النظم الذهبية المعروفة. وتعمل في إطار الإجراءات والضوابط التالية:

- يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب.
- عدم وجود قيود على حرية خروج أو دخول العملة إلى القطر المعني.
- أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون.
- حرية التحويل بين العملة الوطنية وبين المسكوكات الذهبية.
- عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبية.

لقد سادت هذه القاعدة في معظم الأقطار خلال الفترة (1800-1914)، وبعد ذلك أدخلت عليها بعض التعديلات، واستمر التعامل بها حتى أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين. وقد تخلت جميع الأقطار عن التعامل بقاعدة الذهب بعد سنة 1933، وذلك لعدم توافر الكميات الكافية من الذهب لمواجهة التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى اختفاء المسكوكات الذهبية من التداول، وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية.

ثانياً: قاعدة السبائك الذهبية

تتحدد قيمة العملة الوطنية حسب قاعدة السبائك الذهبية (Gold Bullion Standard) على أساس وزن ثابت من الذهب، ويحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلاً من مسكوكات ذهبية. ولا تستخدم هذه السبائك الذهبية في المبادلات الداخلية، وإنما يقتصر استخدامها على تسوية مدفوعات المبادلات الدولية. ولقد لجأت معظم الأقطار إلى هذه القاعدة النقدية بعد أن تخلت عن قاعدة المسكوكات الذهبية في أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين كمحاولة لتنظيم عرض النقود وتدعيم الثقة في عملاتها الوطنية في الداخل والخارج، وكذلك الحد من ظاهرة اكتناز الذهب والمضاربة عليه، وبالتالي استنزاف الاحتياطي من الذهب المتاح للدولة.

ثالثاً: نظام الصرف بالذهب

طبقاً لنظام الصرف بالذهب (Gold Export Standard) تلتزم السلطة النقدية للدولة (البنك المركزي) بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية على أن يتم ربط العملة الوطنية بعملة أخرى أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب. وبعبارة أخرى، إتباع قاعدة الذهب بصورة غير مباشرة من خلال تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى الذهب، كالدولار الأمريكي والباون الإسترليني.

لقد استطاعت السلطات النقدية من خلال هذا النظام أن تجعل الاحتياطيات الذهبية كغطاء لعملتها، وذلك بالاحتفاظ بعملات أجنبية دولية

الفصل الثاني - النظم النقدية

قابلة للتحويل إلى ذهب. وقد لاقت هذه الصيغة قبولاً من جانب الأقطار الفقيرة نسبياً باحتياجاتها الذهبية وذلك بقيام بنوكها المركزية بتوفير غطاء لعملاتها الوطنية بعملات وأرصدة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، بدلاً من تكوين غطاء العملة من السبائك الذهبية فقط، كما كان عليه الحال سابقاً. ومن الأمثلة على ذلك هو النظام الإسترليني، الذي كان يتمتع بأربعة مزايا هي :

- وجود سعر صرف ثابت للعملة الوطنية للقطر التابع وعملة القطر المتبوع.
 - الاقتصاد في استخدام الذهب والاعتماد على عملة القطر المتبوع لتكوين الاحتياطي اللازم للعملة المحلية.
 - تخفيض تكاليف تخزين الذهب وحمايته من السرقة.
 - تحقيق عوائد مالية على أرصدة القطر من العملة الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي كودائع لدى البنوك العالمية.
- وبالرغم من مزايا النظام الإسترليني، إلا أنه من أبرز مساوئه، بالنسبة للأقطار التابعة له ما يلي:
- تأثر القطر التابع بالآثار الاقتصادية السلبية والأزمات التي يتعرض لها القطر المتبوع.
 - يؤدي النظام إلى ارتباط وثيق بين الدولتين، مما قد يمس الاستقلال الاقتصادي للدولة التابعة، أي التبعية الاقتصادية بالإضافة إلى التبعية السياسية، لاسيما أن حرية الأقطار التابعة (المستعمرات) في التجارة مع الأقطار الأخرى تكون مقيدة بحكم ارتباط نظامها النقدي بالقطر الأم (بريطانيا).

الفصل الثاني - النظم النقدية

والفضة أوسع هذه السلع انتشاراً، حيث كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية لقيمة كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية.

وقد كان مقياس القيمة السلعية للنظام النقدي في الماضي يتحدد بكمية معينة من الذهب أو الفضة، أو خليط من الاثنين معاً. فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، نظام المعدنين. واستناداً إلى قانون سك النقود الصادر في سنة 1792 في الولايات المتحدة الأمريكية، حددت قيمة الدولار بـ 24.75 حبة من الذهب الخالص، أو بـ 371.25 حبة من الفضة الخاصة. فقد كانت الولايات المتحدة تتبع نظام أو قاعدة المعدنين إلى أن تحولت تدريجياً إلى ما يسمى بقاعدة الذهب بعد الاكتشافات الضخمة من الذهب في ولاية كاليفورنيا في سنة 1848. ونأتي الآن لبحث كل من قاعدة الذهب بأشكالها المختلفة وقاعدة المعدنين.

1.1.2 قاعدة الذهب

كانت قاعدة الذهب (Gold Standard) هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة حتى أوائل عقد الثلاثينات من القرن الماضي عندما قررت بريطانيا التخلي عن قاعدة الذهب في سنة 1931، ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1933. وبالرغم من المزايا التي كانت تتمتع بها قاعدة الذهب، كما سنوضح لاحقاً، إلا أنها انهارت خلال الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فقد عادت بعض الدول إلى قاعدة الذهب بعد فترة قصيرة، إلا أن حدوث الكساد الكبير في أوروبا والولايات المتحدة، خلال الفترة 1929-1933، قد دفع معظم الأقطار للتخلي عن قاعدة الذهب.

• يتوقف النظام النقدي على بقاء الدولة المتبوعة على قاعدة الذهب. فعندما قررت بريطانيا التخلي عن قاعدة الذهب في سنة 1931، أدى ذلك إلى حدوث ارتباط نقدي في الأقطار التابعة لمنطقة الإسترليني.

2.1.2 قاعدة المعدنين

في قاعدة المعدنين (Bimetallic Standard)، تتحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين هما: الذهب والفضة وبالتالي، فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من المعدنين. وقد اتبع هذا النظام للاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية أو نقوداً قابلة للتحويل إلى النقود السلعية. هذا بالإضافة إلى احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب أو الفضة للقيام بعمل النقود. وكان العمل بنظام المعدنين قبل نظام الذهب، إلا أن نتائج استعمال قاعدة المعدنين لم تكن مرضية، وذلك بسبب ما يعرف بقانون جريشام (Gresham's Law) نسبة إلى السير توماس جريشام (1519-1579) الذي كان وزيراً للخزانة في عهد الملكة إليزابيث الأولى في إنكلترة. وقد نادى جريشام بأنه عندما تختلف القيمة السوقية لأي من المعدنين في التداول عن قيمتها القانونية، فإن المعدن الذي تكون قيمته السوقية منخفضة سيصبح وسيلة التداول الرئيسية، بينما يكتنز المعدن الذي تكون قيمته السوقية أعلى من قيمته النقدية، أو يصهر أو يصدر إلى الخارج، وبالتالي سيختفي من التداول. أي أن النقود الرخيصة تطرد النقود الثمينة من التداول.

فإذا افترضنا أن السلطة النقدية قد حددت القيمة القانونية للمعدنين بنسبة 1:15، أي أن كل 15 حبة من الفضة تعادل حبة واحدة من الذهب، كما حددها قانون سك العملة الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة

1792، فمعنى ذلك أنه يمكن تحويل الدولار إلى 15 حبة من الفضة أو حبة واحدة من الذهب. فإذا حدث أي تغير في قيمة أي من المعدنين في السوق العالمية بالنسبة لقيمة المعدن الآخر، فسيؤدي هذا إلى اختفاء المعدن الذي ارتفعت قيمته من التداول. وذلك، لأن المعدن الذي انخفضت قيمته السوقية سيؤخذ إلى بنك الدولة لاستبداله بالمعدن الآخر الذي ارتفعت قيمته السوقية. أما المسكوكات المصنوعة من المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية، فستكتنز أو تستصهر وتباع على شكل سبائك، وبالتالي اختفاؤها من التداول. وبعبارة أخرى، إن تحديد نسبة ثابتة لقيمة معدن معين بالنسبة لقيمة معدن آخر، مع احتمال تغير القيمة السوقية لأي منهما، سيؤدي إلى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود التي تكون قيمة معدنها السوقية أعلى من قيمتها القانونية، واستبدال النقود التي تكون قيمة معدنها السوقية أقل من قيمتها القانونية. وقد حدثت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، حيث تميزت الفترة 1834-1792 باختفاء الذهب من التداول، بينما تميزت الفترة 1834-1873 باختفاء الفضة من التداول.

2.2 النظام النقدي القانوني (الورقي)

في نظام النقد القانوني (Fiat Paper System) لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها. ولذلك، فإنها تعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى (Inconvertible Paper Money). وعلى هذا الأساس، تنم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي، الذي يحدد كمية الإصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي، وإنما بحسب

الاعتبارات والأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

لقد كان النظام النقدي القانوني مصدر قلق في المرحلة الأولى لتطبيقه. حيث لم تعد أسعار الصرف تتسم بالاستقرار، كما كان الأمر في قاعدة الذهب، وذلك بسبب عدم إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب. كذلك، كان هناك تخوف من المغالاة في إصدار النقود الورقية دون غطاء ذهبي، مما يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف، وبالتالي إلى اضطراب التجارة الخارجية. غير أن فشل قاعدة الذهب عن مجازاة التوسع الكبير في حجم التجارة العالمية وحدوث الكساد الاقتصادي في أواخر عقد العشرينات من القرن العشرين وعجز النظام الاقتصادي التقليدي عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية أدت إلى تخلي جميع الدول عن قاعدة الذهب والتحول إلى النظام الورقي القانوني.

3. قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً

لقد أثبتت التجربة العملية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيراً من قاعدة الذهب وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة، كما أنها لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياطي الذهبي. إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب

الفصل الثاني - النظم النقدية

والنظام النقدي الورقي معاً، كما سنوضح في الفصل الثالث عشر عند الحديث
عن النقود في المعاملات الدولية.

الفصل الثاني - النظم النقدية

والنظام النقدي الورقي معاً، كما سنوضح في الفصل الثالث عشر عند الحديث
عن النقود في المعاملات الدولية.

الجزء الثاني

النظريات النقدية ومشكلة التضخم

- الفصل الثالث: نظريات الطلب على النقود
- الفصل الرابع: نموذج كينز- هيكس لتحديد دخل التوازن
- الفصل الخامس: استخدام نموذج هكس في تحليل السياسة الاقتصادية
- الفصل السادس: التوازن الاقتصادي الكلي
- الفصل السابع: نظريات التضخم

الفصل الثالث

نظريات الطلب على النقود

1. مقدمة

خصصنا الفصول السابقة للتعريف بالنقود ونشأتها وتطورها، كما تم فيها استعراض النظم النقدية والتطورات التي مرت بها إلى وقتنا الحاضر. ومقدمة ضرورية لدراسة العلاقة بين النقود والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، نقدم في هذا الفصل النظريات المختلفة للطلب على النقود، ودوافع الطلب على النقود، والعوامل المؤثرة في الطلب على النقود، وخاصة سعر الفائدة، باعتباره العامل الفاعل في آلية انتقال تأثير التغيير في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

2. النظرية التقليدية لكمية النقود

قدم نظرية كمية النقود (The Quantity theory of Money) في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الاقتصاديون القدماء أمثال إيرفينج فيشر (Irving Fisher)، والفريد مارشال (Alfred Marshal)، وأ. سي. بيجو (A. C. Pigou). وتتمحور النظرية حول كيفية تحديد الدخل المحلي الإجمالي (Gross Domestic Income)، كما أمكن في إطارها تقديم نظرية للطلب على النقود، تتناول العلاقة بين كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها والدخل النقدي الإجمالي.

ففي عام 1911، تبلور النقاش حول نظرية كمية النقود على يد إيرفنج فيشر الذي قدم صياغة رياضية لمتساوية أطلق عليها معادلة التبادل (The Equation of Exchange)، في الشكل التالي:

$$M \times V = P \times Y$$

حيث أن (M) هي كمية النقود في الاقتصاد، و(P) مستوى الأسعار أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، و(Y) هو الناتج أو الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)، و(V) هي معدل دوران النقود. ويقاس معدل دوران النقود متوسط عدد مرات استخدام الوحدة من النقود في سداد قيم المبادلات خلال السنة. ومن المعادلة أعلاه، يسهل كتابة معادلة لحساب معدل دوران النقود كما يلي:

$$V = \frac{P \times Y}{M}$$

فلو فرضنا أن (P = 200) و (Y = BD 2.5 billions) أي كان الدخل أو الناتج المحلي النقدي (P x Y) في سنة معينة هو 500 بليون، وكانت كمية النقود في الاقتصاد (M = BD 5 billions)، لكانت معدل دوران النقود هو 100. بمعنى أن كل دينار من النقود المتاحة للاقتصاد يقوم في المتوسط بسداد قيمة عشرة مبادلات، قيمة كل منها دينار واحد، خلال السنة. وبالتالي فكل دينار من كمية النقود المتاحة يكفي لسداد مبادلات تصل قيمتها الإجمالية إلى 10 دينار.

وكلما كانت كمية النقود المعروضة أو المتاحة للاقتصاد صغيرة بالنسبة لحجم المبادلات المطلوبة، توجب أن يزداد معدل دوران النقود لجعل

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

إتمام هذه المبادلات ممكنًا، والعكس صحيح. وذلك، لأن معادلة التبادل التي قدمها فيشر ليست إلا متساوية رياضية، لتعادل قيمة السلع والخدمات المتبادلة خلال سنة معينة مع كمية النقود المعروضة مضروبة في معدل دوران النقود. فلم يقدم فيشر أي تفسير أو نظرية سلوكية توضح أثر التغيير في عرض النقود على إجمالي الدخل النقدي.

ومن معادلة فيشر نجد أن زيادة عرض النقود قد تؤثر أو لا تؤثر على الدخل المحلي الإجمالي النقدي. فتأثير أو عدم تأثير عرض النقود على الدخل النقدي إنما يعتمد على طبيعة معدل دوران النقود من حيث الثبات أو التغيير، واتجاه هذا التغيير. فمن الواضح أن زيادة عرض النقود التي تكون مصحوبة بتغيير معاكس وبذات النسبة في معدل دوران النقود، سوف لا يكون لها أي تأثير على الناتج أو الدخل النقدي للاقتصاد.

وقد أوضح فيشر أن معدل دوران النقود إنما يتحدد ببعض العوامل المؤسساتية والتقنية. فالانتشار الجغرافي الواسع لفروع البنوك، وتعدد أدوات التمويل، وزيادة الوعي المصرفي، والتقدم التقني في مجال الاتصالات وتسخير التقنيات الإلكترونية لإتمام المعاملات المصرفية، جميعها تسهم في زيادة معدل دوران النقود، وزيادة فاعلية تأثير زيادة عرض النقود على الدخل النقدي. غير أن ما افترضه فيشر بشأن هذه العوامل هو أنها تتغير فقط في المدى البعيد، وبالتالي فإن معدل دوران النقود قد يتغير ولكن في المدى البعيد، أما في المدى القريب فيبقى معدل دوران النقود ساكنًا لا يتغير.

وبناءً على فرضية فيشر الخاصة بثبات معدل دوران النقود في المدى القريب، تحولت معادلة فيشر للتبادل إلى نظرية لكمية النقود، تنص على أن كمية النقود المعروضة في الاقتصاد في أي فترة زمنية معينة هي العامل

الوحيد المحدد لمستوى الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي. فكما يلاحظ من معادلة التبادل:

$$M \times V = P \times Y$$

فإن زيادة كمية النقود المعروضة مع ثبات معدل دوران النقود، على الطرف الأيمن من المعادلة، لا بد أن تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي ($P \times Y$) على الطرف الأيسر من المعادلة.

لقد ساد العالم في القرن التاسع عشر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أو القديم، الذي كان يؤمن بتلقائية توازن الاقتصاد، بدعوى أن العرض يخلق الطلب، أي أن ما يتولد من دخل من تحقق الناتج المحلي الإجمالي، يكون كافياً لتوليد إنفاق كلي معادل له باستمرار، وهي العلاقة التي تعرف في أدبيات الاقتصاد بقانون ساي (Say's Law)، وبذلك يتحقق توازن الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل. كما أن هذا التوازن يحمل في طياته فرضية أن يكون الادخار مساوياً للاستثمار.

لذلك، فلم تترك النظرية القديمة لكمية النقود أي دور لسعر الفائدة في نقل تأثير التغيير في عرض النقود إلى الدخل المحلي الإجمالي النقدي. وقد كان فيشر كغيره من الاقتصاديين القدماء يعتقد في المرونة التامة للأجور والأسعار، أي يعتقد في ثبات الأسعار والأجور والأرباح النسبية أو الحقيقية في وجه تغييرات مستوى الأسعار، وأن الاقتصاد دائماً في حالة توازن عند مستوى التوظيف الكامل. في ظل هذه الفروض، فإن أي زيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة وبنفس النسبة في مستوى الأسعار وباقي المتغيرات الاقتصادية النقدية، تاركة المتغيرات الحقيقية، كالناتج الحقيقي والأجور الحقيقية والأرباح الحقيقية ومعدل البطالة، على حالها دون أي

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

تغيير. وبالإمكان رؤية هذه النتيجة بوضوح إذا أعدنا كتابة معادلة التبادل بعد أخذ فرضيتي ثبات معدل دوران النقود والنتائج الحقيقي في الاعتبار لنحصل على الصيغة التالية:

$$M \times \bar{V} = P \times \bar{Y}$$

حيث أن الخط الأفقي أعلى كل من (V و Y) تعني ثبات قيمة كل منهما في المدى القصير. ومن المعادلة أعلاه يظهر جلياً أن الزيادة في عرض النقود تنعكس على زيادة في مستوى الأسعار بذات النسبة، دون أي أثر على الناتج الحقيقي.

في المثال السابق، بمعدل دوران النقود قدره 100 و ناتج حقيقي قدره 2.5 بليون دينار ومستوى أسعار قدره 200، إذا تمت زيادة كمية النقود بنسبة 100%، من 5 إلى 10 بليون دينار، لزداد الطرف الأيسر من المعادلة إلى 1,000 بليون دينار، مما يحتم زيادة الطرف الأيمن من المعادلة أيضاً بمقدار 1,000 بليون دينار، عن طريق زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة من 200 إلى 400.

1.2 نظرية كمية النقود المطلوبة

كما تبين لنا، فإن نظرية كمية النقود توضح كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها لتسوية مدفوعات مبادلاتهم، التي تتحدد بمستوى الدخل النقدي. لذلك فهي تصلح كنظرية لكمية النقود المطلوبة (The quantity Theory of Money Demand)، ولهذا الغرض، يمكن إعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة في الصيغة التالية:

$$M = \frac{1}{V} \times PY$$

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

حيث أن الدخل النقدي هو (PY). عندما يكون سوق النقود في حالة توازن، تكون كمية النقود التي في حوزة أفراد المجتمع مساوية لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها أي كمية النقود المطلوبة (M^d). ولما كانت من المفترض ثبات (V) في المدى القصير، لذا يمكن إحلال الثابت (k) محل ($1/V$)، وبالتالي إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي:

$$M^d = k \times PY$$

والتي توضح أن المجتمع سيطلب كمية من النقود مساوية لنسبة قدرها (k) من الدخل المحلي الإجمالي النقدي لأي سنة. وقد اعتقد فيشر أن الناس يطلبون النقود فقط لغرض المبادلات من السلع والخدمات، ولم تهتم نظريته بالدوافع الأخرى للطلب على النقود، وخاصة الطلب على النقود لشراء أصول مالية ذات عائد. لذلك، فليس لسعر الفائدة مكان في نظرية فيشر للطلب على النقود الذي اعتقد أنه يتحدد فقط بتأثير عاملين هما حجم المبادلات المرتبطة بمستوى معين من الدخل النقدي، والتغيرات المؤسساتية والتقنية المؤثرة في معدل دوران النقود وبالتالي في قيمة (k).

وقد تمحور نقد النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود حول رفض فرضية ثبات معدل دوران النقود في المدى القصير. فقد ثبت من البيانات التي تم جمعها في بعض الدول الصناعية، فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أن معدل دوران النقود يتغير عند حدوث الدورات الاقتصادية. لذلك، تركزت جهود الاقتصاديين في القرن العشرين على البحث عن نظرية بديلة تأخذ في اعتبارها عدم استقرار معدل دوران النقود، وهي محور اهتمامنا في الجزء التالي.

3. نظرية كينز لتفضيل السيولة

في عام 1936، نشر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)، كتابه الشهير المعنون "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" (The General Theory of Employment, Interest, and Money Liquidity Preference). وقد قدم كينز في هذا الكتاب نظريته للطلب على النقود التي أطلق عليها "نظرية تفضيل السيولة" (Theory of Liquidity Preference). وقد نصت هذه النظرية على أن طلب الأفراد على النقود تحدده ثلاثة دوافع:

(1) دافع المبادلات (Transactions).

(2) دافع التحوط للطوارئ (Precautions).

(3) دافع المضاربة (Speculations).

وفيما يلي نتناول كل من الدوافع الثلاثة بشيء من التفصيل الموجز.

1.3 الطلب على النقود بدافع المبادلات

يحصل الفرد على دخله عادة في اليوم الأول من كل شهر، بينما يمتد إنفاقه على مبادلاته من السلع والخدمات على طول أيام الشهر. فهناك عدم توافق زمني بين أوقات الحصول على الدخل وأوقات إنفاقه. فالفرد إذا احتاج للاحتفاظ ببعض دخله في هيئة نقود لمقابلة مبادلاته اليومية المتوقعة خلال الفترة الممتدة من بداية الشهر إلى بداية الشهر الذي يليه. والطلب على النقود لهذا الغرض هو ما أسماه كينز الطلب بدافع المبادلات، وهو يمثل نسبة من الدخل أي يعتمد على مستوى الدخل. فدوي الدخل المنخفضة تكون قيمة مبادلاتهم منخفضة، بسبب العلاقة الموجبة بين الطلب على السلع والخدمات العادية ومستوى الدخل، لذلك، فهم يطلبون كميات قليلة نسبياً من النقود.

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

وذوي الدخل العالية يزيد طلبهم على السلع والخدمات، أي يزيد حجم مبادلاتهم، وبالتالي يزيد مقدار ما يطلبون من النقود. فالطلب على النقود بدافع المبادلات يعتمد على مستوى الدخل والعلاقة بينهما موجبة.

2.3 الطلب على النقود بدافع التحوط

حتى لو احتفظ الفرد بالنقود الكافية لمقابلة مبادلاته المتوقعة، فقد لا تكفيه كمية النقود التي احتفظ بها إذا ما حدث له أمر طارئ يحتاج منه إنفاق بعض المال. فالمرء لا يدري متى تتعطل سيارته وتحتاج لبعض القطع المكلفة، أو متى يشكو طفله من أسنانه، وغيرها من الأمور غير المتوقعة والتي تأتي فجأة دون سابق إنذار. لذلك يحرص الفرد منا على الاحتفاظ ببعض النقود لمواجهة مثل هذه الطوارئ الحياتية، وهذا ما أطلق عليه كينز الطلب على النقود بدافع التحوط، وهو أيضاً يعتمد على مستوى الدخل والعلاقة بينهما موجبة.

3.3 الطلب على النقود بدافع المضاربة

كانت ثروة الفرد في نظرية كينز تضم النقود والسندات. والنقود في هذا السياق، تشمل النقود المتداولة خارج البنوك بالإضافة لنقود الودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية في البنوك التجارية. وكانت النقود أصلاً لا تحقق لحاملها أي عوائد، حتى لو تم إيداعها في البنوك، التي لم تكن تدفع أي فوائد صريحة على ودائع الحسابات الجارية. أما السندات فتحقق عوائد لحاملها من مصدرين، أولاً: الفائدة السنوية المقررة على السند، ثانياً: الأرباح الرأسمالية (Capital Gains) التي يجنيها حامل السند إذا تمكن من بيعه في السوق الثانوية بسعر يفوق سعر شراء السند.

وقد أسس كينز نظريته بالطلب

عليه سعر الفائدة الاعتيادي (Interest)

أن هناك علاقة عكسية بين أسعار

ارتفاع أسعار الفائدة، يحاول حامل

السندات الجديدة ذات العائد المرتفع

للسندات القديمة إلى أن يتعادل مقدار

مقسوماً على سعر السند في السوق

ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض

رأسمالية، وإذا انخفضت أسعار

نتيجة لارتفاع الأسعار السوفية للسندات

وعلى هذا الأساس، رأى كينز

الفائدة إذا لاحظوا ارتفاعه فوق مستوى

فوق مستواها الاعتيادي، يزيد الطلب

النقود. وبالمثل فعند انخفاض أسعار

يتوقع أفراد المجتمع أن تعاود الارتفاع

انخفاض أسعار السندات، وتعاود

انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة

الطلب على النقود. والخلاصة، أن كينز

أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند

والآن، إذا جمعت البنوك

كينز للطلب على النقود في مستواها

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

وقد أسس كينز نظريته بافتراض أن سعر الفائدة يتقلب حول ما أطلق عليه سعر الفائدة الاعتيادي (Normal Rate of Interest). ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والأسعار السوقية للسندات. فعند ارتفاع أسعار الفائدة، يحاول حاملو السندات القديمة التخلص منها لشراء السندات الجديدة ذات العائد المرتفع، وبذلك، تنخفض الأسعار السوقية للسندات القديمة إلى أن يتعادل معدل العائد (العائد السنوي الثابت على السند مقسوماً على سعر السند في السوق الثانوية) على جميع السندات. لذلك فعند ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض أسعار السندات، يحقق حاملوها خسائر رأسمالية، وإذا انخفضت أسعار الفائدة، فإنهم يحققون مكاسب رأسمالية، نتيجة لارتفاع الأسعار السوقية للسندات.

وعلى هذا الأساس، رأى كينز أن الأفراد يتوقعون انخفاض سعر الفائدة إذا لاحظوا ارتفاعه فوق مستواه الاعتيادي. فعند ارتفاع أسعار الفائدة فوق مستواها الاعتيادي، يزيد الطلب على السندات، وكنتيجة يقل الطلب على النقود. وبالمثل فعند انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى من مستواها الاعتيادي، يتوقع أفراد المجتمع أن تعاود الارتفاع في اتجاه المستوى الاعتيادي، وبالتالي انخفاض أسعار السندات، وتعرض حاملها للخسارة الرأسمالية. لذا، فإن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى نقص الطلب على السندات، وبالتالي زيادة الطلب على النقود. وبالخلاصة، أن نظرية تفضيل السيولة لكينز، تنص على أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والكمية المطلوبة من النقود.

والآن، إذا جمعت الدوافع الثلاثة للطلب على النقود، يمكن كتابة دالة

كينز للطلب على النقود في صيغتها الضمنية التالية:

$$\frac{M^d}{P} = f(i, Y)$$

حيث أن (M^d/P) هي الكمية المطلوبة من الأرصدة الحقيقية من النقود (Real Money Balance)، و (i) هي سعر الفائدة، و (Y) الدخل الحقيقي، والإشارات الجبرية أعلى حدود المعادلة تعكس اتجاه تأثير كل منها على الكمية المطلوبة من الأرصدة النقدية الحقيقية. وقد أوضح كينز أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية من النقود تكفي لتمويل إنفاقهم على السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى السائد من الأسعار، فالطلب على النقود عند كينز، طلب على أرصدة حقيقية.

والفرق واضح تماماً بين نظرية فيشر ونظرية كينز للطلب على النقود، فبينما تتجاهل نظرية فيشر سعر الفائدة كلياً، وتعتبر أن الطلب على النقود يعتمد على مستوى الدخل فقط، نجد أن نظرية تفضيل السيولة لكينز قد جعلت الطلب على النقود يعتمد على كل من الدخل وسعر الفائدة. فالتغير في الدخل له تأثير إيجابي على الطلب على النقود لغرض المبادلات والتحوط، بينما يؤثر التغير في سعر الفائدة عكسياً على الطلب على النقود لغرض المضاربة في سوق السندات.

كذلك، نجد أن معدل دورات النقود في نظرية فيشر يبقى ثابتة على الأقل في المدى القريب، أما عند كينز، فمعدل دوران النقود يتقلب باستمرار مع تغيرات سعر الفائدة. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من معادلة معدل دوران النقود في نظرية كينز للتفضيل الزمني للسيولة. فإذا أعدنا كتابة معادلة كينز للطلب على النقود في الصيغة التالية :

حيث أن $(M^d = M^s = M)$
(Y) نحصل على معادلة

ولما كانت الزيادة في

انخفاض الطلب على النقود

النتيجة هي زيادة معدل دوران

يدفع الأفراد للاحتفاظ بكمية

لن يتحقق لهم إلا إذا زاد

المبادلات التي كانوا يتخربون

ذهبت إليه نظرية كينز

المحدد الوحيد لمستوى الدخل

4. نظرية بومول - توبين

بدأ كل من ويليام

(James Tobin)

الثانية، كان محور مبادئ

وسعر الفائدة. وقد بدأت

دخل قدره 1,000

موزعة بالتساوي على

$$\frac{P}{M} = \frac{1}{f(i, Y)}$$

حيث أن $(M^d = M^s = M)$ عند توازن سوق النقود. فإذا ضربنا الطرفين في (Y) نحصل على معادلة دوران النقود التالية:

$$V = \frac{PY}{M} = \frac{Y}{f(i, Y)}$$

ولما كانت الزيادة في سعر الفائدة (i) مع ثبات الدخل الحقيقي تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود $[f(i, Y)]$ ، فمن الواضح من المعادلة أعلاه، أن النتيجة هي زيادة معدل دوران النقود. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع سعر الفائدة يدفع الأفراد للاحتفاظ بكميات أقل من النقود بالنسبة لمستويات دخولهم، وهذا لن يتحقق لهم إلا إذا زاد معدل دوران النقود، لتحقيق لهم ذات الحجم من المبادلات التي كانوا ينجزونها بكمية أكبر من النقود. لذلك، رفض كينز ما ذهب إليه نظرية كمية النقود ليفيشر من أن التغير في عرض النقود هو المحدد الوحيد لمستوى الدخل أو الناتج النقدي.

4. نظرية بومول - توبين

بدأ كل من ويليام بومول وجيمس توبين (William Baumol and James Tobin) سلسلة من البحوث الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان محورها دراسة الدلائل النظرية للعلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. وقد بدأت دراسة مشتركة لهما بشخص افتراضي يحصل على دخل قدره 1,000 دينار في بداية الشهر (12,000 سنوياً)، ويقوم بإنفاقها موزعة بالتساوي على مدى أيام الشهر. فيكون رصيده في منتصف الشهر

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

500 دينار، وفي نهاية اليوم الأخير من الشهر يصبح رصيده مساوياً للصفر. وعليه، يكون متوسط ما يحتفظ به من النقود هو $500 [(1,000) / 2]$ دينار، ويكون معدل دوران النقود في السنة هو 24، أو ما يعادل قسمة قيمة مبادلاته (دخله السنوي) على متوسط كمية النقود التي بحوزته $(12,000 / 500 = 24)$.

وقد لاحظنا أن بإمكان هذا الفرد أن يحقق بعض العائد بإتفاق بعض المال على شراء السندات، بدلاً عن الاحتفاظ بأرصدة عاطلة خلال الفترات التي لا يحتاج خلالها لإنفاقها. فإذا أنفق 500 دينار على شراء سندات في أول يوم من الشهر، فبإمكانه بيعها بعد 15 يوم ليوفر النقود اللازمة للإنفاق على مبادلاته خلال النصف الثاني من الشهر.

وبهذه الطريقة ينخفض متوسط ما يحتفظ به الفرد من نقود إلى 250 دينار $[(500 + 0) / 2]$ شهرياً، وبالتالي يزيد معدل دوران النقود إلى 48 $(12,000 / 250)$. وإذا كانت السندات تدفع 1% فائدة شهرياً، فإنه يحقق عائداً قدره 2.5 دينار شهرياً. ليس هذا فحسب، بل بإمكان هذا الفرد تحقيق عائد أكبر، بأن يحتفظ بقدر أقل من النقود وقدر أكبر من السندات، كأن يحتفظ بالنقود الكافية لنفقات أسبوع واحد أو لفترة أقل من ذلك، على أن يستثمر باقي دخله في سندات ذات عائد. وإذا انخفض متوسط ما يحتفظ به من نقود زاد ما يحتفظ به من سندات وزاد عائده منها، وأقصى ما يمكنه تحصيله من عوائد سيتحقق إذا بدأ الشهر بكل دخله في سندات، دون أي قدر من النقود، وفي كل يوم يبيع من السندات ما يكفي فقط لنفقات ذلك اليوم، تاركاً باقي السندات لتدر عليه العائد إلى حين الاحتياج للنقود.

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

ولكن، عملياً قد لا يتيسر للفرد تحقيق هذه العوائد دون تكلفة. وقد أشار توبين وبومول في دراستهما إلى أن الفرد عندما يذهب لبيع أو مبادلة بعض السندات فإنه يتحمل نوعين من التكاليف: عمولة وكلاء البيع (السماسرة)، وتكلفة الوقت والجهد المبذول في إتمام هذه المهمة. ويلاحظ هنا أن تكلفة مبادلة الدينار الواحد من قيمة السندات تتراجع كلما زاد حجم أو كمية السندات المباعة، أي أن هناك اقتصاديات للحجم تخفض من تكلفة الوحدة.

فوفق هذه النظرية إذاً، يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصد النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار الإضافي من طلبه على النقود. وتقاس المنفعة الحدية للاحتفاظ بدينار إضافي من النقود، بدلاً عن الاحتفاظ به في سندات، بتكاليف مبادلة السندات التي يتم تفادي تحملها بالاحتفاظ بالنقود. أما التكلفة الحدية للاحتفاظ بدينار إضافي، فتقاس بالفائدة التي يتم التضحية بها بعدم الاحتفاظ بسندات بقيمة دينار.

في بعض الحالات، قد يرتفع سعر الفائدة على السندات بما يفوق تكلفة بيع السندات. وفي هذه الحالة، يصبح من الأفضل للمرء أن يحتفظ بثروته في هيئة سندات وأن يقلل من طلبه على النقود. والعكس صحيح، فإذا انخفضت أسعار الفائدة، فقد تزيد تكلفة بيع السندات على ما تدره لحاملها من فوائد. وهنا، يكون من الأفضل أن يقلل الفرد من احتفاظه بالسندات، وبذلك يزيد الطلب على النقود.

وقد خلص بومول وتوبين إلى أن كمية النقود المطلوبة تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة. وهذه العلاقة العكسية ليست فقط بسبب الطلب على النقود بدافع المضاربة، كما جاء في نظرية كينز، بل أيضاً لأن الطلب على النقود

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

بدافع كل من المبادلات والتحوط أيضاً يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة، الذي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود لأي دافع كان.

5. النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان

في 1956، قدم ميلتون فريدمان (Milton Friedman) مقاله الشهير "صياغة حديثة لنظرية كمية النقود" (The Quantity Theory of Money: a Restatement). وعلى غير ما جاء في النظريات السابقة، لم يهتم فريدمان بدوافع الطلب على النقود. فقد اعتبر فريدمان أن النقود أحد المكونات البديلة للثروة، وأن الطلب على النقود لا يختلف عن الطلب على أي من الأصول المالية أو المادية الأخرى. وقد اعتمد في صياغة نظريته للطلب على النقود على تطبيق نظرية الطلب على الأصول (Asset Demand Theory)، فجاءت معادلته للطلب على الأرصة النقدية الحقيقية في الصيغة التالية :

$$\frac{M^d}{P} = f[Y_p^+, (r_b^- - r_m), (r_e^- - r_m), (\pi^e - r_m)]$$

حيث أن (M^d/P) هو الطلب على الأرصة النقدية الحقيقية و (Y_p) هو معيار استحدثه فريدمان للثروة، أطلق عليه اسم "الدخل الدائم" (Permanent Income)، ويقاس تيار الدخل الثابت الذي يمثل العائد السنوي على الثروة المملوكة للشخص (المدخرات + الدخل الحالي + القيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل).

و (r_m) معدل العائد على النقود، من فوائد أو خدمات تقدم للودائع البنكية تحت الطلب، و (r_b) العائد المتوقع على السندات، و (r_e) معدل الربح المتوقع على

الفصل الثالث - نظريات الطلب على النقود

الأسم، و(π^e) هو معدل التضخم، كمعيار للعائد على الأصول المادية. والإشارات الجبرية أعلى حدود المعادلة تعكس اتجاه تأثير كل منها على الكمية المطلوبة من الأرصدة النقدية الحقيقية.

وكما كان الحال في نظرية فيشر للطلب على النقود، اعتبر فريدمان أن للأفراد طلب على الأرصدة النقدية الحقيقية. كما افترض أن العلاقة بين الدخل الدائم والطلب على النقود موجبة. فدوي الدخل المرتفعة، تزيد إنفاقهم خلال السنة على إنفاقات ذوي الدخل المنخفضة، لذا فإنهم يطلبون كميات أكبر نسبياً من النقود.

والدخل الدائم أقل استجابة للدورات الاقتصادية (Business Cycle). فخلال دورة الانكماش (Recession)، ينخفض الدخل الدائم، ولكن بأقل مما يكون عليه الحال بالنسبة للانخفاض في الدخل السنوي الجاري، وخلال دورة الانتعاش (Expansion) يرتفع الدخل الدائم، ولكن أيضاً يكون ارتفاعه أقل مما يكون عليه الحال بالنسبة لارتفاع الدخل السنوي الجاري. وهذا الاستقرار النسبي للدخل الدائم يجعل الطلب على النقود وفق نظرية فريدمان، أن يتقلب في ذات اتجاه الدورة الاقتصادية، إلا أن تقلبه يكون محدوداً نسبياً.

ولسعر الفائدة دور أقل أهمية في نظرية فريدمان، فالطلب على النقود يعتمد على الأسعار النسبية لا المطلقة للفائدة. فعلى الفرد أن يفاضل بين ثلاثة أصول بديلة للنقود، وهي السندات والأسم والأصول المادية أو الحقيقية. ومن المعادلة أعلاه، نلاحظ أن الطلب على الأرصدة الحقيقية يعتمد على الفرق بين معدل العائد على كل من هذه الأصول وسعر الفائدة على النقود. والإشارة الجبرية السالبة أعلى كل من الفروق الثلاثة يعكس العلاقة العكسية

الجزء الثالث البنوك التجارية

- الفصل الثامن : البنوك التجارية التقليدية
- الفصل التاسع : إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري
- الفصل العاشر : البنوك التجارية الإسلامية

الفصل الثامن البنوك التجارية التقليدية

1. نشأة البنوك التجارية

تخصص بعض التجار والصياغ (Goldsmiths) في القرون الوسطى في تقديم خدمات ما يعرف في عالمنا المعاصر بأعمال الصرفة (Money Exchangers). فكانوا يقدمون ملجأً آمناً للسبائك والمسكوكات الذهبية والفضية (العملات المعدنية) التي كان يودعها التجار والأفراد الأثرياء لديهم. حيث كان الصاغة يقومون بتحرير إيصالات للمودعين تتضمن كميات هذه الودائع وتفصيل أوزانها ونوعياتها، والتعهد بتسليمها عند الطلب، وذلك مقابل عمولة معينة لقاء هذه الخدمة. وقد مثل هذا النشاط بداية ما عاد يعرف في العصور اللاحقة بالنشاط المصرفي.

وكان من أهم النتائج التي ترتبت على قيام التجار والأفراد الأثرياء بإيداع ما يملكونه من سبائك ومسكوكات ذهبية لدى الصاغة، وقيام هؤلاء بتحرير إيصالات بهذه الودائع، هو اكتشاف هؤلاء الصاغة أن متوسط السحوبات اليومية للمسكوكات من خزائهم كانت أقل من حجم الودائع الموجودة لديهم فبدؤوا بإصدار إيصالات قابلة للتداول تزيد في قيمتها على ما يحتفظون به من ذهب. وكان الصاغة يقومون بعملية منح القروض، وتوزيعها على مدار العام بصورة جيدة بحيث تضمن سدادها في الأوقات المناسبة. وبذلك تمكن هؤلاء الوسطاء الماليين من تحصيل عمولات من المودعين لقاء الاحتفاظ بالسبائك والمسكوكات الذهبية في خزائهم، كما كانوا يحصلون على فوائد على القروض التي يقدمونها للآخرين.

ثم تطورت أعمال الصاغة عندما اكتسبت تعاملاتهم ثقة الجمهور، فأصدروا إيصالات قابلة للتداول تماماً كالنقود الورقية في الحياة المعاصرة. وفي مرحلة أكثر تقدماً عمد الصياغ إلى منح قروض من خلال إصدار إيصالات تفوق قيمتها الكلية ما يحتفظون به من سبائك ومسكوكات ذهبية، بطريقة مماثلة لما عاد يعرف الآن بالنقود الائتمانية، أي تحول الصاغة تدريجياً إلى القيام بمهام البنوك التجارية. ومما يجدر ذكره، أن الصيرفة ربما بدأت في بلاد الرافدين (Mesopotamia)، فقد وجدت إشارات لبعض العمليات المصرفية والقواعد المنظمة لها مدونة في شريعة حمورابي.

يتضح مما تقدم، أن هذه المرحلة من التعامل المبني على الثقة كانت بمثابة البداية الأولية لعملية الائتمان، والتي مهدت الطريق فيما بعد لظهور البنوك التجارية في القرن السابع عشر، وذلك بسبب التوسع الكبير في النشاط التجاري والصناعي وحدوث سلسلة من حالات الإفلاس نتيجة عجز بعض الصاغة عن الإيفاء بالتزاماتهم المالية، وقد أنشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقية في سنة 1587، ثم أنشئ بنك أمستردام في سنة 1609 وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك التجارية في بقية دول العالم.

2. تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية. لذلك، يطلق عليها مؤسسات الإيداع (Depositary Institutes) وهي من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات الوطنية، وإعادة ضخها في الاقتصاد على شكل

قروض طويلة الأجل والاستهلاكية لوجوه

3. وظائف البنوك

أدى التقا

محلياً ودولياً إلى ز

خلال تعدد وظائفه

وسنركز هنا على

وهي :

1.3 قبول الودائع

تمثل ود

البنك أو المكون ال

ميزانية البنك التح

البنك، والتي يتوخ

استحقاقها، حسب

ودائع تحت الطلب

1.1.3 ودائع تحا

وتعرف

الحسابات الجارية

فائدة صريحة ع

معين يقرره البنك

الودائع الآجلة أو

قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدات العجز، التي ترغب في إنفاق ما يزيد على دخولها.

3. وظائف البنوك التجارية

أدى التقدم الاقتصادي وزيادة حجم الأنشطة التجارية والصناعية محلياً ودولياً إلى زيادة أهمية البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تعدد وظائفها أو الخدمات التي تقدمها على الصعدين المحلي والدولي، وسنركز هنا على الوظائف أو الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وهي :

1.3 قبول الودائع

تمثل ودائع العملاء من أفراد ومنشآت الأعمال أهم مصادر أرصدة البنك أو المكون الرئيس في جانب المطلوبات أو الخصوم (Liabilities) في ميزانية البنك التجاري، أي أنها تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، حسب طبيعة الودائع، وتتكون هذه الودائع من ثلاثة أنواع هي: ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع ادخارية.

1.1.3 ودائع تحت الطلب

وتعرف الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) أيضاً بودائع الحسابات الجارية (Current Account Deposits). ولا يدفع البنك عادة فائدة صريحة على هذا النوع من الودائع، إلا إذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك، وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة أقل من الفوائد على الودائع الأجلة أو الادخارية، وذلك مقابل حق العميل في سحب مبلغ الوديعة

كلياً أو جزئياً في أي وقت يشاء دون إخطار مسبق للبنك. ويمكن أن تتم عملية السحب هذه من الودائع بتحرير شيكات أو باستخدام جهاز الصرف الآلي (Automatic Teller Machine -ATM) من أي فرع من فروع البنك أو من فروع البنوك الأخرى.

2.1.3 الودائع لأجل

ويطلق على الودائع الأجلة (Time Deposits) أيضاً الودائع الاستثمارية (Investment Deposits). وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في أيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أو سنة، أو أكثر، وتختلف الفوائد التي يدفعها البنك على هذه الودائع حسب الفترة الزمنية لكل ودیعة، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (أقل من سنة)، وتزيد على الودائع طويلة الأجل (لمدة سنة فأكثر)، وذلك لتشجيع العملاء على إيداع أموالهم لفترات طويلة تتيح للبنك استثمارها لأجل طويلة ذات عائد مرتفع. ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها إذا أراد الحصول على الفائدة كاملة، ويجوز للعميل سحب الوديعة كلياً أو جزئياً في أي وقت يشاء لقاء حرمانه من الفائدة المقررة أو جزء منها.

3.1.3 ودائع ادخارية

وتمثل الودائع الادخارية (Saving Deposits) المبالغ التي يقوم بإيداعها صغار المدخرين في حسابات التوفير، حيث يمكن للعميل أن يسحب من هذا الحساب متى شاء دون إخطار سابق، لذلك تكون نسبة الفائدة على هذه الودائع أقل من الفائدة على الودائع لأجل، كما تحسب الفائدة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة. وتحاول البنوك تشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة

مدخراتهم باستمرار
في سحب عشوائي
والجديد بال
وخاصة الودائع طوي
تقديم القروض والت
من شأنها زيادة الا
السياسة الاقتصادية
2.3 تقديم القروض
تعتبر القر
وكذلك القروض ال
للأغراض الاستثمار
مجالات استثمار
المشروعات الطوي
وذلك بسبب المخا
وضخامة الأموال ا
البنوك الصناعية و
هذه المشروعات.
وبالإضافة
المعروف لديه بتار
المتوفر في حسابا
بالسحب على المكن
المدين، أما إذا تجا

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

مدخراتهم باستمرار من خلال تخصيص جوائز عينية أو مالية تقدم للفائزين في سحب عشوائي على أرقام حسابات التوفير.

والجديد بالملاحظة، أن مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية، وخاصة الودائع طويلة الأجل، يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

2.3 تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (أقل من سنة) وكذلك القروض المتوسطة الأجل (لأكثر من سنة وحتى خمس سنوات) للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية، وتتجنب هذه البنوك عادة تمويل المشروعات طويلة الأجل، كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات، وضخامة الأموال المطلوبة لتمويلها، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تضطلع بتمويل مثل هذه المشروعات.

وبالإضافة إلى تقديم القروض، يمكن للبنك أن يمنح العميل، المعروف لديه بتاريخه الائتماني الجيد، حق السحب بما يزيد على الرصيد المتوفر في حسابه الجاري بحد معين (Line of Credit)، أي ما يعرف بالسحب على المكشوف (Over draft). ويتقاضى البنك فائدة على الرصيد المدين، أما إذا تجاوز العميل حدود هذا السقف الائتماني المنفق عليه، فيمكن

للبنك عدم صرف هذه الشيكات وإعادتها إلي حامله بعد ختمه بعبارة "يعاد إلي الساحب" (Return to Drawer)، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بسمعة العميل ولاحتمال تعرضه إلي المساءلة القانونية المترتبة عل قيامه بتحرير شيكات بدون رصيد. ويعتبر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية أحد الوسائل الشائعة للاقتراض من البنوك التجارية، خاصة بالنسبة لتجار الجملة (Whale sale Merchants) الذين يعتمدون على هذا النوع من اقتراض لغرض تمويل مشترياتهم من المواد الأولية والسلع الاستهلاكية المباعة إلي تجار التجزئة (Retail Merchants) إلى حين تسديد قيمتها بعد فترة معينة، وبالتالي تتوفر السيولة لتجار الجملة لتسديد جزء أو كل المبالغ المقترضة من البنوك، وهكذا تستمر دورة النشاط التجاري.

وتتحدد مقدرة البنوك التجارية على منح القروض، أو خلق النقود الائتمانية (Creation of Money)، على حجم ما بحوزة البنوك من احتياطيائ نقدية فائضة (Excess Reserves)، والتي تقاس بالفرق بين الودائع الأولية (Primarily Deposits) النقدية ومقدار الاحتياطي القانوني (Required Reserves-RR) التي يحددها البنك المركزي. حيث تتمكن البنوك التجارية من القيام بعملية خلق النقود أو التوسع في الائتمان المصرفي بأضعاف حجم احتياطيائ الفائضة لديها من خلال الإقراض وتغذية حسابات الودائع المشتقة من هذا النشاط. ونظراً لأهمية هذا الموضوع فسنتناوله بصورة مفصلة في أجزاء لاحقة.

3.3 خصم الأوراق التجارية

الأوراق التجارية (Commercial Papers) هي عبارة عن أدوات مديونية (Debt Instruments) تصدرها الشركات الكبيرة، والتي تتميز

بسمعة ائتمانية جيدة، بغرض الحصول على التمويل قصير الأجل من الشركات والمؤسسات المالية وكذلك الأفراد، مباشرة بدلاً عن الاقتراض من البنوك بهدف خفض تكاليف التمويل. ويتعهد الطرفان الذي أصدر الورقة التجارية بسداد قيمتها لحاملها أو الدائن، عند موعد استحقاقها زائداً قدر معين من العائد يحدده سعر الفائدة.

وتفضل الشركات الكبيرة عادة إصدار هذا النوع من أدوات المديونية للحصول على التمويل الذي تحتاجه من السوق النقدية مباشرة كما أشرنا، بالبيع مباشرة من قبل الشركات المستدينة، أو بواسطة بعض السماسرة (Brokers). وقد أدى النمو المتزايد في استخدام الأوراق التجارية كأسلوب للتمويل المباشر (Direct Financing) إلى زيادة الضغوط التنافسية على البنوك، وذلك بسبب تحول شريحة مهمة من عملائها إلى سوق الأوراق التجارية بدلاً من الاقتراض منها.

وبما أن الأوراق التجارية تعتبر أيضاً أداة ملكية أو استثمارية (Ownership/Investment Instrument) بالنسبة لحاملها من الأفراد والشركات، فإن باستطاعة هؤلاء اللجوء إلى البنوك التجارية لخصم هذه الأوراق، أي الحصول على قيمتها الحالية قبل تاريخ استحقاقها. وتعد عملية الخصم هذه بمثابة قيام البنوك التجارية بمنح قروض قصيرة الأجل لحاملي هذه الأوراق بضمن قيمة الأوراق التجارية. حيث تحصل البنوك على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي تحصل عليه البنوك ويطلق علي هذا العائد سعر الخصم (Discount Rate)، وهو يقارب عادة سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض قصيرة الأجل.

4.3 إصدار خطابات الضمان

يعتبر خطاب الضمان (Letters Of Guaranty - LG) بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلى الجهة المستفيدة عند الطلب، في حالة عدم قيام العميل بالإيفاء بالتزاماته للجهة المعنية. وتقوم المؤسسات الحكومية عادة بطلب مثل تعلن عنها هذه الضمانات من المشاركين في المناقصات العامة التي تعلن عنها هذه المؤسسات لتنفيذ مشروعات معينة وذلك لضمان جدية المشاركين في هذه المناقصات وكذلك لضمان من رست عليه المناقصة الإيفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه الجهة المستفيدة وبدلاً من قيام الشركات بتقديم تأمينات نقدية وتجميد مبالغ كبيرة لدى المؤسسات الحكومية، تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه المؤسسات وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم ولقاء إصدار خطابات الضمان لعملائها.

5.3 إصدار خطابات الاعتماد :

يعتبر خطاب الاعتماد المستندي (Documentary Letter of Credit) من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية وأكثرها انتشاراً في عمليات التجارة الخارجية، والذي يعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي، مباشرة أو عن طريق مراسله في بلد المصدر، عند وصول مستندات الشحن والتأمين، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي. فتبدأ العملية بالمستورد الذي يطلب من البنك الذي يتعامل معه منحه خطاب اعتماد (Letter of Credit - LC)، الذي يرسل إلى البنك المراسل (Correspondent Bank) في دولة المصدر مع طلب تسليمه إلى المصدر.

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

ويقوم البنك المرسل بتسديد قيمة البضاعة إلى المصدر بعد استلام كافة المسندات المتعلقة بشحن البضاعة والتأمين عليها وإرسال هذه المستندات إلى البنك الذي اصدر خطاب الاعتماد، والذي يقوم بدوره، بعد تسوية حسابه مع مع المستورد، بتسليمها له لاستلام البضاعة من الميناء أو مخازن دائرة الجمارك بعد التحقق من سمتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة.

6.3 الخدمات الأخرى للبنوك

بالإضافة إلى ما تقدم، تقوم البنوك التجارية بالعديد من الخدمات الأخرى لعملائها ومنها ما يلي :

1.6.3 إصدار دفاتر شيكات

تقدم البنوك التجارية خدمة مهمة لعملائها وذلك بتوفير أداة غير مكلف لتسوية المدفوعات وهو الشيكات الشخصية. حيث تتم تسوية الصفقات التجارية عن طريق استخدام الشيكات التي تعتبر من أكثر أدوات سداد المدفوعات وأكثر ملائمة من استخدام النقود السائلة.

ويعرف الشيك بأنه أمر كتابي موقع من قبل الشخص الذي يصدره ويطلب فيه من البنك دفع مبلغاً معيناً إلى الشخص المعين أو إلى حامله. ويسمى الشخص الذي يصدر الشيك بالساحب (Withdrawer) والشخص الذي سيدفع له الشيك بالمستفيد (Beneficent)، والبنك الذي سحب عليه الشيك بالمسحوب عليه. وكما اشرنا سابقاً، يقبل البنك الشيكات المسحوبة عليه من قبل عميله، وذلك في حدود الرصيد الدائن في الحساب الجاري للعميل، أو في حدود السقف الائتماني الإضافي لتجاوز الرصيد الدائن المتفق عليه. ويمتنع البنك عن صرف الشيك في حالة وجود خطأ في تحرير الشيك سواء في كتابة الأرقام، أو التاريخ، أو تجاوز الرصيد الدائن، أو عدم توقيع

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

الساحب، أو وجود اختلاف في توقيعه مع نموذج توقيعه لدى البنك. ويمكن تداول الشيك عن طريق تظهيره، أي التوقيع على ظهر الشيك من قبل المستفيد وتسليمه إلى شخص ثالث، الذي يقوم بدوره بصرفه أو إيداعه في حسابه الخاص.

وهناك معاملات بمبالغ كبيرة لا تقبل فيها الشيكات الاعتيادية. فمثلاً، عند شراء منزل، فإن المحامي الذي يمثل البائع لن يقبل تسليم عقد ملكية العقار إلى المشتري إلا بعد تسليمه شيكاً مصدقاً (Certified Check) أو حوالة مصرفية (Bank Draft) أي أن البنك يحصل على شيك باسمه من عميله (المشتري) ويقوم بإصدار حوالة مسحوبة على البنك أو شيك بنكي قابل للسداد لبائع العقار.

2.6.3 إصدار الشيكات السياحية

تقوم البنوك التجارية بإصدار الشيكات السياحية (Travelers Checks) لخدمة المسافرين إلى الخارج وقد ظلت الشيكات السياحية الأداة الأوسع انتشاراً والأكثر أماناً لتمويل نفقات المسافرين إلى الخارج، إلى أن ظهرت بطاقات الائتمان (Credit Cards) وبطاقات السحب الدولية (Debt Cards). وتصدر هذه الشيكات بعملات أجنبية مختلفة وبفئات مختلفة ويقوم الأفراد بشراء هذه الشيكات من البنوك بالعملة المحلية على أساس سعر الصرف السائد وقت الشراء. وتتقاضى البنوك عمولة قليلة لقاء بيع الشيكات السياحية، وقد تستغني عن هذه العمولة بالنسبة لكبار عملائها وتكتفي بهامش الربح الذي تحصل عليه من سعر الصرف (Exchange Rate) الذي يتم على أساسه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية المطلوبة للشيكات السياحية. ويتم توقيع كل شيك من قبل العميل وقت الشراء إمام الموظف

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

المسؤول عن إصدار الشيكات السياحية في البنك. ويطلب أيضاً من حامل هذه الشيكات عند صرفها في الخارج والتوقيع على الشيكات للتأكد من مطابقته للتوقيع المثبت عليها مسبقاً كشرط لصرف هذه الشيكات.

والواقع، أن من النادر ما يرفض أي بنك أجنبي أو مكتب صرافة، أو أي جهة أخرى، مثل الفنادق والمحلات التجارية صرف الشيكات السياحية. ويمكن إعادة بقية هذه الشيكات التي لم يستخدمها المسافر إلى البنك الذي أصدرها لإضافة قيمتها إلى حساب العميل أو صرفها نقداً.

3.6.3 القيام بمهام الوكالة

تقوم البنوك، خاصة في الأقطار المتقدمة، بإعداد القرارات الضريبية نيابة عن العملاء وتمثيلهم أمام دوائر الضريبة، وكذلك القيام بمهام الوصي (Trustee) على أملاك العملاء وتنفيذ وصاياهم الشخصية المتعلقة بكيفية التصرف في التركات.

كذلك، تقوم البنوك بدور الوكيل لشراء وبيع الأصول أو الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والعملات الأجنبية تنفيذاً لأوامر عملائها، بعد التأكد من وجود أرصدة في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر. كما تقوم بدور الوسيط في عمليات الاكتتاب وترويج بيع الأسهم والسندات التي تصدرها بعض الشركات والمؤسسات وذلك مقابل عمولة معينة.

4.6.3 إصدار النشرات والتقارير الاقتصادية

تقوم البنوك الكبيرة بإعداد وإصدار النشرات الأسبوعية المتعلقة بالأسواق المالية المحلية والعالمية وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. وكما تقوم بإصدار التقارير الشهرية والفصلية المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية على المستويين المحلي والدولي وذلك خدمة لعملائها من أرباب

الأعمال بصورة خاصة، وللباحثين المهتمين بالقضايا الاقتصادية بصورة عامة.

4. عملية خلق النقود

تعتبر الودائع، على اختلاف أنواعها، من أهم موارد البنوك التجارية التي تمكنها من تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، باعتبارها أهم استخدامات أو استثمارات البنوك لما يتوفر لها من أرصدة نقدية. وفي هذا الجزء نتعرف أولاً على كيفية تأثير القروض المصرفية على عرض النقود في الاقتصاد القومي.

1.4 البنوك وعرض النقود

تؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض. وقبل أن نبحث في عملية خلق النقود، لا بد من التعرف على مكونات عرض النقود وفقاً للمقاييس المختلفة للنقود. يقصد بعرض النقود (Money Supply) كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتستخدم البنوك المركزية عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، وهناك ثلاثة مقاييس رئيسة عرض النقود وهي:

$$M_1 = C + D$$

$$M_2 = M_1 + SD_{SR}$$

$$M_3 = M_2 + SD_{LR}$$

حيث أن (C) النقد المتداول خارج البنوك، و(D) الودائع تحت الطلب، و(SD_{SR}) وودائع ادخارية قصيرة الأجل و(SD_{LR}) وودائع ادخارية طويلة الأجل.

2.4 عملية خلق النقود

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة (Derived Deposits) من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل الافتراضات الأربعة التالية :

أولاً، أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانياً، التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي. (ولنفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطات إضافية أخرى.

ثالثاً، تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوى عنده الاحتياطات الكلية والاحتياطات القانونية وتكون الاحتياطات الفائضة مساوية للصفر، مع افتراض أن هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعاً، يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشكبات مسحوبة على حساباتهم الجارية (Current Accounts)، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

والآن، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بإيداع مبلغ 100 دينار في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب. أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 دينار. المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد.

لقد أوضحنا من قبل، أن البنك هو عبارة عن وسيط مالي يقبل ودائع العملاء ويستثمرها في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، ويحقق بعض العوائد التي تمكنه من دفع فوائد للمودعين لاجتذاب ودائعهم، والتي تمثل تكلفة موارد (Cost of Funds) من الودائع، كما تمكنه هذه العوائد من تغطية نفقاته الإدارية وتحقيق هامش ربح مقبول لحملة أسهم البنك. والآن نتبع أثر هذه الوديعة، حيث يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة إلى زيادة احتياطيات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار 100 دينار. فيقوم البنك باقتطاع الاحتياطي القانوني، وقدره 5 دينار $(100 \times 5\%)$ ، وتقديم ما تبقى من احتياطيات الفائضة وهو 95 دينار كقروض على لعملائه بتغذية حساباتهم بودائع جديدة بقيمة ما قدم البنك لهم من قروض كودائع مشتقة، ويطلق عليها النقود المصرفية كما أشرنا سابقاً. ويحتفظ البنك للودائع المشتقة أيضاً باحتياطي قانوني بنسبة 5% ويقترض ما تبقى لديه من احتياطيات الفائضة. ويستمر البنك في التوسع في الاقراض وخلق المزيد من الودائع المشتقة مستخدماً ما يتوفر لديه من احتياطيات الفائضة في توفير الاحتياطي القانوني لهذ الودائع، إلى أن تنفذ الاحتياطيات الفائضة، ويكون الاحتياطي الكلي قد تم استغلاله كاحتياطي قانوني. ولا يحق للبنك بعد ذلك تقديم أي قروض إلا إذا توفرت له احتياطيات إضافية عن طريق إيداع ودائع

البنك
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
↓
المجموع

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

أولية إضافية أو بالاقتراض من البنك المركزي أو من مصادر خارجية أخرى. ويمكن توضيح عملية خلق النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية مجتمعة أي الجهاز المصرفي في الجدول رقم (1-3) التالي:

جدول رقم (1-3)

عملية خلق النقود من قبل البنوك التجارية

(4) الحد الأقصى للقروض	(3) الاحتياطيات الفائضة (2) - (1)	(2) الاحتياطيات القانوني	(1) الودائع الأولية	البنك
95.000	95.000	5.000	100.000	1
90.250	90.250	4.750	95.000	2
85.740	85.740	4.510	90.250	3
81.450	81.450	4.290	85.740	4
77.380	77.380	4.070	81.450	5
73.510	73.510	3.870	77.380	6
69.830	69.830	3.680	73.510	7
66.340	66.340	3.490	69.830	8
63.030	63.020	3.320	66.340	9
59.870	59.870	3.150	63.020	10
↓	↓	↓	↓	↓
1900.000	1900.000	100.000	2000.000	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن الوديعة الأولية وقدرها 100 دينار، الواردة في العمود (1)، تمثل احتياطيات جديدة لدى البنك. ويوضح العمود (2) مبلغ الاحتياطي القانوني الذي يجب أن يحتفظ به البنك الأول في مقابل الوديعة الجديدة، وهو 5 دنانير ($5\% \times 100$). أما المبلغ المتبقي وقدره 95 دينار فيمثل رصيد البنك من الاحتياطي الفائض، كما يتضح من العمود (3). ويوضح العمود (4) مقدار القروض التي قدمها البنك وهي ناتجة عن الاحتياطيات الفائضة الواردة في العمود الثالث. ويطلب البنك المركزي من البنوك التجارية معاملة الودائع المشتقة معاملة الودائع أولية. لذا، فيقوم النظام البنكي بالاحتفاظ بمبلغ 4.750 دينار ($5\% \times 95$) كاحتياطي قانوني للودائع المشتقة التي نتجت عن القروض في السطر الثاني، العمود (2). ويستطيع أن يقرض الاحتياطي الفائض لديه وقدره (90.250) دينار، كما يتضح من السطر الثاني العمودين الثالث والرابع. وهكذا، حيث يقوم الجهاز المصرفي بتقديم قروض جديدة وخلق المزيد من الودائع المشتقة طالما توفرت لديه احتياطيات إضافية. وإذا تابعنا الأرقام الواردة في العمود رقم (3) نجد أن الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى أنها ستصل في النهاية إلى الصفر، إلا إن مجموعها سيبلغ 1900.000 دينار. أما إذا نظرنا إلى الأرقام الواردة في العمود رقم (2) الخاص بالاحتياطي القانوني، فإنها هي أيضاً في تناقص مستمر، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية إلى 100 دينار. وإذا نظرنا إلى مجموع الودائع في السطر الأخير من العمود رقم (1) نجده قد بلغ (2000.000) دينار، منها 100 دينار وديعة أولية و1900.000 دينار وودائع مشتقة، ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم (4).

ويمكن إن لحصل
بأي احتياطيات إضافية
التالية :

حيث :

RR الاحتياطيات

r نسبة الإ

TD مجموع

أي أن الاحتياطيات

وبملاحظة أن مجموع

(TR) للبنك عند بلوغ

وبإعادة ترتيب حد

مجموع الودائع التي

معين من الاحتياطيات

ويطلق على قسم

النقود (Multiplier)

في مثالنا السابق

احتياطيات النظام

100

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

ويمكن إن نحصل على النتيجة ذاتها، إذا افترضنا عدم احتفاظ البنوك بأبي احتياطات إضافية عند بلوغ مستوى الإقراض الكامل، بموجب المعادلة التالية :

$$R = TD \times r$$

حيث :

RR الاحتياطات القانونية (Required Reserves)

r نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve Ratio)

TD مجموع الودائع (Total Deposits)

أي أن الاحتياطات القانونية = مجموع الودائع \times نسبة الاحتياطي القانوني. وبملاحظة أن مجموع الاحتياطات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (TR) للبنك عند بلوغ الإقراض الكامل، يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية:

$$TR = TD \times r$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة أعلاه نحصل على الصيغة التالية لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي أو البنك الوحيد توليدها من قدر معين من الاحتياطات.

$$TD = 1/r \times TR$$

$$\Delta TD = 1/r \times \Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Multiplier). وباستخدام الصيغة أعلاه يمكننا أن نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطات النظام المصرفي بمقدار 100 دينار كما يلي:

$$\Delta TD = 1/5\% \times 100 = 2000$$

ولما كانت الوديعة الأولية تبلغ 100 دينار، فيكون مجموع الودائع المشتقة الناتجة عن القروض هو 1900.000 دينار.

ولكي نفهم آلية عمل البنوك على خلق النقود بطريقة أخرى، علينا أن ننظر في الميزانية الموحدة للبنوك (Consolidated Balance Sheet) والتعرف على مكوناتها ومتابعة ما طرأ عليها من تغير عند إيداع مبلغ 100 دينار كوديعة أولية. وسنفترض هنا وللتبسيط أن جانب الموجودات يشمل الاحتياطيات والقروض فقط، بينما يشمل جانب المطلوبات الودائع الجارية. وعلى هذا الأساس، يمكن توضيح الميزانية الموحدة للبنوك، وعلى افتراض تقديم الحد الأقصى للقروض في الجدول (2-3) التالي.

جدول رقم (2-3)

الميزانية الموحدة للبنوك

المطلوبات	الموجودات
Liabilities	Assets
ودائع 2000	احتياطيات 100
	قروض 1900
المجموع 2000	المجموع 2000

يتضح من مكونات الميزانية الموحدة للبنوك أن الأثر النهائي لإيداع 100 دينار هو زيادة ودائع البنوك بمقدار عشرون ضعفاً، أي 2000 بمقدار دينار، منها 100 دينار وديعة الأولية و1900 دينار ودائع مشتقة ناتجة عن قدر مساوٍ من القروض التي قدمتها البنوك باستغلال جميع الاحتياطيات الفائضة لديها.

ولمعرفة أثر ذلك على عرض النقود، نفترض أن عرض النقود هو (M_1) ، حيث أن:

$$M_1 = C + D \implies \Delta M_1 = \Delta C + \Delta D$$

$$M_1 = -100 + 2000 = 1900 \text{ دينار}$$

إذا، فسحب 100 دينار من العملة المتداولة وإيداعها كوديعة تحت الطلب في النظام المصرفي، لا يترك عرض النقود دون تغيير، بل تنتج عنه زيادة مضاعفة في عرض النقود. فالنقود التي تدخل البنوك كودائع أولية، تضيف إلى احتياطات البنوك وتمكنها من تقديم قروض وخلق نقود مصرفية بإضعاف حجم الوديعة الأولية.

3.4 أثر التسريبات النقدية

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية تسرباً نقدياً يحد من قدرة هذه البنوك على التوسع المطلق في منح القروض والإضافة إلى الاحتياطي القانوني، هناك تسرب نقدية أخرى على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك على خلق الودائع أو النقود الائتمانية ومن أهم هذه التسريبات هي:

أولاً، تسرب العملة المتداولة (Currency Leakage)، حيث يفضل الأفراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمواجهة المدفوعات الجارية اليومية. ثانياً، احتفاظ البنوك باحتياطات إضافية، تفوق الاحتياطي القانوني المقرر من قبل البنك المركزي، كإجراء احترازي لمواجهة السحوبات الكبيرة في بعض المواسم والأعياد.

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

وتؤدي مثل هذه التسربات إلى تقليص حجم مضاعف النقود، وبالتالي انخفاض الحد الأقصى للتوسع في الإقراض، ومن ثم التقليل من فاعلية تأثير البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي.

نقد افترضنا في مثالنا السابق أن أفراد المجتمع لا يحتفظون بأي نقود للتداول خارج البنوك، ولذلك يكون عرض النقود مساوياً لإجمالي الودائع في البنوك، ويكون التغير في الودائع مساوياً للتغير في عرض النقود. لذلك، وجدنا في المثال أن باستطاعة البنوك زيادة عرض النقود بمقدار عشرين ضعفاً من مقدار الاحتياطي النقدي المتوفر لديها. فإذا انتقلنا إلى عالم الواقع، نجد أن الأفراد يحتفظون عادة بسنة تتراوح بين 3-5% من حجم ودائعهم في البنوك في شكل نقود سائلة خارج النظام المصرفي، وتمثل نقود الودائع نحو 95-97% من عرض النقود. ويعكس هذا مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في التأثير في عرض النقود، وبالتالي في مستوى أداء الاقتصاد، خاصة إذا ما عملنا أن الودائع المشتقة الناتجة عن القروض تمثل بين 80-90% من مجموع الودائع المصرفية.

ولإيضفاء المزيد من الواقعية للنموذج المبسط الذي تناولناه في الجزء السابق، دعنا نعرف القاعدة النقدية (Monetary Base-MB)، حيث

$$MB = TR + C$$

أن: (TR) هي مجموع احتياطيات البنوك التجارية سواء لدى البنك المركزي أو في صناديقها، و (C) ترمز للنقد المتداول خارج النظام المصرفي. فإذا افترضنا أن البنوك مجتمعة تحتفظ بالنسبة (e) من مجموع الودائع كاحتياطي زائد، وأن الجمهور يحتفظ بالنسبة (c) من ودائعهم كعملة متداولة خارج البنوك، وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي (rr).

في ه
باستخدام الص

ف
النقود، وهو
لإضافة التمد
النقود الناتج
من نسبة الا
النقد المتداول
قيمة المضا

كان في شد
تغيير عره
خلال بيع
فإذا كانت
هي 2%
عرضالنقو
النقدية بام

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

في هذه الحالة سنجد أن بالإمكان حساب التغيير في عرض النقود باستخدام الصيغة المتكاملة التالية:

$$\Delta M^s = \left[\frac{1+c}{(rr+e+c)} \right] \times \Delta MB$$

في الصيغة أعلاه، الكسر بين القوسين يعرف بمضاعف عرض النقود، وهو أقل قيمة من المضاعف في النموذج السابق البسيط، نتيجة لإضافة التسريبات النقدية. ومن المضاعف أعلاه نجد أن التغيير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في حجم القاعدة النقدية، يتناسب عكسياً مع كل من نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة الاحتياطي الزائد التي يحددها البنك ونسبة النقد المتداول التي يحددها الجمهور. فلم يعد البنك المركزي يتحكم تماماً في قيمة المضاعف كما كان الحال بالنسبة للمضاعف البسيط.

وبافتراض ثبات نسبة الاحتياطي القانوني، ونسب التسرب سواء كان في شكل نقد متداول أو احتياطيات زائدة، نجد أن البنك المركزي بإمكانه تغيير عرض النقود مباشرة عن طريق تغيير حجم القاعدة النقدية (MB)، من خلال بيع أو شراء السندات الحكومية في السوق المفتوح، كما سيأتي لاحقاً. فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%، ونسبة الاحتياطيات الإضافية هي 0.2%، ونسبة العملة المتداولة هي 0.5%، وأراد البنك المركزي زيادة عرض النقود بمقدار 30 بليون دينار، لأمكن حساب الزيادة المطلوبة في القاعدة النقدية باستخدام الصيغة أعلاه حيث نجد أن:

$$30 = \left[\frac{1+0.005}{(0.10+0.002+0.005)} \right] \times \Delta MB$$

$$30 = \left[\frac{1.10}{0.1007} \right] \times \Delta MB$$

$$\Delta MB = \frac{30}{9.98} = 3.006 \text{ بليون دينار}$$

كذلك، تعتمد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على فرضية أساسية هي رغبة هذه البنوك في الإقراض، وكذلك رغبة الأفراد والمنشآت في الاقتراض من البنوك. أما في الحياة العملية، فإننا نجد أن رغبة البنوك في الإقراض قد تتغير حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في القطر، وخاصة مدى التفاؤل تجاه مستقبل الاقتصاد. هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الداخلية للإدارات ذاتها. ومن هنا جاءت ضرورة تدخل البنك المركزي لتنظيم وإدارة عرض النقود من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4.4 بنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

تميل البنوك التجارية في فترات الانتعاش الاقتصادي إلى التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية إلى أقصى حد ممكن لغرض زيادة أرباحها، وتكون البنوك في هذه الحالة مدفوعة بالأجواء المتفائلة التي تسود الاقتصاد القومي في هذه الفترات، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بسداد ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مربحة. إلا أن الاندفاع غير المنضبط للبنوك في سياستها الائتمانية خلال فترات الانتعاش الاقتصادي قد يعرضها إلى بعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تعثر الدائنين عن سداد

قروضهم . هذا
زيادة الطلب ال
أما
قروضها ونقدا
احتمال زيادة
ديونهم. إلا أن
والتسهيلات
التجارية تسه
يتد
مستوى نشاط
منح القروض
مصالحها، ف
خلال فترات
من تقليلها. لا
البنوك التجار
النمو والاست

الفصل الثامن - البنوك التجارية التقليدية

قروضهم . هذا بالإضافة إلى مخاطر زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي.

أما في فترات الركود الاقتصادي، فتسارع البنوك إلى تحصيل قروضها وتقليل منح قروض جديدة، وذلك لتجنب المخاطر الناتجة عن احتمال زيادة حدة الركود الاقتصادي، وبالتالي عدم قدرة العملاء عن سداد ديونهم. إلا أن المبالغة في اتباع هذه السياسة المتشددة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية خلال فترات الركود الاقتصادي، تعنى أن البنوك التجارية تسهم بصورة غير مباشرة في زيادة حدة الكساد الاقتصادي.

يتضح مما تقدم، أن البنوك التجارية يمكن أن تسهم من خلال مستوى نشاطها الائتماني في حدة التقلبات الاقتصادية، حيث أن اندفاعها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، دون المطالبة بضمانات كافية لحماية مصالحها، في فترات الانتعاش الاقتصادي، واتباعها سياسة اقراضية متشددة خلال فترات الركود الاقتصادي تؤدي إلى زيادة حدة التقلبات الاقتصادية بدلاً من تقليلها. لذلك، تبرز أهمية دور البنوك المركزية في الإشراف على نشاط البنوك التجارية وتوجيه نشاطها بما يخدم أهداف السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

الفصل التاسع

إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

1. مقدمة

البنوك التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، هدفها النهائي هو تحقيق أقصى ربح ممكن لملاكها أو حملة أسهمها. وهي تعتمد في نجاحها في تحقيق ذلك، وكما أوضحنا في الفصل السابق، على ثقة جمهور المتعاملين معها في سلامة مركزها المالي، أي قدرتها وتحتم جميع الظروف على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها. ومن الناحية العملية، نجد أن هناك شيء تعارض ظاهر بين هذين الهدفين. ويتضح ذلك جلياً إذا أدركنا أن على البنك أن يحتفظ بدرجة مناسبة من السيولة لمقابلة طلبات المودعين، غير أن تحقيق ذلك لا يكون إلا على حساب التضحية بالعوائد التي تدعم ربحيته. وعلاوة على ذلك، فإن العوائد المرتفعة دائماً مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل، المعروفة بانخفاض السيولة. لذلك، فإن الإدارة الناجحة للبنوك تسعى لتأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية، من خلال خلق درجة عالية من التوافق بين هيكل موجودات البنك (الاستثمارات) وهيكل مطلوباته (الودائع)، وهو محور اهتمامنا في هذا الفصل.

2. مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري (Bank Balance Sheet) من جانبين هما: جانب الموجودات، أو الأصول (Assets)، والتي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة، وجانب المطلوبات، أو الخصوم

(Liabilities)، والتي تمثل الموارد النقدية للبنك. وتعتبر الموجودات ثروة يمتلكها البنك، أو مستحقات قانونية للبنك لدى الغير. أما المطلوبات فهي عبارة عن مستحقات للغير على البنك. لذلك، فإن ميزانية البنك توضح المصادر التي يحصل منها البنك على موارده، وكيفية استخدامه لهذه الموارد، كما توضح المركز المالي للبنك، ومستوى ما يتمتع به البنك من أمان تعكسه سيولة البنك (Bank Liquidity)، أي مدى قدرته على تحويل موجوداته إلى نفود سائلة لمواجهة طلبات السحب على ودائع العملاء.

واستناداً لنظام القيد المحاسبي المزدوج (Double Entry)، فإن موجودات البنك تكون دائماً مساوية لمطلوباته، لذلك، يمكن التوصل إلى المعادلات الثلاث التالية:

$$1. \text{ الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{حساب رأس المال}$$

$$2. \text{ حساب رأس المال} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات}$$

$$3. \text{ المطلوبات} = \text{الموجودات} - \text{رأس المال}$$

فالذي يحقق المساواة بين الموجودات والمطلوبات هو صافي حقوق الملكية (Net Worth)، وهو عبارة عن فائض مستحقات المالكين عن القيمة الاسمية للأسهم (رأس المال).

1.2 الموجودات

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسية هي (1) النقود المحفوظة في خزانة البنك (Vault Cash)، (2) الأرصدة القابلة للتحويل (Cash in Process of Collection)، مثل الشيكات والحوالات، (3) أدونات خزانة (Treasury Bills)، (4) القروض قصيرة الأجل، (5) الأوراق التجارية (Commercial Papers)، (6) القروض والاستثمارات طويلة الأجل.

2.2 المطلوبات

أما المطلوبات

الذي يمثل التزامات

للبنك، (2) الاحتياطيات

المركزي، وكذلك

يسمى بالاحتياطي

الذاتية للبنك. (4) الأرصدة

الجدول (1-9) التالي

التجاري.

الجدول (1-9)

1. القروض
2. أرصدة
3. أدونات
4. القروض
5. الأوراق التجارية
المخصصة
6. الأوراق التجارية
وأسم
7. موجودات

2.2 المطلوبات

أما المطلوبات، فلها أربعة مصادر رئيسة هي: (1) رأس المال، الذي يمثل التزام البنك تجاه حملة الأسهم، ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك، (2) الاحتياطيات، التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، وكذلك نسبة من الأرباح التي لا توزع على المساهمين لتكوين ما يسمى بالاحتياطي الخاص للبنك. (3) الودائع، والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك. (4) القروض من البنوك الأخرى، أو البنك المركزي. ويوضح الجدول (1-9) أدناه مكونات جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية البنك التجاري.

الجدول (1-9): نموذج مبسط لميزانية البنك التجاري

المطلوبات	الموجودات
1. رأس المال	1. النقود بخزينة البنك
2. الاحتياطيات : (1) احتياطي قانوني (2) احتياطي خاص	2. أرصدة قابلة للتحويل
3. الودائع : (1) ودائع تحت الطلب (2) ودائع لأجل (3) ودائع ادخارية	3. أدونات الخزنة
4. قروض البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي.	4. القروض قصيرة الأجل للعملاء
5. مطلوبات أخرى	5. الأوراق التجارية: السندات المخصومة
	6. الأوراق المالية: سندات الحكومة وأسهم وسندات الشركات.
	7. موجودات أخرى

3. تحليل موجودات البنك

يتضح من الجدول السابق أن جانب الموجودات من الميزانية يعكس تنوع الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، أي كيفية استخدام موارد وتنوع موجوداته بما يضمن له تعظيم أرباحه والاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة طلبات الدائنين، وخاصة المودعين الذين قد يرغبون في السحب النقدي من ودائعهم في أي وقت. فلا بد للبنك من توخي الحذر في عملية المفاضلة (Trade - off) بين تحقيق أقصى الأرباح الممكنة وبين الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة. وذلك لأن الربحية والسيولة هما هدفان متعارضان. فالاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة، معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق بعض الأرباح الاستثمارية بسبب احتفاظه باحتياطات زائدة عاطلة. أما إذا قرر البنك استغلال معظم موارده في منح القروض والاستثمارات، فقد تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أرباح كبيرة، ولكنها تتحقق على حساب انخفاض السيولة واحتمال تعريض البنك إلى مخاطر كبيرة. وسوف نتناول هذا الموضوع بصورة مفصلة في نهاية الفصل عند بحث معايير نجاح البنوك التجارية. ويمكن تقسيم موجودات البنك التجاري إلى ثلاثة أقسام فيما يتعلق بالتعارض بين عاملي الربحية والسيولة:

1.3 الموجودات السائلة

وتنقسم الموجودات إلى ثلاثة أنواع هي:

1.1.3 نقود بخزانة البنك: وتضم نقود الخزانة (Vault Cash) مبالغ من العملة الورقية والمعدنية المحلية والأجنبية التي يحتفظ بها البنك لغرض صرف قيمة الشيكات المسحوبة على حسابات عملائه ومواجهة السحوبات النقدية للعملاء. وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي (Cash Reserve).

2.1.3 ودائع لدى

البنك في حسابات

(Independent Banks)

طلبات التحويلات

السياحية للعملاء

3.1.3 ودائع لدى

الاحتياطي النقدي

الودائع على شكا

القانوني. وتختلف

الأقطار المتقدمة

البنوك على أي

المركزي.

2.3 موجودات

الموج

الأصول التي يح

خط الدفاع الثا

أنواع هي:

1.2.3 قروض

الكمبيالات أو ب

ساعة من طلبها

تكون قابلة للس

الفصل التاسع - إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

2.1.3 ودائع لدى المراسلين: وهي النقود بالعملة الأجنبية التي يحتفظ بها البنك في حساباته في البنوك في الدول الأخرى أو لدى البنوك المراسلة (Correspondent Banks). ويعتمد البنك على هذه الودائع في مقابلة طلبات التحويلات الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات وصرف الشيكات السياحية للعملاء.

3.1.3 ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر هذه النقود أيضاً جزءاً من الاحتياطي النقدي. حيث يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من قيمة الودائع على شكل نقد سائل لدى البنك المركزي ويطلق عليه الاحتياطي القانوني. وتختلف هذه النسبة من قطر لأخر، إلا أنها تتراوح بين 5-10% في الأقطار المتقدمة، وقد تصل إلى 20% في بعض الأقطار النامية. ولا تحصل البنوك على أي فوائد لقاء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

2.3 موجودات عالية السيولة

الموجودات عالية السيولة (Highly Liquid Assets) هي تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك بهدف تحقيق الربحية كهدف أساسي، فهي تمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة طلبات الدائنين. وتضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي:

1.2.3 قروض قابلة للاستدعاء: وهي النقود التي أقرضها البنك إلى سمسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم. وتكون هذه القروض قابلة للسداد خلال 24 ساعة من طلبها. كما أن هناك نوعاً آخر من القروض قصيرة الأجل، والتي تكون قابلة للسداد خلال فترة قصيرة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ طلب

سدادها. وبما أن هذه القروض تتسم بدرجة عالية من السيولة، فإن نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك عليها تكون قليلة نسبياً.

2.2.3 أدوات الخزائنة: تقوم الحكومات عادة بإصدار سندات الخزائنة (Treasury Bills)، وهي أدوات للدين العام قصير الأجل، في حالة وجود عجز في الموازنة العامة (Budget Deficit)، لغرض تمويل النفقات الجارية للحكومة خلال الشهور الأولى من السنة قبل تحصيل القدر الكافي من الضرائب والرسوم. وبما أن هذا النوع من أدوات الدين الحكومي يتسم بانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة السيولة، فإن البنوك التجارية تكون عادة هي المكتتب الرئيس فيها باعتبارها من الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل عند الضرورة، سواء بالبيع في السوق الثانوية أو بخصمها لدى البنك المركزي. وتحصل البنوك التجارية على نسبة فائدة قليلة من هذا النوع من الاستثمار، إلا أنها تحقق رغبات البنوك في تفادي مخاطر السيولة.

3.2.3 الأوراق التجارية

يستثمر البنك جزءاً مهماً من موارده في خصم الأوراق التجارية (Commercial Papers) لعملائه، حيث يقوم البنك بسداد القيمة الحالية للأوراق التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها وذلك لتسهيل مهام أصحاب الأعمال في الحصول على الأموال المطلوبة للتوسع في نشاطهم التجاري. حيث يستطيع البنك الحصول على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي يحصل عليه البنك من عملية خصم الأوراق التجارية. وتسمى نسبة العائد الذي يحققه البنك من عملية الخصم بسعر الخصم (Discount)

الفصل التاسع - إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

(Rate)، وهو عادة ما يتعادل مع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية على القروض قصيرة الأجل.

وتعتبر الأوراق التجارية من الأدوات الاستثمارية الجيدة، لأنها تجمع بين السيولة والربحية. فهي بمثابة قروض قصيرة الأجل يمكن تسيلها بسرعة، من خلال قيام البنك بإعادة خصمها لدي بنوك أخرى، إضافة إلى أنها تحقق عائداً جيداً يتناسب وأجلها القصيرة.

4.2.3 الأوراق المالية

تستثمر البنوك كذلك جزءاً من مواردها في أوراق مالية (Financial Papers) مختلفة، تشمل السندات الحكومية (Government Bonds)، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الصناعية وغيرها. وتختلف درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في هذه الأوراق تبعاً للمركز المالي للجهة المصدرة لهذه الأوراق، وأجال الأوراق وقابليتها للتسويق. حيث تتسم سندات الحكومة بالأمان التام، وذلك لكون الحكومة هي الجهة المدينة والضامنة للدين، وبالتالي تكون نسبة الفائدة على هذه السندات منخفضة نسبياً. أما السندات والأسهم التي تصدرها الشركات، فتكون درجة المخاطرة فيها أعلى نسبياً وبالتالي نسبة العائد عليها مرتفعة بسبب إضافة علاوة المخاطرة، وبسبب ارتفاع درجة المخاطرة للاستثمار في أسهم الشركات، فقد ألزم قانون البنك المركزي في معظم الأقطار بتحديد الحد الأقصى لأسهم الشركات التي يسمح للبنك التجاري امتلاكها بما لا يزيد عن 25% من رأسمالها المدفوع، وذلك حماية لودائع العملاء.

5.2.3 القروض والتسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية (Loans and Credit Facilities) التي تمنحها البنوك لعملائها من أكثر أنواع أصولها ربحية، وتعتمد ربحية البنك على طبيعة القروض من حيث الحجم والأجل ودرجة المخاطرة. وترتبط المخاطر إيجابياً بكل من مبلغ القرض وأجله، فكلما كان مبلغ القرض كبيراً وطالت مدة السداد ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بالقرض. وتعتمد درجة المخاطرة أيضاً على ما يسمى بالتصنيف الائتماني (Credit Rating) للمقترض. فكلما كان هذا التصنيف منخفضاً، ازدادت درجة المخاطرة، والعكس صحيح. لذلك، تفضل البنوك التجارية عادة القروض قصيرة الأجل التي تسهم تمويل رأس المال العامل (Working Capital) للمنشآت الصناعية أي لشراء المواد الأولية وقطع الغيار وسداد أجور عمال الإنتاج وما شابه من النفقات الجارية المرتبطة بالعملية الإنتاجية. حيث تستخدم الأصول الثابتة كمعدات المصانع والأبنية كضمانة (Collateral) لمثل هذه القروض.

3.3 الموجودات الأقل سيولة

تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل. ومما شجع البنوك على الإقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار

النامية من جهة، وكذا السندات الحكومية. استعداد البنوك المراد لتوفير السيولة اللازم
4. تحليل متطلبات
كما أوضح
المطلوبات تمثل من
هي: (1) رأس المال
البنوك الأخرى وما
قسمين:

1.4 المواد الذاتية

وهي تشكل
للبنك إلى قسمين

1.1.4 رأس المال

يعتبر رأس
ولفترة معينة إلى أن
لتصبح هذه الودائع
يشكل قيماً على
مضاعفة، ولكن رأس
ويفسر
(Capital)، الذي
(Equity Capital)

الفصل التاسع - إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

النامية من جهة، وكذلك تطور مفهوم السيولة من جهة أخرى. حيث أصبحت السندات الحكومية طويلة الأجل تتميز بدرجة عالية من السيولة، بسبب استعداد البنوك المركزية في الأقطار النامية لشراء هذه السندات أو خصمها لتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية.

4. تحليل مطلوبات البنك

كما أوضحنا سابقاً في النموذج المبسط لميزانية البنك التجاري، فإن المطلوبات تمثل موارد البنك، والتي يحصل عليها من أربعة مصادر رئيسية هي: (1) رأس المال، (2) الاحتياطيات (3) الودائع و(4) الاقتراض من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي. ويمكن تقسيم مطلوبات البنك إلى قسمين:

1.4 المواد الذاتية

وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك. تنقسم الموارد الذاتية للبنك إلى قسمين:

1.1.4 رأس المال

يعتبر رأس المال المورد الأساس للبنك في بداية ممارسته لنشاطه، ولفترة معينة إلى أن يكتسب البنك ثقة الجمهور وتبدأ ودائع العملاء في التدفق لتصبح هذه الودائع فيما بعد المصدر الرئيسي لموارد البنك. فرأس المال لا يشكل قيلاً على مستوى نشاطه الائتماني الذي يفوق رأس المال بأضعاف مضاعفة، ولكن رأس المال هو مصدر ثقة المتعاملين مع البنك.

ويقسم رأس المال إلى: رأس المال الاسمي (Nominal Capital)، الذي تم بموجبه منح الترخيص بإنشاء البنك، ورأس المدفوع (Paid-up Capital)، الذي يكون عادة أقل من رأس المال الاسمي. وفي

هذه الحالة، يسمى الفرق بينهما برأس المال غير المدفوع. ويمكن زيادة رأس المال المدفوع إذا دعت الضرورة لذلك، أو الاعتماد على رأس المال الاحتياطي (Reserve Capital)، وذلك لتقوية المركز المالي للبنك وتدعيم ثقة المودعين في البنك.

2.1.4 الاحتياطيات

ويقصد بالاحتياطيات تلك الأموال التي تقطع من الأرباح قبل توزيعها على المساهمين، وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك، وهي تختلف عن الاحتياطي القانوني الذي يحدد نسبته البنك المركزي ويتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، كما أشرنا من قبل.

2.4 الموارد غير الذاتية

تتكون الموارد غير الذاتية من مصدرين رئيسيين هما:

1.2.4 الودائع

تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها، الذاتية وغير الذاتية، تنقسم الودائع إلى ثلاثة أقسام هي:

(1) وودائع تحت الطلب:

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الأخرى، وذلك بسبب طبيعة هذه الودائع التي تتيح للمودعين السحب منها دون إخطار سابق ودون التقيد بأجل، فهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

(2) ودائع لأجل:

كما أوضحنا من قبل فإن الودائع لأجل (Time Deposits) نادراً ما يتم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، بسبب ما يترتب على ذلك من فقدان العميل للعائد. لذلك، تكون نسبة الاحتياطي القانوني على هذه الودائع أقل من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب. ويتيح هذا النوع من الودائع للبنك حرية أكبر في استخدامها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

(3) ودائع ادخارية:

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك أيضاً الودائع الادخارية (Saving Deposits) لصغار المدخرين، الذين باستطاعتهم سحبها في أي وقت. لذلك، تكون نسبة الفائدة على هذه الودائع قليلة، وتحسب عادة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة. وتحاول البنوك عادة استخدام بعض الحوافز، مثل تخصيص جوائز عينية أو مالية، لتشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة مدخراتهم باستمرار، حيث أن هذه المدخرات تشكل أيضاً أحد موارد البنك.

2.2.4 القروض

يمثل الاقتراض (Borrowing) مورداً آخر من المواد غير الذاتية للبنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض باعتباره الملجأ أو الملاذ الأخير للحصول على السيولة لمواجهة الطلبات الطارئة من الدائنين. وتعتبر القروض من الموارد المكتملة للودائع إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جداً

من الموارد غير الذاتية، حيث تشكل الودائع الجزء الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية، كما أشرنا من قبل.

5. إدارة سلامة المركز المالي للبنك

تهدف الإدارة الناجحة للبنك إلى تعظيم أرباحه البنك مع المحافظة على سلامة مركزه المالي، وذلك من خلال التركيز على محاور خمسة، تشمل إدارة سيولة البنك، وإدارة رأس المال، وإدارة الموجودات، وإدارة المطلوبات، وإدارة المخاطر. ونتناولها في يلي مع التركيز على كل من إدارة السيولة وإدارة رأس المال لما لهما من أهمية.

1.5 إدارة سيولة البنك

يعد البنك توقعات دقيقة ومتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، ويحتفظ في مقابل ذلك بالقدر الكافي من السيولة والأصول عالية السيولة لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية. والبنك كما قدمنا في الفصل السابق مطالب قانوناً بالاحتفاظ بقدر من الاحتياطيات القانونية، يحدد البنك المركزي نسبتها من ودائع البنك. غير أن الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية قد لا تكفي في بعض الحالات لتأمين سلامة المركز المالي للبنك، مما يدفع البنك للاحتفاظ باحتياطيات إضافية اختيارية. فالبنك مهدد دائماً بالتدفقات الخارجة من الودائع (Deposit outflows)، والتي يمكن أن تستنفذ احتياطيات البنك إن لم تكن كافية.

وفي حالة انكشاف البنك بعدم كفاية السيولة، يصبح مخالفاً لقانون البنك المركزي لعدم كفاية احتياطياته لمقابلة نسبة الاحتياطي القانوني، كما يكون مهدداً بفقدان ثقة عملائه، وهو نذير ما يشكل بداية أزمة للبنك وحده

بل النظام المصرفي
احتياطياته، وهي

1. الاقتراض من

التمثلة في ال

2. بيع بعض ال

المالين، بال

قد يتحمل ال

شرائها.

3. استدعاء بعم

خسر البنك

في اتفاقية ال

4. الاقتراض من

التمثلة في

ويتضح ان

السبل الأربعة المت

فالاحتياطيات تم

حسابه لدى البنك ال

أن توازن بين حجم

أعلاه، وتكلفة الا

سلامة مركزه ال

مصادر خارج

الإضافية من مص

بل النظام المصرفي بكامله. وهناك أربعة مصادر يلجأ إليها البنك لزيادة احتياطياته، وهي:

1. الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتحمل التكلفة المتمثلة في الفوائد على القروض.

2. بيع بعض الأصول المالية للبنك وتحمل خسارة تكاليف الوسطاء الماليين، بالإضافة إلى فقدان العوائد على تلك الأصول المباعة، كما قد يتحمل البنك خسائر رأسمالي في حالة بيعها بأسعار تقل عن أسعار شرائها.

3. استدعاء بعض القروض أو بيعها، وتحمل فقدان الفوائد عليها، وربما خسر البنك بعض عملائه نتيجة مطالبتهم بالسداد قبل الموعد المذكور في اتفاقية القرض.

4. الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير، وتحمل التكلفة المتمثلة في سعر الخصم (Discount Rate).

ويتضح إذاً أن هناك تكلفة لتمويل العجز في احتياطيات البنك بأي من السبل الأربعة المتاحة. إلا أن الاحتفاظ باحتياطيات إضافية أيضاً له تكلفته. فالاحتياطيات تمثل أرصدة عاطلة لا تدر عائد للبنك سواء احتفظ بها في حسابه لدى البنك المركزي أو احتفظ بها في خزائن البنك. فعلى إدارة البنك أن توازن بين تحمل تكاليف الحصول على احتياطيات إضافية من المصادر أعلاه، وتكلفة الاحتفاظ بأرصدة عاطلة كاحتياطيات إضافية، لاستمرار تأمين سلامة مركزه المالي. وكلما زادت تكاليف الحصول على الاحتياطيات من مصادر خارجية، حرص البنك على الاحتفاظ بالمزيد من الاحتياطيات الإضافية من مصادره الذاتية.

2.5 إدارة رأس المال

تعمل إدارة البنك على الاحتفاظ بالقدر المناسب من رأس المال، وبما يتفق والضوابط التي يضعها البنك المركزي على نسبة رأس المال إلى الودائع في البنوك التجارية. فلرأس المال وظيفة مهمة في امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع، والتي قد تهدد البنك بالإفلاس. إلا أن زيادة رأس مال البنك تؤدي إلى خفض معدل العائد على حقوق الملكية (ROE - Returns on Equity)، حيث أن:

$$\text{العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح \ الأصول}$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح \ حقوق الملكية}$$

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM) = الأصول \ حقوق الملكية}$$

$$EM = \frac{ROE}{ROA} \quad \text{ومنها نجد أن:}$$

$$ROE = EM \times ROA$$

فإذا كان لدينا بنكان لهما ذات القدر من الأصول (القروض والاستثمارات) التي تبلغ 100 مليون دينار، غير أنهما يختلفان في مقدار رأس المال، فلبنك الأول رأسمال قدره 10 مليون دينار، ومضاعف لحقوق الملكية قدره $10 = 10 \div 100$ ، بينما البنك الثاني له رأسمال قدره 4 مليون دينار ومضاعف لحقوق الملكية قدره $25 = 4 \div 100$. ولنفرض أن كلاهما تتم إدارته بنفس الكفاءة، فالعائد على الأصول في الحالتين 1%. وفق هذه المعطيات، سنجد أن للبنك الأول معدل عائد على حقوق الملكية أقل مما هو عليه في البنك الثاني، وذلك بسبب كبر رأس المال بالنسبة للأصول في البنك الأول عنه في الثاني. ولزيادة رأس المال منفعة للمساهمين متمثلة في زيادة

الأمان وخفض

المساهمون تتمثل

ما يمكن التضحية

وخفض مخاطر

طريق واحد أو أكثر

1. بيع وشراء

2. تغيير نسبة

المال

3. تغيير أم

واستخدام

3.5 إدارة موجو

وتتصد

الاستثمارية، وه

ويتم ذلك للبنك

1. استهداف

يكونون

2. الاستثمار

3. تنوع

تحقيق

4. حسن

الأمان وخفض احتمالات الإفلاس. كما أن لزيادة رأس المال تكلفة يتحملها المساهمون تتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية. والإدارة الناجحة تقرر ما يمكن التضحية به من العائد على حقوق الملكية من أجل زيادة درجة الأمان وخفض مخاطر الإفلاس. وعموماً، يمكن للبنك التحكم في رأس المال عن طريق واحد أو أكثر من البدائل التالية:

1. بيع وشراء أسهم البنك.
2. تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الأرباح المحتجزة لدعم رأس المال.
3. تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول المالي واستخدام عوائدها في شراء بعض مطلوبات البنك.

3.5 إدارة موجودات البنك

وتنصب على ضرورة تأكيد البنك من انخفاض مخاطر أصوله الاستثمارية، وضرورة محافظته على تنوع مكونات محافظته الاستثمارية. ويتم ذلك للبنك إذا ما نجح في تحقيق ما يلي:

1. استهداف مقترضين يتسمون بانخفاض مخاطر عدم السداد، على أن يكونون على استعداد لدفع فوائد عالية.
2. الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة، ومخاطر منخفضة.
3. تنوع محتوى المحافظ الاستثمارية بحيث تقلل من المخاطر وتضمن تحقيق العائد المناسب.
4. حسن إدارة سيولة البنك.

4.5 إدارة مطلوبات البنك

زاد الاهتمام بإدارة مطلوبات البنوك في الثلث الأخير من القرن الماضي، نتيجة للتنافس الحاد بين البنوك الكبيرة في العالم على المتاح من مصادر الأرصدة المالية المكونة لمطلوبات البنوك، وخاصة الودائع. وقد ساعد على ذلك ما شهدته صناعة الصرفة من تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع التي طالما احتلت المكانة المرموقة بين مصادر أرصدة البنوك، بالاعتماد على الاقتراض وإصدار شهادات الإيداع.

5.5 إدارة المخاطر

وأخيراً، تنشغل إدارة البنك أيضاً بكيفية درء المخاطر، وتخفيف آثارها السلبية في حالة وقوعها. وتواجه البنوك بصفة عامة نوعان من المخاطر: مخاطر عدم السداد (Default Risk)، ومخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)، وتشتمل مخاطر سعر الفائدة على مخاطر تغير أسعار الأصول (Price Change Risk) وتحمل البنك للخسائر الرأسمالية (Capital Loss)، ومخاطر إعادة الاستثمار (Reinvestment Risk). وتتلخص علمية إدارة المخاطر في الخطوات الأربع التالية:

1. حصر المخاطر المحتملة
2. تعريف مؤشرات للإنذار المبكر بوقوع المخاطر.
3. تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر.
4. تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المواقف المنطوية على وقوع كل نوع من المخاطر.

6. معايير نجاح البنوك

يعتبر النظام المتخصصة وكذلك الـ وغيرها بمثابة العمود قطر. وتعكس متانة البنية من خلال خلق البيئة للجمهور، وكذلك تعز والتسهيلات الائتمانية

تحقيق أهداف التنمية نجاح البنوك التجارية الربحية و (3) التسوية

1.6 استقرار السيولة

لا بد من التـ (Solvency)، وبين متانة مركزه المالي، بخلاف حملة الأسهم تحويل موجوداته إلى الدائنين. لذلك، فقد بدأ في السيولة. أي بع مطلوباته، غير أنها

6. معايير نجاح البنوك التجارية

يعتبر النظام المصرفي الذي يشمل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وكذلك المؤسسات المالية الوسيطة، كالشركات الاستثمارية وغيرها بمثابة العمود الفقري للنظام المالي (Financial System) لأي قطر. وتعكس متانة النظام المصرفي مدى كفاءة أداء الاقتصاد القومي، وذلك من خلال خلق البيئة التنافسية بين البنوك من أجل تقديم أفضل الخدمات للجمهور، وكذلك تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتمويل الاستثمارات في جميع القطاعات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وهناك ثلاثة معايير رئيسة لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها وهي: (1) استقرار السيولة (2) الربحية و (3) التسويق

1.6 استقرار السيولة

لا بد من التمييز ابتداءً بين مفهوم ما يسمى بالملاءة المالية للبنك (Solvency)، وبين مفهوم السيولة (Liquidity). حيث تعني ملاءة البنك متانة مركزه المالي، أي أن زيادة موجوداته على مطلوباته المستحقة للغير، بخلاف حملة الأسهم. ويتمتع البنك بالسيولة عندما تكون لديه قدرة كبيرة على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات المودعين وغيرهم من الدائنين. لذلك، فقد يتصف البنك بالملاءة المالية ولكنه قد يواجه مشكلة نقص في السيولة. أي بعبارة أخرى، أن موجودات البنك قد تكون أكبر من مطلوباته، غير أنها قد تتكون من أصول أغلبها منخفضة السيولة.

وهناك ثلاث خصائص يجب أن تتوفر في الموجودات ذات السيولة

العالية (Highly Liquid)، وهي :

(1) القابلية للتداول

(2) استقرار أسعارها

(3) إمكانية استعادة قيمة الموجودات

1.1.6 القابلية للتداول

ويقصد بها القابلية للتداول (Marketability) في الأسواق الثانوية. وكلما كانت للموجودات قابلية للتداول، أي انتقال ملكيتها من شخص لآخر، ازدادت درجة سيولتها. فالأسهم العادية المسجلة في سوق الأوراق المالية، تعتبر قابلة للتداول بدرجة عالية. حيث لا يستغرق بيعها سوى دقائق معدودة يتم خلالها إبلاغ الوسيط المالي (السمسار) هاتفياً بالرغبة في البيع والسعر المطلوب. كذلك الحال، بالنسبة لأذونات الخزنة (سندات حكومية قصيرة)، حيث تعتبر قابلة للتداول بسهولة، وبالتالي فهي عالية السيولة. وهناك بعض السندات الحكومية طويلة الأجل التي لا يمكن استرداد قيمتها قبل موعد استحقاقها. لذلك، فإنها لا تعتبر من الموجودات ذات السيولة العالية رغم أنها مضمونة بدرجة عالية، أي آمنة أو عديمة المخاطر.

2.1.6 استقرار الأسعار

تعتمد درجة سيولة الأصول المكونة للموجودات على مدى استقرار أسعارها (Price Stability). فقيمة أذونات الخزنة تكون عادة ثابتة، مما يرفع من سيولتها، غير أن بعض الموجودات الأخرى مثل الأسهم والعقارات، فإن قيمتها السوقية تتغير بدرجة كبيرة حسب تقلبات الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي لا تعتبر ذات سيولة عالية.

3.1.6 إمكانية استعادة قيمة الموجودات

كلما كان من الممكن استعادة قيمة الموجودات عند إعادة بيعها، ارتفعت درجة سيولتها. والعكس صحيح، أي كلما كان من المتعذر استعادة قيمة الموجودات عند إعادة بيعها، انخفضت سيولتها لذلك، فالأسهم، كما أشرنا في الفقرة السابقة، لا تعتبر ذات سيولة عالية بالرغم من أنها قابلة للتداول بسهولة. وبعبارة أخرى، فإن الموجودات ذات السيولة العالية يجب أن تجمع بين قابلية التداول بسهولة وبين إمكانية استعادة قيمتها الأصلية عند بيعها.

ويرتبط استقرار سيولة البنوك التجارية بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين إدارة موجوداتها وبين التزاماتها تجاه الدائنين. كذلك، يعتبر حسن توقيت تسيل الموجودات، أو الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية وتقليل الاعتماد على البنك المركزي للحصول على السيولة على جانب كبير من الأهمية. وتعتمد قدرة البنوك لتحقيق هذا الهدف على عاملين هما: أولاً، تحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال. وثانياً، السيولة المتاحة في الأسواق المحلية.

وتعتبر قدرة البنوك التجارية على تحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال من أهم التحديات التي تواجهها البنوك. وتحقق البنوك ذلك من خلال الموازنة بين فترات استحقاق الودائع وفترات استحقاق القروض التي تمنحها إلى عملائها، تحقيق التوافق بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات. كذلك، تعتبر نسبة القروض إلى الودائع من أهم المؤشرات على حسن أداء البنوك. فكلما انخفضت هذه النسبة زادت سيولة البنوك، وبالتالي انخفضت درجة المخاطر التي تواجهها وتحدد هذه النسبة بعاملين هما، أولاً،

نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات. وثانياً، نسبة الودائع إلى مجموع الموجودات.

فإذا تجاوزت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات الحد الأقصى المسموح به (ولنفترض 80%) كان ذلك بمثابة الضوء الأحمر لتنبيه الإدارة العليا للبنك المعني بضرورة توخي الحذر وتقليل منح قروض إضافية. أما فيما يتعلق بنسبة الودائع إلى مجموع الموجودات، فتحكمها بعض القيود. فمثلاً، قد يحدد البنك المركزي في قطر معين ألا تتجاوز نسبة الودائع ستة عشر ضعفاً لمجموع رأس المال المدفوع، زائداً احتياطي رأس المال.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أنه كلما زادت نسبة الودائع قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع، تعرضت البنوك إلى مواجهة مشكلة المحافظة على تحقيق مستوى مقبول من السيولة لتغطية عمليات السحب غير المتوقعة. لذلك، تسعى البنوك، من خلال دفع فوائد أعلى نسبياً، إلى تشجيع المودعين للاحتفاظ بودائعهم لفترات أطول. كذلك، تشكل الودائع بالعملة الأجنبية ضغطاً إضافياً على البنوك، حيث تواجه مخاطر سعر الصرف، فقيمة هذه الودائع بالعملة المحلية تتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. لذلك، فإن ارتفاع نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى مجموع الودائع يضمن استقرار أكبر في سيولة البنوك.

2.6 الربحية

لقد أشرنا سابقاً، إلى أن الربحية والسيولة هما هدفان متعارضان بالنسبة للبنك، فالاحتفاظ بنسبة عالية من الموجودات على شكل نقود سائلة أو أصول قصيرة الأجل، معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق أرباح إضافية

لاحتفاظ البنك
استغلال جميع
العوائد المرز
تكون على
لذلك، يجب
معقولة من ا
وجود واسد
مركزه المال
وت
مركزها الم
الفائدة، (2)
1.2.6 الفر
يق
الفروق بين
بأجلها الم
الائتمانية
القصوى ا
المركزي،
2.2.5 توا
ت
المحافظة
والتي قد

الفصل التاسع - إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

لاحتفاظ البنك بأرصدة عاطلة أو ذات عوائد منخفضة. أما إذا قرر البنك استغلال جميع موارده في منح القروض والاستثمارات طويلة الأجل ذات العوائد المرتفعة، فقد تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أقصى الأرباح ولكنها قد تكون على حساب نقص السيولة واحتمال تعريض البنك لمخاطر السيولة. لذلك، يجب على البنك تنويع موجوداته بما يضمن له المحافظة على نسبة معقولة من السيولة تمكنه من مواجهة طلبات الدائنين في أي وقت. وذلك، لأن وجود واستمرار نجاح البنك في العمل يتوقف على ثقة عملائه بسلامة مركزه المالي.

وتعتمد قدرة البنوك على تحقيق أقصى الأرباح الممكنة دون تعريض مركزها المالي للخطر على أربعة عوامل هي: (1) الفروق السعرية لأسعار الفائدة، (2) توظيف الأموال، (3) سياسة الاقتراض، (4) تنويع الخدمات.

1.2.6 الفروق السعرية لأسعار الفائدة

يقصد بالفروق السعرية للفائدة (Interest Rate Differentials) الفروق بين أسعار الفائدة التي يمنحها البنك لعملائه نظير استقطاب الودائع بأجلها المختلفة وأسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك عن القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها للمقترضين. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الحدود القصوى لأسعار الفائدة على الودائع والقروض تتحدد عادة من قبل البنك المركزي، كما تتأثر أيضاً بأسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية.

2.2.5 توظيف الأموال

تعتمد ربحية البنك على كيفية توظيف موارده المالية، مع مراعاة المحافظة على درجة منخفضة من المخاطر، التي يمكن أن يتعرض لها البنك والتي قد تحدد مركزه المالي في السوق. هناك علاقة مباشرة بين العائد على

الفصل التاسع - إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

الاستثمار ودرجة المخاطرة، فالاستثمارات التي تتسم بانخفاض درجة المخاطرة، وإن ارتفعت درجة سيولتها، يكون العائد عليها منخفضاً نسبياً، والعكس صحيح، أي أن الاستثمارات التي تتسم بارتفاع درجة المخاطرة، وإن انخفضت درجة سيولتها، يكون العائد عليها مرتفعاً نسبياً. لذلك، يجب على البنك الموازنة بين السيولة والأمان والربحية في إدارة محفظته الاستثمارية

3.2.6 سياسة الاقتراض

تعتمد ربحية البنك على قدرته التفاوضية في مجال الاقتراض من الأسواق المالية المحلية وسياسة الاقتراض (Borrowing Policy) من الأسواق الأجنبية وبأسعار فائدة منخفضة، والتي تعتمد بدورها على مدى سلامة مركزه المالي. كما يستطيع البنك الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى، وأخيراً من البنك المركزي، إذا تطلب الأمر ذلك

4.2.6 تنويع الخدمات

يمكن زيادة ربحية البنك من خلال زيادة الإيرادات الناتجة عن تنويع الخدمات المصرفية (Diversification of Services) التي يقدمها البنك للجمهور، وكذلك سعيه المتواصل لتوسيع قاعدة عملائه وزيادة حصته في السوق المحلية. ويعتمد هذا إلى حد بعيد على مدى نجاحه في حملته التسويقية.

3.6 التسويق

المعيار الثالث للحكم على أداء البنوك التجارية هو الخدمات المتنوعة والمتجددة التي تقدمها لعملائها بصورة مرضية، أي مدى نجاحها في تسويق (Marketing) ومواكبة التطورات والابتكارات في التقدم التكنولوجي بهدف تقديم أفضل الخدمات للعملاء من جهة، وكذلك لتقليل التكاليف التشغيلية التي

الفصل التاسع - إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

فرضتها حدة المنافسة بين البنوك من جهة أخرى. وسنأتي لبحث دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مستوى أداء البنوك في الجزء الأخير من هذا الكتاب.

الفصل العاشر

البنوك التجارية الإسلامية

1. مقدمة

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينيات من القرن الماضي، حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام 1961. وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي. فالشريعة الإسلامية تحرم ربا البنوك كما جاء في فتوى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي التي تقول "يؤكد المؤتمر على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعاً". كما جاء في قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة أن "الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين".

وقد انتشرت البنوك الإسلامية خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً، فلا تكاد تخلو عاصمة عربية من بنك إسلامي واحد على الأقل. بل تحققت أسلمة النظام المصرفي بكامله في السودان، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش. ومن أحدث التطورات في هذا المجال تحول بنك دبي إلى بنك إسلامي، وإطلاق البنك السعودي للاستثمار (SAIB) برنامجه الجديد "الأصالة"، والبنك الإسلامي للاستثمار برأسمال بليون دولار، وتأسيس مجموعة مستثمرين كويتيين لبنك الشام

الفصل العاشر - البنوك التجارية الإسلامية

الإسلامي في سوريا، وجميعها تمت في عام 2005. وافتتاح البنك الدولي الإسلامي العملاق برأسمال بليون دولار في ماليزيا في عام 2007. والجدول أدناه يوضح أحجام أصول أهم البنوك الإسلامية بالمليون دولار في عام 2006.

اسم البنك	الأصول
الراجحي	25,343
بيت التمويل الكويتي	15,951
بنك دبي الإسلامي	11,710
بنك أبو ظبي الإسلامي	6,043
البنك الإسلامي الماليزي	4,376
بنك الجزيرة	3,778
بنك موالات الماليزي	2,836
بنك قطر الإسلامي	2,625
بنك الأردن الإسلامي	2,198
بنك قطر الإسلامي الدولي	1,741

المصدر: التقرير السنوي، أعمال الخليج

وقد أصبح للبنوك الإسلامية وجودها حتى في العواصم الغربية مثل جنيف ولوكسمبرج وأثينا، وكان آخرها هو افتتاح البنك الإسلامي البريطاني (IBB)، الذي منحته سلطات الخدمات المالية في بريطانيا ترخيصاً لمزاولة أعماله في شهر آب/ أغسطس من عام 2004، كما افتتح ذات البنك أول فرع له في جلاسكو باسكتلاندة في عام 2007، كما ينوي فتح فروع أخرى في كل من فرنسا وألمانيا في عام 2008. وقد بدأ بنك البركة بالبحرين في برنامج

طموح لافتتاح
ويسعى بنك الر
الكويتي فيعمل
سندات إسلامية

ومن ا
عالمية مؤخراً:
فيها كل من الب
الموائى والمناط
باركليز عقود إ
مؤسسة (UBS)

2. موارد واست

تعمل ا
وحدات الفائض

أساس المشارك

توفير التمويل ا

تلعب دوراً أس

مشكلات التمو

والمستثمرين.

المقايضة كمنش

الوقت والجهد

المتابعة والمرا

طموح لافتتاح 50 فرع في إندونيسيا وماليزيا خلال العام 2007-2008. ويسعى بنك الراجحي أيضاً إلى دخول السوق الماليزية. أما بيت التمويل الكويتي فيعمل على الاستحواذ على بنك في إندونيسيا، كما يخطط لبيع أول سندات إسلامية في الصين في القريب العاجل.

ومن الصفقات الاستثمارية الإسلامية الكبيرة التي تعاملت فيها بنوك عالمية مؤخراً: صفقة لصكوك إسلامية بمبلغ 3.5 بليون دولار التي شارك فيها كل من البنك الألماني وبنك باركليز البريطاني لتمويل نشاط مؤسسة الموانئ والمناطق الحرة الإماراتية. كما أطلقت مؤسسة نخيل بمشاركة بنك باركليز عقود إيجارة وصكوك إسلامية بمبلغ 2.5 بليون دولار. كذلك تخطط مؤسسة (UBS) لإدارة صكوك إسلامية تقدر قيمتها بنحو 1.5 بليون دولار.

2. موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى. وهي بذلك تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في مساعدة منشآت الأعمال على التغلب على مشكلات التمويل المباشر، الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين. فالتمويل المباشر ينطوي على مشكلات تماثل مشكلات المقايضة كمشكلة عدم توافق رغبات المدخرين والمستثمرين، وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان. ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة.

وتختلف البنوك الإسلامية اختلافاً كبيراً عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإنما أيضاً من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية. وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.

1.2 موارد البنك الإسلامي

1.1.2 الموارد الداخلية

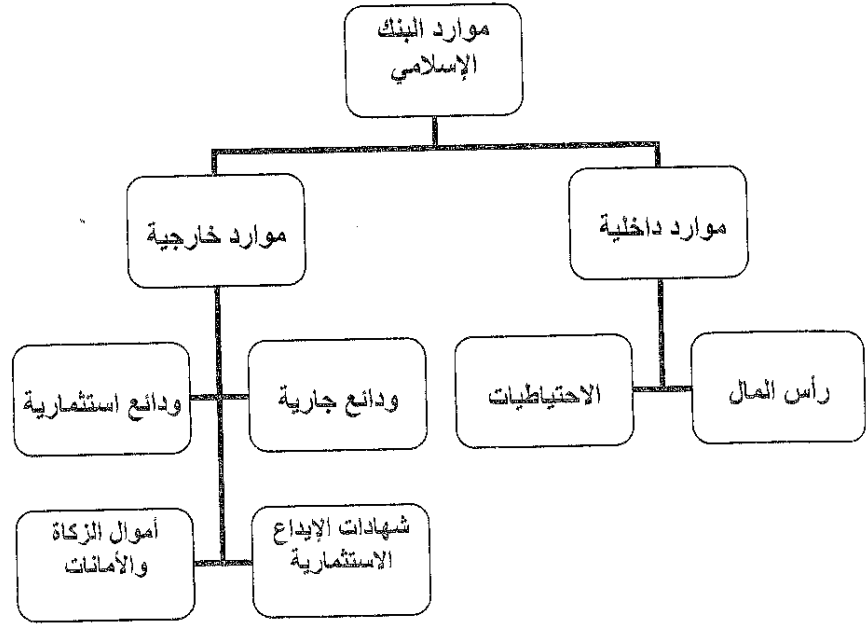
وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطات رأس المال، التي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة. ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية. وإنما ترجع أهمية الموارد الداخلية للبنك إلى كونها مصدراً لتقنة المودعين والمراسلين في الخارج. لذلك، تقوم البنوك المركزية، كما سنرى فيما بعد، بتحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الودائع صيانة لهذه الثقة. ويجب على البنك زيادة رأس ماله إذا أراد توسيع حجم نشاطه بما يفوق النسبة المحددة لحجم الودائع إلى رأس المال المدفوع.

موارد داخلية

رأس المال

2.1.2 الموارد الخارجية

وتشمل الودائع الخارجية والدائنة مثل، تأمينات الاعتماد ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى وتعتبر الودائع الجارية والودائع الثابتة التي نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل (1) الودائع الجارية أو شرطية، يمكن السحب منها والبنك الإسلامي غير ملزم بالحسابات الجارية، والنسبة المئوية للحصول على بعض الحسابات الرصيد في حساباتهم الجارية



2.1.2 الموارد الخارجية

وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل، تأمينات الاعتمادات، والشيكات المقبولة، والحوالات والأمانات. ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية، ومطلوبات للبنك المركزي. وتعتبر الودائع الجارية والاستثمارية أهم مكونات الموارد الخارجية لذا نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل:

(1) الودائع الجارية: هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، يمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة. والبنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد مالية صريحة للمودعين في الحسابات الجارية، وإنما يحصلون على عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية. وتضم هذه الخدمات المجانية متابعة تحركات

الحساب وتزويد العميل ببيان شهري بها، وأيضاً دفاتر شيكات مجانية متى طلب العميل ذلك، وكذلك تزويده بالبطاقة الإلكترونية للمصرف الآلي.

(2) **الودائع الاستثمارية:** وهي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق. وتشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمارها، في مقابل حصولهم على نسبة محددة مسبقاً من أرباح الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار، شريطة ألا تكون الخسارة ناتجة عن إهمال من جانب البنك. بمعنى أن تحقق الربح للمودعين أمر غير مؤكد في البنوك الإسلامية، وربما فقد المودعون رؤوس أموالهم جزئياً أو كلياً في حالة تعرض الاستثمار للخسارة. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة ما قدم من خدمات إدارية وفنية لاستثمار الودائع. وعموماً، يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة، وهو في هذه الحالة رب المال، والبنك الإسلامي، من الجهة الأخرى، وهو المضارب الذي سيقدم العمل.

وقد يكون عقد المضاربة غير مقيداً لنوع النشاط الذي سيتم فيه الاستثمار، حيث يحق للبنك التصرف في الودائع بالاستثمار بالكيفية وفي المجالات التي تحقق النفع للطرفين، بما في ذلك إمكانية خلط أموال الودائع بأموال البنك في مختلف عقود الاستثمار. وينص عقد المضاربة في جميع الحالات على نسب اقتسام الربح بين العميل والبنك، أما في حالة الخسارة فيتحمل كل من المودعين والبنك نسب من الخسارة تتناسب ونسب مشاركتهم في رأس المال.

وفي ظل نظام الاحتياطي الجزئي لإصدار النقود المصرفية المعمول به في النظام المصرفي الإسلامي في عالمنا المعاصر، تحتاج البنوك

الإسلامية إلى السيولة لزيادة أرصدها الحرة، وبالتالي قدرتها على التوسع في نشاطاتها الاستثمارية. وتعتمد البنوك الإسلامية في توفير السيولة من مصادر خارجية على بيع شهادات إيداع (Certificate of Deposit) استثمارية للبنوك التجارية الأخرى. كذلك، يكون البنك المركزي في النظام الإسلامي على استعداد دائم لشراء مثل هذه الشهادات إما بهدف زيادة عرض النقود أو لمساعدة البنوك في حالات العسر المالي دعماً لاستقرار ثقة المودعين، واستقرار النظام المصرفي وتأمينه ضد الأزمات المصرفية والمالية.

2.2 استخدامات البنك الإسلامي

وهي أصول أو موجودات البنك، وتتكون من الاحتياطيات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطيات الزائدة، والتي يحتفظ بها البنك جميعاً كنفدية بالصندوق، وودائع لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية. أما الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المشاركة والمضاربة والمربحة والسلم والبيع الأجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار، ويمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي والذي يقوم أساساً على المشاركة في الربح. وقد كان الاستثمار الذاتي هو السائد عند بداية انطلاق البنوك الإسلامية قبل أربعة عقود، حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في مجالات تجارة الجملة والبيع بالتفصيل وفي الاستيراد والتصدير وفي الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك، وفي مجال الخدمات، كالنقل والمواصلات

والتأمين وغيرها. وقد كان دافع البنوك الإسلامية إلى تبني هذا الأسلوب في الاستثمار في ذلك الوقت، هو التغلب على مشكلة قلة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية من قبل قطاع الأعمال. فلم تكن المصير الشرعية للتمويل مألوفة بين رجال الأعمال في ذلك الوقت ممن اعتادوا التعامل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية وتروج له منذ أمد بعيد في غياب الوعي الديني لدى الشعوب الإسلامية آنذاك.

ومن المآخذ على هذا الأسلوب في الاستثمار ضرورة امتلاك البنوك لأجهزة إدارية متخصصة في جميع فروع الأنشطة التي تستثمر فيها البنوك. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف وتدني في الكفاءة الإدارية، وبالتالي انخفاض معدلات الربح الممكنة في ظل الاستثمار الذاتي. في مرحلة لاحقة، ومع تطور الوعي المصرفي الإسلامي وللتغلب على سلبيات الاستثمار الذاتي المباشر، تحولت معظم استخدامات البنوك الإسلامية إلى أسلوب الاستثمار غير المباشر من خلال مشاركة أطراف أخرى، وفق أساليب مختلفة للمشاركة في الربح، نتناولها بالتفصيل في الجزء التالي.

3. قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

1.3 الاتجار

يهدف الاتجار (Trading) إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفتها شرائها وتحقيق الربح من وراء ذلك. وتتميز عمليات الاتجار بانتقال ملكية السلع من البائع إلى المشتري فور التعاقد، مما يسمح للمشتري ببيع السلعة بسعر يضمن

له تحقيق هامش مر

ثلاثة أقسام من البيو

1.1.3 بيع الصرف

ويوصف بـ

سوق الصرف، حي

السائد. وبيع الص

للجمهور.

2.1.3 البيع المطا

وهو البيع

السلعة بالنقد. ويط

سداد قيمة السلعة

المستقبل. ويأخذ الإ

أولاً، بيع المساومة

المساومة بين البنا

بداية.

ثانياً، بيع التولية؛

شراء السلعة دون

البيوع لربطه ببيع

ثبت للبنك عدم حد

ثالثاً، بيع الحطيطاً

له تحقيق هامش من الربح المستهدف. ويشمل الاتجار في البنوك الإسلامية ثلاثة أقسام من البيوع، وهي :

1.1.3 بيع الصرف

ويوصف ببيع الثمن بالثمن، وهو مبادلة النقد بالنقد، كما يحدث في سوق الصرف، حيث يتم مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي وفق سعر الصرف السائد. وبيع الصرف من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك الإسلامي للجمهور.

2.1.3 البيع المطلق

وهو البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع، حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد. ويضم البيع المطلق نوعان : هما البيع الحاضر الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال. والبيع الآجل الذي يتم فيها السداد في المستقبل. ويأخذ البيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي:

أولاً، بيع المساومة: ويتم فيه البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق عملية المساومة بين البائع والمشتري، دون اعتبار للسعر الذي اشترى به البائع بداية.

ثانياً، بيع التولية: ويتم فيه بيع السلعة بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان. وقد يقدم البنك على مثل هذا النوع من البيوع لربطه ببيوع أو سلع أخرى يحقق منها الربح، أو للتخلص من مخزون ثبت للبنك عدم جدوى الاحتفاظ به لأي فترات زمنية أخرى.

ثالثاً، بيع الحطيطة: ويتم فيه البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك.

الفصل العاشر - البنوك التجارية الإسلامية

رابعا، بيع المرابحة: وفيه يتم بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع.

أما البيع المطلق الآجل فيشمل بيع السلم و الاستصناع. وفي بيع السلم يتم سداد السعر حاضرا على أن تسلم السلعة في وقت لاحق ومحدد في العقد. أما الاستصناع، فيتم التعاقد عليه بين المشتري والصانع، حيث يطلب المشتري من الصانع إعداد أو إحضار سلعة معينة. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع، ويطلق على السلعة موضع التعاقد المصنوع. و ينص العقد على سداد الثمن عاجلا أو مؤجلا.

3.1.3 بيع الثمن بالعين

وهو بيع السلعة بشرط أن يتم السداد في الحال بينما تسلم السلعة لاحقا في المستقبل. ويندرج تحت هذا القسم من الاتجار كل من بيع السلم الذي يشترط فيها سداد الثمن بالكامل عند التعاقد، وبيع الاستصناع الذي يجوز فيه سداد قيمة السلعة على أقساط أو تأخير السداد إلى موعد محدد في المستقبل.

وفيما يلي نتناول بشيء من الإيجاز كل من المرابحة التي تندرج تحت البيع المطلق، كما أسلفنا، وكل من السلم والاستصناع، وهما من بيوع الثمن بالعين.

أولا، المرابحة

تقسم بيوع المرابحة إلى مرابحة بسيطة (فقهيية)، ومرابحة مركبة أو مرابحة الأمر بالشراء. ففي المرابحة البسيطة يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر بالشراء من العميل. ثم يعرض البنك هذه السلع للبيع بربح

معلوم يتفق عليه مع البنك على شراء السلع متى ما كانت مطابقا بالشراء. ويتم البيع بمقدار التكاليف التي الطرفين، ولا يجوز؛ وذلك لعدم جواز بيع الاستثمار في البنوك من مصانع وآلات والصناعية والزراعة

وقد يتم الاتي القيمة على أقساطا مساويا للسعر الحاد وعلى البائع أن يعط تمويل شراء سيارة مفضلة على عقود الإيجار المنتهية باستكمال سدادها استرداد السلعة الـ

الفصل العاشر - البنوك التجارية الإسلامية

معلوم يتفق عليه مع الطرف المشتري. أما في المرابحة المركبة، فلا يقدم البنك على شراء السلع إلا بطلب من العميل الذي يوعد البنك بشراء السلعة، متى ما كانت مطابقة للمواصفات والمكان والزمان المتفق عليه في الوعد بالشراء. ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في شراء السلعة بمقدار التكاليف التي تحملها البنك وهامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين، ولا يجوز توقيع عقد البيع إلا بعد أن يشتري البنك السلعة ويملكها، وذلك لعدم جواز بيع ما لم يكن مملوكاً. وتعتبر بيوع المرابحة من أكثر أدوات الاستثمار في البنوك الإسلامية انتشاراً، باعتبارها أداة عملية لتمويل الواردات من مصانع وآلات ومواد أولية وسلع، مما يدعم نجاح الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية.

وقد يتم الاتفاق على تأخير سداد القيمة، لأجل معلوم حيث يتم دفع القيمة على أقساط قد تكون متساوية أو غير متساوية. وقد يكون السعر الآجل مساوياً للسعر الحاضر، ولكن غالباً ما يزيد السعر الآجل عن السعر الحاضر. وعلى البائع أن يعلم المشتري بالسعر ليختار ما يناسبه. وفي حالة الحاجة إلى تمويل شراء سيارة أو منزل بالتقسيط، أصبحت عقود الإيجار المنتهي بالتملك مفضلة على عقود البيع بالتقسيط لاعتبارات ضمان حقوق البائع. ففي عقود الإيجار المنتهية بالتملك، لا تحول ملكية السيارة أو المنزل للمشتري إلا بعد استكمال سداد جميع الأقساط، فإن امتنع أو توقف عن السداد يحق للبنك استرداد السلعة المباعة وإقامة الدعوى على المشتري لتحصيل حقوق البنك.

ثانياً، بيع السلم

وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر. فهو يبيع أجل بعاجل. وبهذا الأسلوب يتم للبائع الحصول على الثمن مقدماً ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلعة سواء بإنتاجها أو بشرائها من السوق المحلية أو استيرادها من الخارج. ويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان والمكان المحددين. ويعد السلم الأداة الاستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الإنتاج الزراعي، حيث يوفر للمنتجين رأس المال العامل الذي يحتاجونه لتمويل عمليات الإنتاج و مدخلات الإنتاج، على أن يتم السداد للبنك الإسلامي بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد. ويستفيد البنك من شراء السلعة عن طريق السلم في حالة ارتفاع الأسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم، كما يواجه مخاطر انخفاض الأسعار. ويمكن للبنك الإسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازياً، يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويتسلم الثمن حاضراً على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول.

ثالثاً، الاستصناع

وفيه يتم التعاقد بين المشتري والصانع، كما أوضحنا. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع. وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً. وقد يستخدم البنك عقود الاستصناع مع شركات المقاولات، عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي، وتشديد الطرق السريعة

والجسور، وتحسين

بواسطة شركات

2.3 المشاركة

يدخل البنك

واقترسامه. وعلاوة

المشارك في المس

وحصة كل طرف

يشترك في إدارة

ثلاثة أشكال من

أولاً، المشاركة

بأصول

ثانياً، مر

طرفاً

ثالثاً، الم

والطرف

المشارك

فيما يلي

المضاربات

في المال، وطرق

المضاربات على

المضاربات

على

المضاربات

على

المضاربات

على

المضاربات

على

المضاربات

على

المضاربات

على

والجسور، وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد، بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة.

2.3 المشاركة

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وعادة ما تكون المسؤولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع، فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة، بما يتناسب وحصّة كل طرف في رأس المال. ويحق للبنك الإسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة. وهناك ثلاثة أشكال من عقود المشاركة تضم:

أولاً، المشاركة بالمال، وفيه يساهم الشريك بالمال نقداً حاضراً، أو بأصول مادية كالأرض والآلات والمعدات.

ثانياً، هو المشاركة التزاماً بالذمة. وفي هذا العقد تكون مشاركة كل طرف التزام يؤديه وهو في ذمته إلى حين أدائه.

ثالثاً، المشاركة بالعمل، حيث يشارك طرف برأس المال (البنك) والطرف الآخر (العميل) بجهده وخبرته. ويعرف هذا الشكل من المشاركة بالمضاربة، ونظراً لأهميتها وانتشارها الواسع، نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل.

1.2.3 المضاربة

في المضاربة يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كعمول، ويسمى رب المال، وطرف آخر من أرباب الأعمال أصحاب الدراية والخبرة، ويطلق عليه المضارب. على أن يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي

الفصل العاشر - البنوك التجارية الإسلامية

يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية (أو الصناعية والتجارية في المذهب الحنبلي). وقد تكون المضاربة مقيدة فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود، أو تكون مضاربة غير مقيدة، أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة. ويقتسم الطرفان الربح الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً. كما يسمح عقد المضاربة للبنك بالمشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسبة أعلى من الربح تعويضاً له عن العمل الذي بذله. أما في حالة الخسارة، فيتحمل كل طرف خسارة ما قدمه للمساهمة في المضاربة، فيخسر البنك الأموال التي قدمها، ويخسر عامل المضاربة ما تحمله من تكاليف لإدارة مشروع المضاربة.

فالبنك الإسلامي في حالة المضاربة يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة إذا كانت هذه الأموال من موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة)، وهي حالة نادرة ربما تحدث عند بداية أعمال بنك حديث التأسيس. أما إذا كانت هذه الأموال من مصادر خارجية من حسابات الودائع أو من إيرادات بيع شهادات استثمارية للبنوك الأخرى أو للبنك المركزي فإن البنك الإسلامي لا يتحمل مخاطر هذه الخسائر ويتحملها المودعين أو حملة شهادات الاستثمار من بنوك تجارية أو البنك المركزي. وتقتصر خسائر البنك في هذه الحالة على نصيب هذه المضاربة الخاسرة من التكاليف الإدارية للبنك.

3.3 مخاطر البنك في المرابحة والمشاركة

المرابحة في الأساس هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. فيشترط فيها أن يكون رأس المال معلوماً للمشتري وأن يكون الربح أيضاً

معلوماً كنسبة البيع. وتوصف يتلقى من عمه أن يشتري له فيتولى البنك والتخزين. ب العمليات. فإذا عقد البيع بعد وإذا

ليس ملزماً ما يسبق الت إعلام البنك، فهو السلعة والإ في المراب لحظة شر سعر السا فالربح في شراء أو

المشاركة

معلوما كنسبة من رأس المال أو مبلغ من المال يضاف إلى رأس المال عند البيع. وتوصف المرابحة في البنوك الإسلامية بأنها بيع لأمر بالشراء. البنك يتلقى من عميله أمراً بشراء كمية محددة من سلعة ذات مواصفات معينة على أن يشتري العميل السلعة من البنك بسعر يحقق للبنك نسبة الربح المتفق عليها. فيتولى البنك عملية البحث عن السلعة والتفاوض حول السعر والشراء والنقل والتخزين. بما في ذلك من تحمل البنك للمخاطر المختلفة المرتبطة بهذه العمليات. فإذا ما حصل البنك على السلعة المطلوبة اتصل بالعميل وأبرم معه عقد البيع بعد أن يتأكد العميل من مطابقة السلعة للمواصفات المطلوبة.

وإذا نظرنا في التزامات طرفي التعاقد في المرابحة نجد أن المشتري ليس ملزماً بشراء السلعة التي طلبها من البنك ما لم يتم التعاقد على البيع. أما ما يسبق التعاقد فلا يعتبر التزاماً بالشراء، أي أن المشتري يملك الحرية في إعلام البنك بعدم رغبته في شراء السلعة في أي وقت قبل توقيع عقد البيع. أما البنك، فهو أيضاً غير ملزم بشراء السلعة ولا يمكنه شرعاً التعاقد قبل شراء السلعة وإلا بطل العقد بسبب بيعه ما لا يملك. لذلك، نجد أن البنك الإسلامي في المرابحة يتحمل عدة مخاطر منها، المخاطر المتعلقة بسلامة السلعة من لحظة شرائها وإلى أن يتم تسليمها للعميل، بالإضافة إلى مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد الشراء، ومخاطر عدم وفاء العميل بوعده لشراء السلعة. فالربح في عمليات المرابحة هو مكافأة للبنك على الجهد الإداري المبذول في شراء أو توفير السلعة وعلى تحمله لتلك المخاطر.

من المعروف بوجه عام، وبشهادة الكتاب الغربيين، أن صيغ المشاركة في الربح، كما في التمويل بالأسهم، والتمويل برأس المال

المغامر (Venture Capital)، تكون أقل عرضة للمخاطر وأكثر ضماناً لسلامة القطاع المصرفي واستقراره. فعقود التمويل عن طريق القروض الربوية (Debt Contracts) تعاني عادة من تعارض مصالح الأطراف المتعاقدة. فالزام المستثمر بدفع قدر ثابت من الربا على القرض دون اعتبار لمدى نجاحه في استغلال المال، يدفع المقترض عادة إلى اختيار الاستثمارات ذات المخاطر العالية والعائد المرتفع. وبذلك يتعرض البنك لمخاطر عدم السداد، حيث ينطوي هذا السلوك على قدر كبير من المجازفة غير الأخلاقية (Moral Hazard).

أما عقود المشاركة في الربح، فيتولد عنها حافزاً لدى المؤسسات الممولة للتحقق من جدوى أو ربحية الاستثمار قبل الدخول فيه، ومراقبة ومتابعة الأداء بعد البدء في الاستثمار. وكلما حرص الممولون، أو البنوك على تقديم أفضل المساعدات المساندة زادت احتمالات النجاح وارتفعت العوائد المتوقعة من الاستثمار المشترك. ولا تقتصر مساعدات الممولين على الجانب المالي فقط بل غالباً ما يدعمونها بالمساعدات الإدارية والتسويقية والتمويلية والتي عادة ما تزيد في أهميتها على المساهمة المالية أو التمويل.

الجزء الرابع

البنوك المركزية والسياسة النقدية

● الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

● الفصل الثاني عشر - السياسة النقدية

الفصل الحادي عشر

البنوك المركزية

1. مقدمة

تعتبر البنوك المركزية حديثة المنشأ نسبياً. فباستثناء بنك انكلترة (Bank of England) الذي تم تأسيسه كبنك خاص في سنة 1694 وتم تأميمه في سنة 1946، والنظام الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve System) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسس في سنة 1913 وبأشر أعماله في سنة 1914، فإن معظم البنوك المركزية قد تم تأسيسها على نظام واسع بعد الحرب العالمية الأولى كبنوك خاصة في بداية الأمر. ولكن زادت سيطرة الحكومات على هذه البنوك في عقد الثلاثينات من القرن العشرين بسبب الكساد الاقتصادي الكبير خلال الفترة 1929-1933 مما أدى في النهاية إلى تحويل معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما في الأقطار النامية، فقد تأسست البنوك المركزية بعد حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي باعتبار البنك المركزي مؤسسة حكومية غير ربحية مخولة بإصدار العملة المحلية وإدارة النقد.

شهدت الفترة بين الحرب العالمية الأولى وأوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين تطورين هاميين أثرا بصورة كبيرة على دور البنك المركزي في السياسة النقدية للدولة. أولاً، أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى وحدث الكساد الاقتصادي الكبير إلى زيادة الإنفاق الحكومي بصورة كبيرة في

أوروبا وأمريكا مما أدى إلى حدوث العجز في الموازنة الحكومية (Budget Deficit) لمعظم الدول الكبرى. وقد تم تمويل عجز الموازنة عن طريق الدين العام (Public Dept) الذي ضمنه النظام المصرفي بصورة عامة والبنك المركزي بصورة خاصة. وقد أدت مساهمة البنك المركزي في تمويل الدين العام إلى زيادة أهميته في تمويل الإنفاق الحكومي. ثانياً، أدى انهيار قاعدة الذهب الدولية في أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين إلى ظهور تحديات جديدة حتمت على البنوك المركزية مواجهتها بأساليب جديدة من الناحيتين الكمية والنوعية من أجل توجيه الائتمان المصرفي نحو المجالات المرغوبة حسب احتياجات الاقتصاد الوطني وتغير الظروف الاقتصادية.

لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى زيادة أهمية البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية والاقتصادية، مما تطلب إيجاد علاقة جديدة بين البنك المركزي والحكومة بما يضمن تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في تحديد أولويات السياسة النقدية وكيفية التنسيق بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة وضمان استمرارية السياسة النقدية بعيداً عن التغيرات السياسية وتعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية.

2. وظائف البنك المركزي

2.1. بنك الحكومة

يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).

وكوكيل عن الحكوم
المؤسسات المالية الدو
والتي تحال الإيرادات و
لحساب الحكومة.

ويعتبر البنك ا
الذي يقدم النصح
والسياسة النقدية بوج
توفير الاحتياطات الا
الصرف وتحويل ال
الاقتصادية.

2.2 إصدار العملة الو

يعتبر البنك ال
النقود الورقية والمعد
العملات الأخرى وال
الوطنية، وذلك من خ
الأجنبية، بعد أن تراخ
المركزي التحكم في
يضمن الحد من التضخ
2.3 بنك البنوك

لا يتعامل البن
البنوك التجارية، لذا يط

الفصل الحادي عشر - البنك المركزي

وكوكيل عن الحكومة، يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، كما يتولى إدارة الدين العام، وإليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.

ويعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص. كذلك، يعتبر البنك المركزي المسؤول عن توفير الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

2.2 إصدار العملة الوطنية

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وكذلك تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملية الوطنية، وذلك من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطي من العملات الأجنبية، بعد أن تراجعت أهمية الغطاء الذهبي للعملة وأصبح بإمكان البنك المركزي التحكم في عملية إصدار العملة وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وبما يضمن الحد من التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2.3 بنك البنوك

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي :

أولاً، يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

ثانياً، يعد الملقب الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

ثالثاً، يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية (Cleaning House)، أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك مدين إلى حساب البنك دائن، ويستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.

2.4 إدارة عرض النقد

يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة. ومن أهم أهداف الرقابة على الائتمان هو تقليل الآثار السلبية للدورات التجارية على مستوى التوظيف، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويستطيع البنك المركزي السيطرة على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية التي سنبحثها في الفصل القادم، وفي مقدمة هذه الأدوات تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي، التي يجب على البنوك التجارية المحافظة عليها، وبالتالي التأثير في اتجاهات السياسة النقدية وذلك بإتباع سياسة نقدية توسعية (من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني) في

فترة الركود الإ
الائتمانية. وإث
القانوني) في ف
التجارية في م
كما يعتمد البن
السوق المفتوح
شرحها لاحقاً
2.5 ضبط عم
يقوم ال
المنظمة لعم
أولاً، حماية الإ
الجم
ثانياً، توفير ال
المو
ثالثاً، تنظيم ع
رابعاً، تقديم ال
المال
شراء
خامساً، بما
لذلك
والش

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

فترة الركود الاقتصادي وذلك لتشجيع البنوك التجارية على زيادة التسهيلات الائتمانية. وإتباع سياسة نقدية انكماشية (من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني) في فترة الانتعاش الاقتصادي السريع وذلك لتقليص نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية من أجل الحد من الضغوط التضخمية. كما يعتمد البنك المركزي في التحكم في عرض النقود على أداة عمليات السوق المفتوح أو الاتجار في السندات، وكذلك على معدل الخصم التي سيأتي شرحها لاحقاً تفصيلاً.

5.2 ضبط عمل المؤسسات المالية

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:
أولاً، حماية الأموال العامة، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.

ثانياً، توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ثالثاً، تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم أهداف السياسة النقدية.

رابعاً، تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين، والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.

خامساً، بما أن الحكومات تفتقر عادةً من الأسواق النقدية والمالية المحلية، لذلك لا بد من حث المؤسسات المالية لشراء أدوات الخزائنة والسندات الحكومية لتسهيل هذه العملية.

سادساً، تقوم المؤسسات المالية في الأقطار المتقدمة بمساعدة الحكومة في عملية تحصيل الضرائب، وذلك من خلال تقديم المعلومات للسلطات الضريبية عن أرصدة عملائها الخاضعة للضريبة.

2.5.1 أهمية تطبيق الضوابط

من أهم مزايا الضوابط هي أنها تسهم في زيادة ثقة الجمهور في القطاع المصرفي الذي يلتزم بتطبيق هذه الضوابط. كذلك، تلزم قوانين الإفصاح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالكشف عن جميع المعلومات المحاسبية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها لعملائها، وتحسين مستوى الأداء.

2.5.2 عيوب تطبيق الضوابط

يعتقد البعض أن إلزام المؤسسات المالية التقييد بالضوابط التي تفرضها السلطات النقدية من شأنها زيادة التكلفة على هذه المؤسسات، وكذلك تقليل المنافسة بالمقارنة مع المؤسسات غير المشمولة بهذه الضوابط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضوابط والقيود المفروضة على المؤسسات لا تشجع هذه المؤسسات على الإنفاق في مجال البحث والتطوير لتقديم خدمات جديدة للجمهور، وقد تشجع على دمج المؤسسات الصغيرة وتكوين مؤسسات كبيرة ذات قوى احتكارية، وبالتالي إلحاق الضرر بالجمهور.

2.5.3 التأمين على الودائع

تم إنشاء أول مؤسسة فدرالية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة في سنة 1934 بعد حدوث أسوأ سلسلة من الإفلاسات شهدتها البنوك في التاريخ الأمريكي، وذلك بإنشاء صناديق التأمين على الودائع (Deposit Insurance funds) من أجل تحقيق هدفين هما: أولاً، حماية مدخرات

صغار
الحد م
البنوك
تعرض
من (0)
غير أر
الاختي
النوع
الثقة ب
عن م
تتمتع
المالي
المالي
اتساع
التأمين
احتم
من ا
ودائ
أخر:
rd)
التأم

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

صغار المودعين، وثانياً: تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي من خلال الحد من الأزمات المصرفية الناتجة عن اندفاع المودعين بسحب ودائعهم من البنوك التجارية، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة، ومن ثم تعرضها للانهييار. وقد تم زيادة الغطاء التأميني لكل حساب في سنة 1980 من (40) ألف دولار إلى (100) ألف دولار في حالة تعرض البنك للإفلاس. غير أن هذا النظام غالباً ما يعاني من مشكلة يطلق عليها الاقتصاديون بمشكلة الاختيار السيئ (Adverse Selection Problem)، حيث شجع وجود هذا النوع من التأمين اعتماد بعض البنوك التجارية على البنك المركزي لتدعيم الثقة بها لقاء ثمن زهيد هو تكلفة مساهماتها في الغطاء التأميني، بغض النظر عن متانة أو ضعف المركز المالي للبنوك. أي بعبارة أخرى، أن البنوك التي تتمتع بمركز مالي جيد تدعم، بصورة غير مباشرة، البنوك ذات المراكز المالية الضعيفة، وبالتالي احتمال تشجيع بعض البنوك لتوظيف مواردها المالية في مجالات قد تدر عائداً كبيراً، ولكنها عالية المخاطر. وقد يؤدي اتساع نطاق هذا السلوك من قبل بعض البنوك الأخرى إلى تعريض النظام التأميني على الودائع إلى مخاطر كبيرة.

لا شك أن وجود نظام التأمين على الودائع المصرفية قد قلل من احتمالات حدوث ما يسمى بالذعر المصرفي (Bank Panic)، وبالتالي قلل من المخاطر التي يواجهها مدراء البنوك الناجمة عن اندفاع المودعين لسحب ودائعهم بصورة جماعية وتعريض البنوك إلى الانهييار. إلا أن هناك مشكلة أخرى تواجه النظام المصرفي، يطلق عليها بالمجازفة ألا أخلاقية (Moral Hazard). وتنشأ هذه المشكلة بسبب اعتماد المودعين على وجود نظام التأمين على الودائع المصرفية، وبالتالي عدم اكتراثهم بالمركز المالي للبنك

الذي يتعاملون معه. لذلك، يمكن لبعض البنوك أن تقوم بتقديم قروض تتسم بدرجة عالية من المخاطر، وذلك سعياً منها لجذب أكبر عدد ممكن من المقترضين لتحقيق أرباح عالية على حساب تعريض سيولتها للخطر، وبالتالي احتمال تعريض الجهاز المصرفي للانحيار. فمن المفترض أن تؤدي المنافسة بين البنوك، وفي غياب تأمين الودائع، إلى زيادة الودائع في البنوك الآمنة وانخفاضها في البنوك المجازفة غير الآمنة، فلا يبقى في النظام المصرفي إلا البنوك الآمنة ذات المراكز المالية القوية. فتأمين الودائع إذا يعطل هذه الآلية.

وللتغلب على هاتين المشكلتين، لا بد للسلطات النقدية، المتمثلة في البنوك المركزية، من مراقبة عمل البنوك التجارية بصورة مستمرة للتأكد من سلامة محافظها الاستثمارية من خلال برنامج للمراجعة الخارجية الدورية للأداء المالي والمحاسبي والفني للبنوك. وحتى تكون هذه المراجعة أكثر فاعلية، يجب أن تتم على أساس عشوائي (Randomly) مفاجئ وبصورة غير معلنة مسبقاً، وذلك بعدم إعطاء البنوك فرصة لترتيب أوضاعها، ومحاولة إخفاء بعض المخالفات عن أجهزة الرقابة المصرفية.

3. ميزانية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي هو المحرك الأساسي لآلية النظام النقدي وذلك بحكم الوظائف التي يقوم بها، وفي مقدمتها إصدار العملة الوطنية وتنظيم النقد أو إدارة الائتمان. ولنفهم هذه الآلية يجب أولاً التعرف على ميزانية البنك المركزي التي تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب

الموجودات (أ)

المال. أي أن

مجن

وكما

الموجودات وال

المالكين عن ال

التالي موجرا

أمواله وأوج

تجاري من

الاستخدامات

الموجر

1. الموجر

2. حقوق

3. حقوق

4. حقوق

الأخرى

5. موجود

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم) زائداً حساب رأس المال، أي أن:

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

$$\text{Total Assets} = \text{Total Liabilities} + \text{Equity}$$

وكما أوضحنا في فصل البنوك التجارية، فإن الذي يحقق التطابق بين الموجودات والمطلوبات هو حقوق الملكية، وهو عبارة عن فائض مستحقات المالكين عن القيمة الاسمية للأسهم (رأس المال). ويوضح الجدول (1-11) التالي موجزاً مبسطاً وافترضياً لميزانية البنك المركزي التي تبين مصادر أمواله وأوجه استخدام هذه المصادر، وهي لا تختلف عن ميزانية أي بنك تجاري من حيث مكوناتها التي تشتمل على الموجودات (الأصول أو الاستخدامات) والمطلوبات (الخصوم أو المصادر).

جدول (1-11): موجز ميزانية البنك المركزي

المطلوبات (الخصوم)	الموجودات (الأصول)
1. الاحتياطيات النقدية: ▪ عملة في التداول. ▪ ودائع البنوك التجارية. ▪ ودائع المؤسسات المالية الأخرى.	1. الموجودات الأجنبية. 2. حقوق على الحكومة. 3. حقوق على البنوك التجارية. 4. حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى. 5. موجودات أخرى.
2. الودائع الحكومية. 3. المطلوبات الأجنبية. 4. حسابات رأس المال. 5. مطلوبات أخرى.	
المجموع	المجموع

3.1.1.3 حقوق

والاختلاف الأساسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية أي بنك تجاري، أو أي مؤسسة مالية أخرى يتمثل في المكونات الرئيسية لكل من الموجودات والمطلوبات، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وأثرها على عرض النقود والسيولة المحلية، بالإضافة إلى مستحقات البنك المركزي على الحكومة بحكم كونه وكيلها المالي والمسؤول عن إدارة الدين العام.

نأتي الآن لتحديد مكونات جانبي الموجودات والمطلوبات لميزانية

البنك المركزي.

3.1.3 موجودات البنك المركزي

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي استخدامات البنك

لموجوداته المتمثلة في البنود التالية:

3.1.1.3 الموجودات الأجنبية

وتشمل البنود التالية:

1. الذهب.
2. العملات الأجنبية.
3. ودائع البنك لدى البنوك الأجنبية.
4. حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights).
5. احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي.
6. الاستثمارات الأجنبية.

3.1.3 حقوق على الحكومة

المقصود بحقوق على الحكومة (Claims on Government) القروض المقدمة للحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة، وذلك من خلال شراء البنك المركزي لأذونات الخزينة (Treasury Bills)، وهي أدوات انتمائية قصيرة الأجل، أو شراء السندات الحكومية (Government Bonds)، وهي أدوات دين طويلة الأجل تقوم الحكومة بطرحها بغرض تمويل بعض المشروعات الانمائية.

3.1.3 حقوق على البنوك التجارية

تمثل هذه الحقوق القروض القصيرة الأجل التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك التجارية، أو من خلال خصم الأوراق المالية لتوفير السيولة للبنوك التجارية لمساعدتها في تمويل أنشطتها الائتمانية مقابل سعر الفائدة (سعر الخصم) الذي يحدده البنك المركزي.

3.1.4 حقوق على المؤسسات المالية الأخرى

تمثل هذه الحقوق القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى المؤسسات المالية الأخرى، وخاصة البنوك المتخصصة، مثل البنك الصناعي، أو بنك التنمية، والبنك الزراعي، والبنك العقاري، أو بنك الإسكان، وذلك بهدف توفير السيولة اللازمة لهذه المؤسسات الإنمائية لتمكينها من زيادة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص في هذه القطاعات.

3.1.5 موجودات أخرى

وتشمل الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي.

3.2.3.3 متطلبات البنك المركزي

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي مصادر أموال البنك المتمثلة في البنود التالية :

3.2.3.1 الاحتياطيات النقدية

تسمى الاحتياطيات النقدية (Monetary Reserves) بالكتلة النقدية (Monetary Base) التي تتكون من مصدرين هما : الأول، العملة في التداول (العملة الورقية والمعدنية) خارج الجهاز المصرفي التي يصدرها البنك المركزي، والمصدر الثاني، يتمثل في احتياطيات البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي. ويتحدد حجم هذه الاحتياطيات بحكم القانون (نسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي)، بهدف التحكم في سيولة البنوك التجارية، أي التأثير في مقدرتها على منح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي، التحكم في عرض النقد.

3.2.3.2 الودائع الحكومية

وهي الودائع الحكومية (Government Deposits) التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي باعتباره بنك الدولة والمستشار المالي للحكومة.

3.2.3.3 المطالبات الأجنبية

المطالبات الأجنبية (Foreign Liabilities) هي التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي.

3.2.4 حساب رأس

ويمثل حساب للبنك المركزي، وهو المصدر الرئيسي للموارد الأكبر على الموارد الأ

3.2.5 متطلبات الأ

وتشمل المتطلبات الأخرى على البنك الأ يتضح مما يعمل بموجبها البنك عمليات البنك المركزي هم بالأساس بالإضافة إلى أنه البنكنوت والعملة الخاصة والحكومية.

4. البنك المركزي و

تعتبر الأزمات والمشاكل التي تهدد الحد سواء. وقد زادت إلى ظواهر مالية متكا

3.2.4 حساب رأس المال

ويمثل حساب رأس المال (Capital Account) الموارد الذاتية للبنك المركزي، وهي رأس المال المدفوع والاحتياطيات. وهي لا تشكل المصدر الرئيسي للموارد التي تحدد نشاط البنك المركزي، فهو يعتمد بدرجة أكبر على الموارد الأخرى في تمويل أنشطته الائتمانية.

3.2.5 مطلوبات أخرى

وتشمل المطلوبات الأخرى (Other Liabilities) الالتزامات الأخرى على البنك المركزي.

يتضح مما تقدم، أن ميزانية البنك المركزي هي بمثابة الآلية التي يعمل بموجبها البنك على إدارة عرض النقود وإدارة الائتمان. ولا تختلف عمليات البنك المركزي عن عمليات البنوك التجارية، إلا أن عملاء البنك المركزي هم بالأساس البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والحكومة، هذا بالإضافة إلى أنه الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية (أوراق البنكنوت والعملة المعدنية). أما البنوك التجارية فتتعامل مع الأفراد والهيئات الخاصة والحكومية.

4. البنك المركزي وسلامة النظام المصرفي

تعتبر الأزمات المالية وما يتبعها من انهيارات في البنوك من أهم المشاكل التي تهدد استقرار النظام المصرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد زادت خطورة هذه الأزمات في الفترة الأخيرة، حيث تحولت إلى ظواهر مالية متكررة الحدوث، كما زادت أحجام الخسائر المرتبطة بها

إلى حد يفوق تصور المراقبين حول العالم. فبعد الأزمة المالية في المكسيك عام، 1994 شهد العالم في عام 1995 انهيار بنك بيرنز، أحد أكبر البنوك البريطانية آنذاك بخسارة كلية تصل إلى نحو بليون دولار. وفي عام 1997 انفجرت أزمة مالية عارمة لتجتاح دول جنوب شرق آسيا التي عرفت بالانموذج الآسيوية. وفي عام 2006 شهدت بريطانيا مرة ثانية انهيار بنك كريديت أند كوميرس إنترناشونال (BCCI) بخسائر للمودعين بلغت نحو 1.2 بليون دولار. ومع مطلع العام الجديد، في يناير 2008، شهدت فرنسا أكبر عملية احتيال، تعرض لها بنك سوسيتي جنرال بخسارة بلغت نحو 7.1 بليون دولار، مما استدعى إدارة البنك إلى اتخاذ عدة تدابير عاجلة للحيلولة دون فقدان ثقة العملاء وانهيار البنك.

قد دلت سرعة انتشار أصداء هذه الأزمة بين دول المنطقة وبين الأسواق المالية العالمية على خطورة حدوث مثل تلك الأزمات وضرورة معرفة أسبابها والحيلولة دون وقوعها في المستقبل. وقد دلت نتائج الأبحاث العديدة التي أجريت في هذا الخصوص أن المسبب الرئيس والعامل المشترك وراء حدوث الأزمات المصرفية وما يترتب عليها من انهيارات البنوك هو عدم التكافؤ المعلوماتي (Asymmetry of Information). ويحدث عدم التكافؤ المعلوماتي عندما يتمتع أحد أطراف التعاقد المالي بقدر كبير من المعلومات غير المتوفرة للأطراف الأخرى، كأن يعلم المستثمر الكثير عن العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة بالاستثمار الممول بالقروض المصرفية، في حين تغيب عن البنوك الممولة الكثير من هذه التفاصيل. وعموماً يؤدي عدم التكافؤ المعلوماتي إلى مشكلتين أساسيتين:

الاختياري السيء

ويحدث الاختيار على المشروعات أو اله على السداد، أي المقتر للتمويل من مستثمرين لا وتنطوي على مخاطر متيقنين من جدوى مشروعاتهم على درجة المخاطر والمحتالين إلى البنك. ويتضح إذاً أن أن يميز بين هذه الفئات جدوى المشروعات والمخاطر، وذلك كما وعملائه.

وحتى يحتاط معلوماته، يقوم البنك بـ البنك في مشكلة الاختيار ومشروعات ذات مخاطر وبذلك تتركز استثمارات الاستقرار المالي للبنك كإجراء تحوطي في نشاطه، وبالتالي على

الاختياري السيء

ويحدث الاختيار السيء (Adverse selection) عندما يقع الاختيار على المشروعات أو العملاء الأكثر عرضة للفشل والخسارة وعدم القدرة على السداد، أي المقترضين ذوي المخاطر العالية. فالبنك يتلقى طلبات للتمويل من مستثمرين لديهم مشروعات مدروسة يتوقعون منها عائداً مجزياً وتنطوي على مخاطر عادية، كما يتلقون طلبات من مستثمرين آخرين غير متيقنين من جدوى مشروعاتهم التي يرغبون في تمويلها أو تنطوي مشروعاتهم على درجة عالية من المخاطر. بل ربما تقدم إلى البنك بعض المغامرين والمحتالين الذين يخططون للحصول على التمويل ثم الفرار بأموال البنك. ويتضح إذاً أن أياً من البنوك، لا يمكنه، مهما توفر لديه من معلومات، أن يميز بين هذه الفئات بدقة، فالجميع قادرون على تقديم ما يبرهن على جدوى المشروعات المراد تمويلها عن طريق البنك، والتي قد تبدو قليلة المخاطر، وذلك كما أوضحنا نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي بين البنك وعمالته.

وحتى يحتاط ضد المخاطر التي يمكن أن تترتب على قصور معلوماته، يقوم البنك برفع أسعار الفائدة على القروض ومما يتسبب في وقوع البنك في مشكلة الاختيار السيء. فالمقترضون المغامرون ممن يستثمرون في مشروعات ذات مخاطر عالية هم الأكثر استعداداً لدفع الفوائد المرتفعة، وبذلك تتركز استثمارات البنك في مشروعات ذات مخاطر عالية تهدد الاستقرار المالي للبنك. وقد يحجم البنك عن التمويل (Credit Rationing)، كإجراء تحوطي في بعض الفترات، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى نشاطه، وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي بسبب سوء تخصيص

الموارد المالية أو ضمور التمويل، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي.

المغامرة الأخلاقية

تحدث مشكلة المغامرة الأخلاقية (Moral Hazard) نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي حول مستقبل سلوك أطراف التعاقد، حيث يتمكن أحد الطرفين من تحميل الطرف الآخر بتكاليف سلوكه غير الأمين أو المخالف لما تم الاتفاق عليه في العقد. وتحدث هذه المشكلة بعد إبرام العقد، حيث يواجه البنك مخاطر إقدام المستثمر على استخدام القرض في أنشطة ذات مخاطر عالية غير المتفق عليها في العقد والتي تحددت على أساسها المخاطر المرتبطة بها سعر الفائدة. ولعدم قدرة البنوك على معرفة نوايا عملائهم مسبقاً أو لارتفاع تكاليف منعهم من إساءة استخدام القرض، فقد تحجم البنوك عن التوسع في الإقراض فلا يصل التمويل إلى المستوى الأمثل، وبالتالي يتحمل الاقتصاد تبعات الفقد الناتج عن تدني كفاءة تخصيص الموارد المالية والإبطاء بمعدل النمو وربما البطالة المتزايدة. أما البنوك التي تتجاهل خطورة هذه المشكلة وتستمر في التوسع في التمويل بالرغم من ذلك، فتكون في النهاية مهددة بالإفلاس إذا ما تعرضت للمشروعات الاستثمارية إلى مخاطر المغامرة الأخلاقية، الأمر الذي يهدد سلامة واستقرار الجهاز المصرفي ككل في النهاية.

1.4 أهم مسببات الأزمات المالية والمصرفية

1- ارتفاع معدلات الفائدة

2- زيادة عدم اليقين

3- تدهور القيمة الصافية (Network) :

4- انهيار سوق الأسهم

5- التدهور المفاجئ يؤدي ظهور

المودعين إلى سحب

الحالة على البنوك

لتعم جميع البنوك،

الصحيحة التي تمكن

وعملية السحب على

المالية خاصة للبنوك

أصول مالية كافية لها

كانت سلامة وضع

الودائع إذا ما تقدم

وتحتت هذه الضغوط

يتباطأ معدل الاستثمار

عليها من ديون للبنوك

المالية.

5. إجراءات تنظيم

رأينا كيف

السيء والمجازفة

التسالي ننظر في

المصرفي التي نهت

5- التدهور المفاجئ لسعر الصرف يؤدي ظهور بؤادر الأزمة المالية في بعض البنوك إلى تسارع المودعين إلى سحب أموالهم من البنوك. ولا تقتصر عمليات السحب في هذه الحالة على البنوك التي تعاني من العسر المالي بل تتعدى ذلك بمرور الوقت لتعم جميع البنوك، وذلك بسبب عدم قدرة المودعين على الحصول المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التمييز بين البنوك المتعسرة وغير المتعسرة. وعملية السحب على هذا النحو بحد ذاتها كفيلة بأن تعجل بإحداث الأزمة المالية خاصة للبنوك التي تعاني من خلل في قوائم الميزانية أي التي لا تملك أصول مالية كافية لمقابلة هذا السحب المفاجئ. وكما نعلم فإن أي بنك ومهما كانت سلامة وضعه المالي فإنه في النهاية غير قادر على تلبية طلبات سحب الودائع إذا ما تقدم جميع المودعون بطلبات سحب الودائع على صعيد واحد. وتحت هذه الضغوط يفشل البنك في الاستمرار في تقديم القروض، وبالتالي يتباطأ معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، فتفشل المنشآت في سداد ما عليها من ديون لبنوك، مما يعجل أيضا بإفلاس البنوك وزيادة حدة الأزمة المالية.

5. إجراءات تنظيم العمل المصرفي

رأينا كيف يؤثر عدم التكافؤ المعلوماتي من خلال كل من الاختيار السيء والمجازفة الأخلاقية إلى تدني كفاءة النظام المصرفي. وفي الجزء التالي ننظر في الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي التي تهدف في النهاية إلى تأمين سلامة النظام المصرفي ورفع

كفاءة أداءه، من خلال إيجاد الحلول لمشكلتي الاختيار السيء والمجازفة الأخلاقية.

1.5 الشبكة الحكومية للسلامة

يعتبر عدم التكافؤ المعلوماتي بين البنك والمودعين من المشكلات الشائعة في العديد من الدول. فالمودعون غالباً لا يدركون الكثير عن حقيقة الوضع المالي للبنك، فإذا حدثت هزة في النظام المالي ونتج عنها تعرض 5% فقط من البنوك التجارية لمخاطر الانهيار، بسبب زيادة حجم ديونها المعدومة، فإن المودعين في البنوك لا يعلمون يقيناً إن كان البنك الذي يحتفظون بودائعهم فيه هو أحد البنوك المهتدة بالانهيار أم لا. هنا يتولد لدى المودعين الخوف من فقدان وداائعهم والرغبة الجامحة في سحب وداائعهم من البنك. فإذا حدث ذلك في عدد محدود من البنوك أمكن مواجهة حركة السحب بالاستدانة من البنوك الأخرى، أما إذا انتشر الهلع بين المودعين وعمت حركة سحب الودائع جميع البنوك فهذا يعني أن النظام المصرفي بأكمله مهدد بالانهيار ولا بد من تدخل البنك المركزي لإنقاذ النظام المصرفي من الكارثة.

أولاً، تأمين الودائع: وهو نظام للتأمين يضمن للمودعين الحصول على وداائعهم كاملة متى ما أرادوا، وفي حالات الأزمات المصرفية وحالات الإفلاس. ولذا فإن تطبيق هذا النظام كفيل بأن يمنع حدوث السحب الجماعي (Runs) من الودائع البنكية.

ثانياً، الدعم المالي: ويقصد به توفير السيولة المطلوبة في حالة تعرض البنوك للعسر المالي، ويتم ذلك غالباً عن طريق البنك المركزي حيث يقدم القروض للبنوك لتمكينهم من مواجهة النقص في السيولة في حالات الزيادة المفاجئة في السحب من الودائع.

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

المشكلة الأساسية في توفير شبكة السلامة للمودعين سواء بتأمين الودائع أو الدعم المالي للبنوك المتعسرة ماليا هو ما يترتب على وجود هذه الشبكة من المغامرات ألا أخلاقية بالنسبة للمودعين أو البنوك. فمن جانب المودعين نجد أن تأمين الودائع يجعل المودعون يفقدون أي حافز على مراقبة ومتابعة أداء البنك. فنجد أن البنوك أقل حرصا في الدخول في صفقات خطيرة طالما أن ذلك لن يؤثر على نصيبها من السوق. ففي غياب هذا الضمان يصبح تحرك المودعين بين البنوك أداة ذاتية لتصحيح أداء البنوك، فالبنوك الناجحة تكافأ على كفاءة أدائها بالاستحواذ على نصيب أكبر من جملة الودائع، بينما تعاقب البنوك ذات الأداء المتدني بالحرمان من هذه المكافأة، بل وتعاقب على سوء أدائها بفقدانها للودائع. فوجود هذه الشبكة يفقد النظام المصرفي هذه الأداة الهامة. وبما أن إفلاس البنك الكبير له آثاره السلبية على انهيار البنوك الصغيرة، كان من الحكمة أن تعطى الأولوية لتأمين البنوك الكبيرة قبل البنوك الصغيرة ضد العسر المالي. والمشكلة هنا أن اتباع هذه السياسة من شأنه أن يشجع البنوك الكبيرة على السعي وراء الصفقات ذات العوائد المرتفعة مهما زادت درجة المخاطرة، طالما أن البنك قد أمن عواقب تحمله لمثل هذه المخاطر.

2.5 ضوابط على الأصول ورأس المال

تهدف هذا القيود إلى الحد من إقبال البنوك على تحمل المخاطر التي قد تحمل الاقتصاد بتكاليف حقيقية باهظة، فالبنوك تقبل على تحمل المخاطر حتى في غياب شبكة السلامة طمعا في العوائد المرتفعة التي يمكن أن تتحقق في حالة نجاح مثل هذه الصفقات، وإذا فشلت خسر البنك وتعرض للانهايار وتحمل المودعون نصيباً من الخسائر. كما أن صعوبة حصول المودعين على

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

المعلومات الدقيقة عن نشاط البنك سواء كانت مسجلة في حساباته الختامية (Balance Sheet) أو لم تكن كذلك (Off Balance Sheet)، يحد من الدور الرقابي والتصحيحي الذاتي الذي كان يمكن لحركة الودائع بين البنوك أن تؤديها.

إذاً، فهناك مبرر قوي حتى في غياب شبكة السلامة أن توضع ضوابط وقيود للحد من الأنشطة الخطرة للبنوك. فهناك قيود توضع لمنع البنوك من امتلاك الأصول الخطرة، مثل الأسهم العادية. كذلك، توضع ضوابط لحد البنوك على تنويع استثماراتها بوضع أسس لمنح القروض في مجالات معينة أو حدود قصوى للقروض المسموح بمنحها لأفراد أو جهات بعينها. كذلك، هناك ضوابط تلزم البنوك بوجود كفاية من رأس المال المدفوع. فالبنك الذي يتسم بوجود نسبة كبيرة من التمويل الذاتي من رأس المال (Equity Capital) يكون أكثر حرصاً على عدم المخاطرة حتى لا يعرض المساهمين للخسارة. كما يمكن ربط متطلبات رأس المال بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك كما في اتفاقية Basle حيث يتم إلزام البنك بتأمين أكبر يتناسب ومستوى المخاطر التي يتحملها في معاملاته.

3.5 الترخيص أو احتياطات الفحص

تلجأ بعض الدول إلى أسلوب المزاد في بيع حقوق مزاولة النشاط المصرفي أو ما يعرف بالترخيص. وعادة ما يؤدي اتباع هذا الأسلوب إلى مشكلة الاختيار السيء حيث تخصص تراخيص مزاولة العمل المصرفي للشركات الأسوأ من حيث المخاطر وعدم الاستقرار، فمثل هذه الشركات هي في الغالب الأكثر قدرة واستعداداً لدفع أعلى الأسعار في سبيل الحصول على رخصة مزاولة النشاط المصرفي. كما أن منح التراخيص بتأسيس البنوك

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

الجديدة بهذا الأسلوب يحمل في طياته كذلك المخاطر التي يمكن أن تترتب على مشكلة مخاطر عدم الأمانة، حيث تعتمد بعض الشركات إلى الحصول على رخصة مزاولة العمل المصرفي بغية التمكن من تمويل نشاطات خطيرة تخص ملاكها أصلاً أو بغية الاحتيال على المودعين وسرقة أموالهم في النهاية.

ونسبة لخطورة الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد ولتقليل احتمالية حدوث الاختيار السيء في الترخيص بتأسيس البنوك بأسلوب المزداد، تعتمد البنوك المركزية في العديد من الأقطار إلى إخضاع طلبات الحصول على تراخيص تأسيس البنوك الجديدة لفحص دقيق حتى يتم الاختيار الذي يجنب النظام المصرفي مشاكل مخاطر الاختيار السيء والمجازفة الأخلاقية من قبل المغامرون والمقامرون.

كذلك تعمل البنوك المركزية على إخضاع البنوك للمراجعة والفحص المستمر أو الدوري للتأكد من التزامها بالقيود سابقة الذكر على الأصول ورأس المال بهدف خفض المخاطر. كما يتمكن المدقق من الحكم على سلامة الممارسات الإدارية للبنك وإبراز أي خلل فيها قد يهدد مستقبل استقرار البنك وسلامة موقفه المالي.

4.5 متطلبات الإفصاح

كما أوضحنا من قبل فإن مشكلة المستفيد بالمجان (Free-Rider Problem) كثيراً ما تتسبب في الحد من رغبة المودعين والبنوك الأخرى الممولة وحرصهم على جمع المعلومات عن نوعية الأصول التي يستثمر فيها البنك وما تنطوي عليه من مخاطر. لذا، فإن البنوك المركزية عادة ما تفرض على كل بنك الإفصاح دورياً عن بيانات أدائه المالي، المعدة وفق المعايير

المحاسبية المتعارف عليها. وفي ضوء هذه التقارير يستطيع المتعاملون مع البنك الاطلاع على محفظة استثماراته البنك والمخاطر التي يتحملها، فيعمل الإفصاح بذلك كعامل يحد من إقبال البنوك على الدخول في صفقات مالية عالية المخاطر. إن توفر هذه المعلومات ودقتها ووضوحها من شأنه أن يمكن المساهمين والمودعين والممولين من القيام بدورهم في الرقابة على البنوك وخفض مستوى المخاطر التي تتحملها.

5.5 الإجراءات الفورية للتصحيح

رأينا كيف يمكن من خلال إجراءات ضبط أداء البنوك المحافظة على سلامة المركز المالي للبنوك وخفض مخاطر انهيار الجهاز المصرفي. وعند فشل بعض البنوك في الالتزام بهذه الضوابط والإجراءات، يتوجب على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة تجاه البنوك المخالفة.

ولضمان فاعلية تلك الإجراءات، يشترط أن يتخذ البنك المركزي الإجراء المناسب فور ظهور بوادر الأزمة ودون أي تباطؤ. وهذا يعني أن تقوم إدارة الرقابة على البنوك في البنك المركزي بالتأكد من التزام البنوك بتطبيق الضوابط، وعدم السماح لها بالاستمرار على ذات النهج المخالف للوائح البنك المركزي. فإن السماح للبنك المخالف بالاستمرار دون تدخل من جانب هيئة الرقابة، قد يعطي مؤشرات خاطئة للبنوك الأخرى، فلا تكثر هي الأخرى بالتقيد بضوابط البنك المركزي، مما يعرض النظام المصرفي للمزيد من المشاكل التي قد تهدد بانهياره.

لقد تم إنشاء مؤسسات الادخار والقروض في الولايات المتحدة في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي، بهدف خلق سوق للتمويل العقاري. وفي أواخر الثمانينيات تعرضت هذه المؤسسات لسلسلة من

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

الخسائر، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية إلى مستويات تفوق معدل الفائدة على القروض التي تقدمها مؤسسات الادخار والقروض. ولأجل تعويض هذه الخسائر، لجأت هذه المؤسسات إلى استثمار جزء كبير من أرصدها في استثمارات عالية المخاطر بغية تحقيق معدلات عائد مرتفعة. إلا أن هذه العوائد لم تتحقق، بل تحملت هذه المؤسسات الكثير من الديون المعدومة مما تسبب في زيادة خسائرها، إضافة إلى حدة أزمتها المالية. واضطر الكونغرس الأمريكي آنذاك إلى التدخل لإنقاذ هذه المؤسسات، حماية لصغار المدخرين حتى لا يؤثر فشلها على مستوى النشاط العقاري، ويرفع بالتالي من معدل البطالة. فكان من نتائج ذلك التدخل أن أصدرت الحكومة الفدرالية في عام 1989 قانون إصلاح المؤسسات المالية (Financial Institutions Reform Act). كما أصدرت الحكومة الفدرالية في عام 1991 قانون تأمين الودائع (Federal Deposit Insurance Act)، لتعويض المودعين بحد أقصى مائة ألف دولار، حال تعرض بعض مؤسسات الإيداع (Depository Institutes) للانحيار أو للإفلاس (Bankruptcy). كما فرض هذا القانون على المؤسسات المالية التي تتسم بحفاظها الاستثمارية بدرجة عالية من المخاطر، بتحمل نصيب أكبر في المساهمة في صندوق تأمين الودائع، وذلك لحثها على إدارة موجوداتها بطريقة تنفادى بها تحمل المخاطر العالية.

وقد انتشر نظام تأمين الودائع في معظم الأقطار المتقدمة مع بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، فتأسس في النرويج في عام 1967، ثم شهد عقد السبعينيات والثمانينيات تأسيس نظام تأمين الودائع في معظم الأقطار الأخرى. وقد بلغ عدد الدول التي تبنت هذا النظام حالياً نحو 35 دولة

بما في ذلك من العديد من الدول العربية. وأخذت الكثير من الدول بنظام التأمين المشترك (Coinsurance) على الودائع، حيث يتحمل المودعون 25% من الخسائر في حالة تعرض البنك للإفلاس، وذلك لحث المودعين للقيام بدورهم الرقابي على أداء البنوك، وبالتالي التقليل من التأثيرات السلبية لمشكلة المجازفة الأخلاقية.

6. استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين التي أشرنا إليها سابقاً، والظروف الاقتصادية السائدة في الأقطار المختلفة، ولاسيما في الأقطار النامية التي ما زالت معظمها تعاني من تخلف أنظمتها المصرفية والنقدية، إلى تنامي الدور الحكومي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة. فبرزت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلات النقدية المتشابكة التي يواجهها أي قطر في الوقت الحاضر في بيئة اقتصادية متغيرة.

لذلك، فمن الواجب أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستيهما المالية والنقدية، وهو شرط ضروري لإدارة الشؤون المالية والنقدية للدولة على أسس سليمة. وبعبارة أخرى، فإن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت مسألة غير واقعية، كما أن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك من

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي والائتماني للاقتصاد القومي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ويعتقد بعض الاقتصاديين النقديين، مثل ملتون فريدمان (Milton Friedman)، بأنه كلما تمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر عن السلطة التنفيذية، ازدادت فاعلية السياسة النقدية في محاربة التضخم، كما سنوضح ذلك في الفصل القادم.

الفصل الثاني عشر

السياسة النقدية

1. مقدمة

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد، ومن أهمها ضمان الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وضمان استقرار أسعار صرف العملة الوطنية، وتحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في خفض معدلات البطالة. وتكون السياسة النقدية إما توسعية (Expansionary) أو انكماشية (Contractionary). أما السياسة المالية التوسعية، فيتم اتباعها عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود (Recession)، تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد. ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والنتج المحلي الإجمالي، وإلى خفض معدل البطالة. أما السياسة الانكماشية، فيتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم. وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة. وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

ومن أجل معالجة مشكلتي الركود الاقتصادي والتضخم، يلجأ البنك المركزي إلى استخدام أدوات خاصة بالسياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية بما يخدم تحقيق هذه الأهداف القومية.

2. أهداف السياسة النقدية

لا شك أن التأثير المدمر للأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات من القرن المنصرم، وظهور كتاب "النظرية العامة" لكينز في سنة 1936، قد أنهى إلى غير رجعة الفلسفة الاقتصادية الحرة (Laissez-Faire) للاقتصاديين التقليديين. وكانت هذه الفلسفة تؤمن بالاستقرار التلقائي للاقتصاد، وتدعو إلى عدم الحاجة إلى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية. فقد فرضت الظروف الاقتصادية الجديدة زيادة دور الحكومة في تنظيم الحياة الاقتصادية. ولم يقتصر دور الحكومة على استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق هدفى الاستخدام الكامل، والاستقرار الاقتصادي، بل تخطى ذلك نتيجة لتباين معدلات النمو الاقتصادي بين الأقطار المتقدمة نفسها من جهة، وزيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق العالمية، من الجهة أخرى، لتشمل السياسة النقدية هدفين آخرين هما: زيادة معدل النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة العمل على تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل: عدالة توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. وبالرغم من أن هذه الأهداف لا تعتبر من المسؤوليات المباشرة للبنك المركزي، حيث أنها تقع ضمن

اختصاص السلطات المالية. إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقة مباشرة بين تحقيق هذه الأهداف وبين السياسة النقدية. فكما سبق أن أوضحنا، فإن تحقيق أي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية العامة لا يتم بصورة فاعلة وسريعة ما لم يكون هناك تكامل وتناسق بين السياستين النقدية والمالية.

وقد يحدث أحياناً بعض التضارب (Conflict) بين أهداف السياسة النقدية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى. والواقع أن المشكلة لا تقتصر على احتمال التضارب بين تحقيق أهداف السياسة النقدية وبين الأهداف الاقتصادية الأخرى، وإنما الأخطر من ذلك هو احتمال التضارب فيما بين أهداف السياسة النقدية ذاتها. فليس هناك ما يضمن أن تؤدي وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلاً، إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار. وكذلك الحال بالنسبة لوسائل تجنب حدوث التضخم، فقد تؤدي إلى إعاقة تحقيق هدف النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، أنه كلما تمعنا في أهداف السياسة النقدية، اتضح لنا صعوبة تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى. فلم تعد الأمور تتسم بالبساطة التي تمكن المعنيين باتخاذ القرار من تحقيق هدف معين دون اعتبار للأثار المتوقعة لتلك السياسة على الأهداف الاقتصادية الأخرى.

3. تحديات السياسة النقدية

وتعتبر مشكلة التوفيق بين سياسة استقرار الأسعار وسياسة تحقيق الاستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية وأكثرها تعقيداً. فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم، لها تأثيراتها السلبية على الإنتاج وارتفاع معدل البطالة. أما السياسات التوسعية

التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد، فبالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يخشى من تأثيرها السلبي على زيادة معدل التضخم. وتعتبر مشكلة الاختيار بين خفض معدل البطالة وبين ارتفاع نسبة التضخم من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية. هذا مع العلم أن البنوك المركزية في جميع الأقطار المتقدمة والعديد من الأقطار النامية قد استطاعت خلال العقدين الماضيين الحد من معدل التضخم إلى حد كبير، حيث أصبح يتراوح في معظم الأقطار المتقدمة بين 2-5%. كما نجحت السياسة الاقتصادية لمعظم الأقطار المتقدمة أيضاً في خفض معدل البطالة إلى أقل من 6% باستثناء فرنسا وألمانيا حيث ما تزال نسبة البطالة فيهما في حدود 10% تقريباً.

ولتوضيح العلاقة بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)، قد قام الاقتصادي النيوزيلندي آرثر فيليبس (Arthur Phillips) بدراسة تطبيقية بعنوان "العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة (1861 - 1957)"، والتي نشرت في دورية (Economica)، في تشرين الثاني/نوفمبر 1958. حيث أثبت في هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم، باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، وتنعكس تقلباتها على معدل التضخم. وقد صور فيليب هذه العلاقة بمنحنى ذي انحدار سالب كما في الشكل (1-12) أدناه، أصبح يعرف بمنحنى فيليبس. وقد لاحظ اقتصاديون آخرون، وفي مقدمتهم (Paul Samuelson) و (Robert Solow)، أن منحنى فيليبس قد عكس واقع الاقتصاد الأمريكي أيضاً خلال الفترة (1900 - 1960)، حيث تبين أن هناك

علاقة

البطالة

الشكل (1-12)
ويلاحظ
طاقات
الإنشائي

10% إلى

الانتقال

طاقات

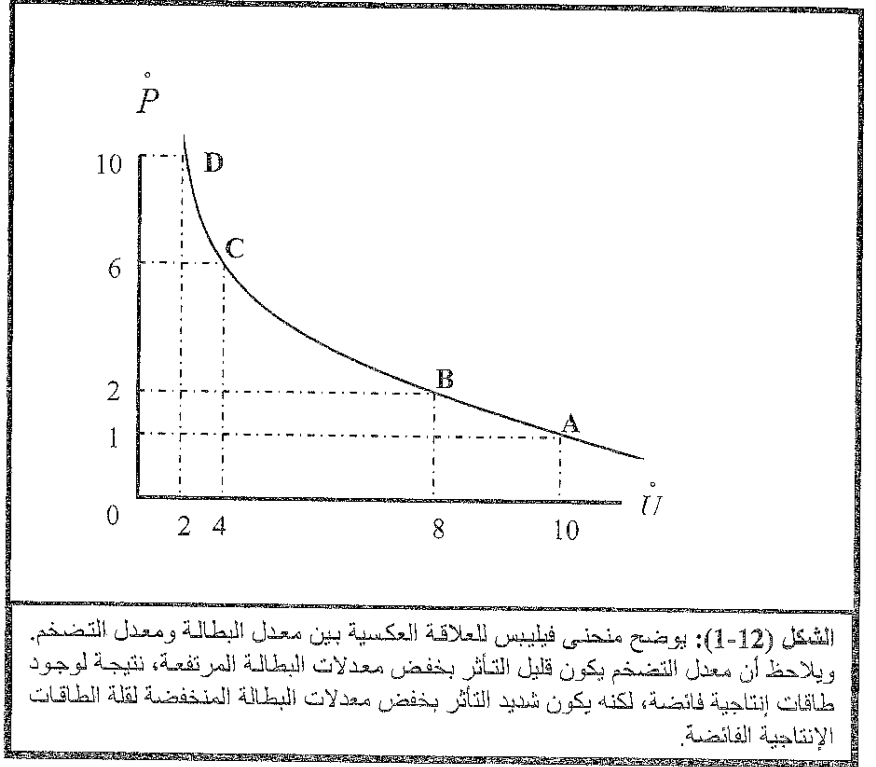
هذا إلى

نقطة (B)

بالنسبة

2% مثال

علاقة عكسية مماثلة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أن انخفاض نسبة البطالة يرتبط بارتفاع نسبة التضخم.



يتضح من الشكل أن بالإمكان تخفيض نسبة البطالة المرتفعة من 10% إلى 8% مقابل ارتفاع معدل التضخم بنسبة قليلة من 1% إلى 2%، أي الانتقال من نقطة (A) إلى نقطة (B) وذلك بسبب وجود نسبة كبيرة من طاقات إنتاجية فائضة. أما في حالة تخفيض نسبة البطالة إلى 4% فسيؤدي هذا إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة كبيرة من 2% إلى 6%، أي التحرك من نقطة (B) إلى النقطة (C)، وذلك بسبب قلة الطاقات الإنتاجية الفائضة، وهكذا بالنسبة للنقطة (D) حيث تصل نسبة البطالة إلى أدنى مستوى ممكن وهي 2% مقابل ارتفاع نسبة التضخم إلى 10%.

فالمشكلة إذا هي كيفية اختيار المزيج الأمثل من التضخم والبطالة، أي ذلك الذي يحقق أقصى المنافع وأقل الأضرار الممكنة. فهل يجب قبول بطالة بنسبة 4% والقبول بارتفاع نسبة التضخم إلى 6%؟ أم يفضل قبول بطالة بنسبة 8% مع خفض معدل التضخم إلى 2%؟

لا شك أن السياسة التي يمكن أن تحقق أفضل النتائج هي تلك التي تؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس إلى جهة الشمال، أي تحقيق أقل نسبة من البطالة مع أقل نسبة من التضخم. ومن الوسائل التي يمكن أن تسهم في انتقال المنحنى إلى جهة الشمال، نشر المعلومات عن فرص العمل الشاغرة، وتوفير مكاتب التوظيف الخاصة والحكومية، وتقديم التدريب للعمال غير المهرة لتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، للتسريع في عملية إيجاد الأعمال المناسبة لهم، وكذلك توفير التسهيلات اللازمة لتشجيع انتقال العمال واستقرارهم في مناطق توفر فرص العمل. كما يجب تبني سياسات تنموية تهدف إلى استمرارية الزيادة في فرص العمل للأجيال القادمة من القوى العاملة، وذلك من خلال إزالة العوائق التي تواجه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية واتباع السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار. و تسهم هذه الإجراءات في مجملها في خفض البطالة الطبيعية احتكاكية كانت أو هيكلية.

4. البنك المركزي وإدارة عرض النقود

يمكن تعريف عرض النقود (Money Supply)، بمفهومه الضيق (M_1) بأنه العملة المتداولة بأيدي الجمهور أو خارج البنوك (Money in Circulation) بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب (Demand Deposits).

الفصل الثاني عشر - السياسة النقدية

أما بالنسبة لعرض النقود بمفهومه الأوسع (M_2)، فإنه يشتمل على عرض النقود (M_1)، بالإضافة إلى الودائع الادخارية قصيرة الأجل (Time Deposits). كما يمكن التوسع في تعريف عرض النقود لنحصل على (M_3)، ويشتمل على (M_2) زائداً الودائع الادخارية طويلة الأجل. وهناك كما أسلفنا العديد من مقاييس عرض النقود التي تعتمد على مدى اتساع تعريفنا لعرض النقود وما يشتمل عليه من أشباه النقود.

تعتبر متطلبات الاحتياطي القانوني (Legal Reserve Requirements)، التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به، بمثابة حجر الزاوية للنظام المصرفي للسيطرة على عرض النقد. ويتم تحديد حجم الاحتياطي القانوني الذي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به على شكل نقد سائل في خزائن البنك أو في حسابه لدى البنك المركزي، حسب النسب التي يقرها البنك المركزي، والتي قد تتراوح بين 5-20% من حجم الودائع الكلية للبنك. وتعتبر هذه الاحتياطيات مصدراً مهماً للسيولة (Liquidity) بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة طلبات العملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك.

والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به. وتحت ظروف معينة قد يرى البنك ضرورة للاحتفاظ بنسبة أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية، ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري (Voluntary Reserve)، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك احتياطيات فائضة (Excess Reserves). لذلك،

فالبنوك التي تحتفظ باحتياطيات أعلى من الحد القانوني تستثمر هذه الاحتياطيات بإقراضها للبنوك الأخرى الأكثر قدرة على التوسع في الإقراض.

أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية، فهي عبارة عن مديونية البنوك تجاه الجمهور. ويمكن لهذه الودائع أن تكون ودائع أولية أي ناشئة عن إيداع نقد سائل في الحسابات الجارية (Current Accounts)، أو بإيداعات تتم بواسطة شيكات مسحوبة على بنوك أخرى، حيث يتم تحصيلها نقداً من خلال عمليات المقاصة اليومية بين البنوك. أما المصدر الرئيسي للودائع تحت الطلب فهو الودائع المشتقة الناتجة عن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية. فعندما تقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض (Lending)، سواء كانت تلك القروض مقدمة للأفراد أو المؤسسات، فإنها تقوم بعملية خلق نقود جديدة دفترية تعرف بالنقود المصرفية، تسهم في زيادة الودائع الكلية في البنوك وتؤدي بالتالي إلى زيادة عرض النقود.

فإذا افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني تبلغ 20%، فمعنى ذلك أن الحد الأقصى للتوسع في الائتمان بالنسبة لكل دينار من حجم الاحتياطي هو خمسة دنانير. أي إذا كان الفائض عن الاحتياطي القانوني يبلغ مليون دينار، فإن بالإمكان التوسع في الائتمان المصرفي إلى خمسة أضعاف هذا المبلغ، أي خمسة ملايين دينار، إذا افترضنا عدم سحب الجمهور لأي نقد سائل. وبعبارة أخرى، إن التوسع في الائتمان المصرفي حسب نسبة الاحتياطي القانوني، يعتمد على فرضية الاستفادة من التسهيلات المصرفية داخل النظام

المصرفي، أي عدم تسوية المبادلات بواسطة استعمال النقد السائل، لأن هذا يعتبر تسرباً يقلل من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود جديدة. يتضح مما تقدم، أن البنك المركزي يستطيع التحكم في عرض النقد، أو الائتمان عن طريق وسائل السياسة النقدية وذلك بواسطة التأثير مباشرة في نسبة الاحتياطي القانوني وحجم الفائض من الاحتياطيات لدى البنوك التجارية بالاتجاهات التي تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للقطر.

5. أدوات السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي، ومن خلال تحكمه في عرض النقود، من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة. لقد أوضحنا أن البنك المركزي يستطيع تنفيذ السياسة النقدية عن طريق ممارسة سلطاته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل بالنسبة لحجم ودائعها، وكذلك تنظيم حجم الفائض من الاحتياطي المتوفر في النظام المصرفي. وتسمى الطرق التي يؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما: الأدوات الكمية و الأدوات الانتقائية، أو النوعية.

1.5 الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان

(Quantitative Credit Controls)، التي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. فيمكن مثلاً، خفض عرض النقود عن طريق تقليص التسهيلات الائتمانية، دون التدخل في تخصيص الموارد المالية بين الجهات المتنافسة عليها. ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي: (1) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، و(2) تغيير معدل الخصم و (3) عمليات السوق المفتوحة.

1.1.5 تغيير الاحتياطي القانوني

سبق أن أوضحنا أن نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها تعتبر من أبرز وسائل السيطرة على عرض النقد أو الائتمان. ويعتمد استخدام هذه الوسيلة لتنظيم عمليات توسيع أو تقليص الائتمان المصرفي على الظروف الاقتصادية السائدة في القطر. ففي حالة الركود الاقتصادي وانتشار ظاهرة البطالة، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية (Expansionary Monetary Policy) تواكب السياسة المالية للدولة في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الطلب الكلي وخفض معدل البطالة، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية. والعكس صحيح، في حالة الانتعاش الاقتصادي وبلوغ مستوى الاستخدام الكامل وظهور الضغوط التضخمية، حيث يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية (Contractionary Monetary Policy)، وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.

ويتوقف مدى فاعلية هذه الوسيلة على مدى استخدام الوسائل الأخرى المكمل لها في السيطرة على التقلبات الاقتصادية. ولا يتم اللجوء عادة إلى

الفصل الثاني عشر - السياسة النقدية

وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلا عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل. ومن مساوئ وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية أنها لا تتصف بالمرونة، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة.

2.1.5 تغيير معدل الخصم

يعرف معدل الخصم (Discount Rate) بمعدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية. تلجأ البنوك التجارية عادة إلى البنك المركزي للحصول على القروض في الحالات التي يزيد فيها السحب بصفة طارئة، كما يحدث لمواجهة المتطلبات الموسمية للانتماء بما يفوق إمكانيات البنوك التجارية لتلبية الطلبات من مواردها الخاصة. ولا يحبذ عادة لجوء البنوك التجارية في الظروف الاعتيادية إلى البنك المركزي للحصول على القروض لفترة طويلة. تتحدد إمكانية البنوك التجارية في الحصول على القروض أو السيولة من البنك المركزي بمقدار ما لديها من الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي. وتدفع البنوك التجارية فوائد على خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي. ولذلك يسمى معدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي بمعدل الخصم.

ففي حالة الانتعاش والتخوف من التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية، عن طريق زيادة معدل الخصم إلى أعلى من مستوى معدلات الفائدة قصيرة الأجل السائدة في السوق، فيؤدي هذا القرار إلى قيام البنوك التجارية بدورها بزيادة سعر الخصم الذي تتقاضاه من زبائنها

على خصم الأوراق التجارية، وبالتالي زيادة معدلات الفائدة بصورة عامة. ويحدث العكس في حالة الرغبة في اتباع سياسة نقدية توسعية، حيث يتم تخفيض معدل الخصم إلى أقل من مستوى معدلات الفائدة السائدة في السوق، مما يؤدي إلى قيام البنوك التجارية بتخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة في الاقتصاد بصورة عامة. لذلك، يطلق على سعر الخصم أيضاً مصطلح سعر الفائدة الرائد (Leading Exchange Rate)، والواقع، أن البنوك التجارية لا تقترض عادة من البنك المركزي إلا في الحالات الضرورية التي أشرنا إليها وعندما يتعذر عليها الحصول على الأموال من مصادر أخرى. وبعبارة أخرى، إن البنوك التجارية تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (Last Resort).

والجدير بالملاحظة، أن سياسة تغيير معدل الخصم، كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، قد تعرضت إلى انتقادات شديدة، لعل من أهمها أنه لا يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بصورة مستمرة، كما هي الحالة بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة، وذلك لأن تغيير معدل الخصم يعكس عادة اتجاه السياسة النقدية التي يعتزم البنك المركزي اتباعها في المستقبل. وتتوقف درجة فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق. فإذا فسرت البنوك التجارية زيادة معدل الخصم كإجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبعه انخفاض في المستقبل، فسيكون من مصلحتها زيادة الإقراض الآن. ومعنى ذلك، أن زيادة معدل الخصم قد تؤدي إلى نتائج عكسية. فبدلاً من الحد من الضغوط التضخمية، فإنها قد تؤدي إلى زيادة هذه الضغوط. ومن جهة أخرى، فمن المحتمل أن يفسر جمهور

المقترضين زيادة معدل الخصم كتحدير من البنك المركزي للحد من التضخم، وبالتالي سيحاولون زيادة الاقتراض والإنفاق تحسباً لزيادة التكاليف والأسعار في المستقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية أو التعجيل بحدوثها.

لقد أدت هذه الانتقادات حول عدم فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ببعض الاقتصاديين إلى حد اقتراح التخلص منها كلياً⁽¹⁾. وبالرغم من ذلك فما زالت أداة سعر الخصم تتمتع بأهمية خاصة وتعتبر بمثابة صمام أمان (Safety Valve) بالنسبة للتحكم في سيولة النظام المصرفي، خاصة في حالة انتشار موجة من الهلع (Panic) في النظام المصرفي. كذلك، يمكن الاستفادة من سياسة تغيير معدل الخصم لمواجهة مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات. حيث أن زيادة معدل الخصم يمكن أن تستخدم ليس فقط لتخفيض الطلب المحلي، بل كذلك لزيادة معدلات الفائدة قصيرة الأجل بصورة عامة كوسيلة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر، أو الحيلولة دون تسرب المدخرات إلى الخارج.

3.1.5 عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) من أهم أدوات السياسة النقدية. وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية لغرض تغيير عرض النقود، وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية.

⁽¹⁾Friedman, M., A Program for Monetary Stability (New York, Fordham University Press, 1959).

الفصل الثاني عشر - السياسة النقدية

حيث يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية، والسداد من خلال تغذية حسابات البنوك باحتياطات إضافية أو ما يطلق عليه نقود ذات قوة عالية (High Powered Money)، فتزيد احتياطات البنوك بمقدار قيمة السندات. وبالتالي تزيد مقدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والجمهور بأضعاف هذه الكمية، وذلك حسب نسبة الاحتياطي القانوني.

ويمكن تتبع أثر عمليات السوق المفتوحة على زيادة الائتمان وما يترتب عليه من تغير في ودائع البنوك وبالتالي تغير في عرض النقود من خلال المثال التالي. لنفرض أن البنك الوحيد في الاقتصاد قد وصل حد الاقراض الكامل (الاحتياطي الكلي = الاحتياطي القانوني)، وبفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%. وعلى هذا الأساس لنفترض أن الموازنة الأصلية للبنك كانت على النحو التالي:

المطلوبات	الموجودات
Liabilities	Assets
1,000 ودائع	100 احتياطات
	900 قروض
1,000 المجموع	1,000 المجموع

* الأرقام بملايين الدنانير

الفصل الثاني عشر - السياسة النقدية

والآن لنفرض أن البنك المركزي، وبقصد انعاش الاقتصاد من الركود، قد اشترى سندات من السوق المفتوحة قيمتها 10 مليون دينار. ستعكس هذه العملية على طرفي موازنة البنك حيث تزيد الودائع بقيمة السندات وتزيد احتياطات البنك بالقيمة ذاتها. والآن تتوفر لدى البنك احتياطات حرة أو فائضة قدرها 9 مليون دينار، وهي كافية لتوسع البنك في عمليات الإقراض وتوليد الودائع المشتقة حتى يصل مرة أخرى إلى حد الإقراض الكامل. وإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 10%، فبإمكان البنك التجاري أن يستخدم مبلغ التسعة ملايين في زيادة القروض والودائع المشتقة بمقدار 90 مليون دينار، وتكون الموازنة الجديدة للبنك عندما يصل إلى الإقراض الكامل كما يلي:

المطلوبات	الموجودات
1,000 ودائع	100 احتياطات 10
10	900 قروض
90	90
1,100 المجموع	1,100 المجموع

وبذلك يكون عرض النقود قد زاد بمقدار 100 مليون دينار منها 10 مليون دينار عبارة عن الوديعة الأولية التي سدد بها البنك المركزي قيمة مشترياته من السندات، بالإضافة إلى 90 مليون دينار من الودائع المشتقة الناتجة عن القروض. ويلاحظ هنا أن الزيادة في عرض النقود تمثل 10 أضعاف الزيادة في احتياطات البنك التجاري من خلال عمل مضاعف عرض النقود.

ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي في محاولة للحد من الضغوط التضخمية. حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقلص الودائع البنكية بمقدار ما تم سداه للبنك المركزي عن قيمة السندات. كما تنخفض احتياطيات البنك التجاري بمقدار قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي للبيع، حيث يتم السداد للبنك المركزي خصماً على احتياطيات البنك التجاري لدى البنك المركزي. وعندما تنخفض احتياطيات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة، فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقد أضعاف قيمة السندات التي باعها البنك المركزي.

وأخيراً، تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية، وأنسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود، خاصة في الأقطار المتقدمة. وتتميز عمليات السوق المفتوحة على الأدوات الأخرى بثلاث خصائص هي : أولاً: السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون أن يكون للبنوك التجارية دور أساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم. ثانياً: أن قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، تمكنه من تغيير احتياطيات البنوك ضمن حدود كبيرة. وثالثاً: تعتبر سياسة السوق المفتوحة نموذجاً للمرونة، حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة، وبالتالي لا تؤدي إلى حدوث ردود فعل نفسية معاكسة.

2.5 الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات العامة أو الكمية للسياسة النقدية، تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى تسمى بالأدوات الانتقائية للانتمان (Selective Credit

الفصل الثالث عشر - النقود والبنوك الدولية

الأخرى فإنها مرتبطة بصورة أساسية بالدولار أو بسلة من العملات (Currency Basket)، مع احتفاظ البنوك المركزية باحتياطياتها بالدولار والعملات الرئيسية الأخرى، هذا بالإضافة إلى الاحتياطي الذهبي بنسب متفاوتة، بهدف التمكن من سداد ديونها الخارجية وتلبية طلبات الدول الدائنة بصرف الدولار بالذهب.

ثانياً: البنوك الدولية

1. مقدمة:

يقصد بالبنوك الدولية (International Banks)، أو البنوك متعددة الجنسية (Multi National Banks) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.

تنسم البنوك الدولية بتاريخها الطويل. فبالرغم من أن البنوك الأمريكية قد أصبحت لها أهمية كبيرة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، إلا أن البنوك الأوروبية هي الأخرى قد مارست أعمالها لقرون مضت خارج حدودها الوطنية. فقد كانت للبنوك الإيطالية خلال القرنين الثنائي عشر وحتى السادس عشر دور مهم في التمويل الدولي، تبعها بعد ظهور الإمبراطوريات الاستعمارية نمو دور البنوك البريطانية والهولندية والبلجيكية والفرنسية والألمانية، إلا أن البنوك البريطانية كانت هي السائدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركزت البنوك فيها على التنمية الاقتصادية المحلية قبل الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى فرض

القيود القانونية التي ساهمت في الحد من إمكانية تطور بنوكها خارج حدودها، حيث منعت الحكومة الأمريكية البنوك الوطنية من امتلاك فروع لها في الخارج. إلا أن البيئة الاقتصادية والسياسية قد تغيرت في مطلع القرن العشرين، وذلك بزيادة دور الولايات المتحدة في الشؤون الدولية. فقد صدر في عام 1913 القانون الفيدرالي الذي أجاز تأسيس فروع للبنوك الأمريكية في الخارج.

الجدير بالملاحظة، أن العمليات الائتمانية قد ازدادت بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة خلال عقد العشرينات من القرن الماضي. إلا أن الكساد العالمي الكبير الذي استمر طيلة الفترة 1929-1933 قد أدى إلى تقليص عمليات البنوك الدولية حيث فرضت في تلك الفترة قيوداً كبيرة على عمليات التحويل الخارجي، وتم تطبيق نظام الحصص (Quota System) على نطاق واسع، وازدادت وسائل السيطرة الحكومية الأخرى، وتم تخفيض أسعار صرف العملات في ظل تعاضم حالة التوتر الدولي. وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 إلى حدوث تأثيرات سلبية كبيرة على عمليات البنوك الدولية.

واتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوضع خاص وصف بنقص السيولة الدولية (International Liquidity Shortage)، عانت الأقطار التي تعرضت اقتصاداتها للدمار خلال فترة الحرب من عجز كبير في احتياطياتها الدولية. وأصبح الدولار العملة السائدة بفضل امتلاك الولايات المتحدة نحو 75% من مخزون الذهب العالمي.

وقد تم ضخ الدولار إلى الاقتصاد الدولي بشكل أساس من قبل الحكومة الأمريكية، حيث ساعد على ذلك تنفيذ خطة مارشال لإعادة بناء اقتصادات الأقطار الأوروبية واليابان التي دمرتها الحرب. وقد استعادت

هذه الأقطار مكانتها في الاقتصاد العالمي خلال عقد الخمسينات وما بعدها من القرن العشرين مما أدى إلى نمو التجارة العالمية والتمويل الدولي إلى درجة كبيرة. وكان للأقطار الصناعية دورها الفاعل في هذا المجال، خاصة بعد تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإنشاء المؤسسات المالية الدولية والقطرية التي تدعم ترويج الصادرات، كبنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة في عام 1945.

2. دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

توسع دور البنوك الدولية في تمويل التجارة العالمية وعمليات الإقراض والإقتراض الدولي الحكومي والخاص والاستثمار المالي، حيث ساعد على ذلك صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطار، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود على حرك رؤوس الأموال، التي كان من شأنها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار، ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي.

الجدير بالملاحظة، أن الاقتصاد الدولي قد أصبح يتسم بدرجة عالية من التكامل (Integration) والترابط الاقتصادي والمالي والتجاري على نطاق واسع، وقد أولت جميع الأقطار، ولاسيما المتقدمة، أهمية كبيرة لهذا التشابك الاقتصادي، وأدركت أن نمو واستقرار اقتصاداتها يعتمد إلى حد كبير على تطور الاقتصاد الدولي. وتمثل الأسواق النقدية والمالية الوجهه المالي لهذا الترابط المادي بين مختلف الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أن زيادة التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل (Economic Interdependency) بين جميع الأقطار يعكس زيادة التكامل النقدي والائتماني الدولي.

وإذا نظرنا إلى التجارة الدولية كأحد المؤشرات لهذا التكامل، نلاحظ أن حجم التجارة الدولية قد ازداد من حوالي 1,200 مليار دولار في عام 1975 إلى حوالي 4,000 مليار دولار في عام 1985، ثم إلى حوالي 6,500 مليار دولار في عام 1990، وإلى حوالي 10,000 مليار دولار في عام 1995، وإلى حوالي 13,000 مليار دولار في عام 2000، ثم إلى حوالي (22000) مليار دولار في عام 2007.

لقد انخفضت الحصة النسبية للولايات المتحدة في التجارة العالمية من حوالي 25% في عام 1948 إلى حوالي 13% في عام 2007، وذلك بسبب زيادة الحصة النسبية للأقطار الأوربية من حوالي 30% إلى حوالي 45% خلال الفترة ذاتها كما ازدادت الحصة النسبية للأقطار النامية من حوالي 27% إلى حوالي 36% خلال الفترة.

يستدل من هذه الأرقام أن هناك توسعا كبيرا في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية بين مختلف مناطق العالم. ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تطور مماثل في المعاملات المالية المحلية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه الزيادة المضطردة في التكامل الاقتصادي والتجاري والدولي وتسهيل عمليات تحويلها من قبل البنوك الدولية.

3. أنواع البنوك الدولية

لقد أدى التطور الكبير للبنوك الدولية في الاقتصاد الدولي إلى زيادة حدة المنافسة ليس بين البنوك المحلية فحسب، بل كذلك بينها وبين البنوك الدولية. حيث أصبح لعملاء البنوك الخبير في التعامل المصرفي محليا وخارجيا وذلك سعيا وراء الخدمات المصرفية المتقدمة وتنوعها التي تقدمها البنوك لعملائها بفضل التقدم التقني والضغط التنافسية فيما بينها من أجل

زيادة حصة كل منها في الأسواق المحلية والخارجية، أو المحافظة على هذه الحصة على الأقل.

1.3 البنوك المراسلة

تعتبر البنوك المراسلة (Correspondent Banks) من أقدم أنواع البنوك. وتشمل الخدمات التي تقدمها هذه البنوك على الاعتمادات المستندية، والحوالات، واستلام وتسليم الأموال، وتنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي وغيرها. هذا بالإضافة إلى العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى التي تقدمها هذه البنوك إلى عملائها.

2.3 مكاتب التمثيل

لما كانت البنوك الدولية تعبر اهتماما كبيرا لمسألة رصانة ومرونة وضعها المالي، فإن عددا كبيرا منها قد سعي إلى تبني ترتيبات تضمن كفاءة عملياتها وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيل (Representative Offices) التي ليس لها صلاحيات واسعة، حيث أنها لا تتمكن من قبول الودائع، أو تقديم القروض، أو قبول الحوالات وتحويل الأموال. إلا أن الغرض الرئيس من إنشائها هو لتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك الدول ومحاولة استقطاب رجال الأعمال والشركات في تلك الدول للتعامل مع البنوك التي تتبع لها هذه المكاتب. وتتسم هذه المكاتب بانخفاض تكاليف التشغيل. حيث أنها تعتبر بمثابة قناة لتبادل المعلومات والاتصالات. وتعتبر هذه المكاتب أيضا الوسيلة الوحيدة لتمثيل البنك الرئيس في بعض الدول التي لا تسمح قوانينها المحلية بتأسيس بنوك أجنبية فيها. كذلك، يقوم المكتب التمثيلي بتمهيد الطريق لاحتمال فتح فرع للبنك الرئيسي في تلك الدولة عندما تسنح الفرصة.

3.3 بنوك الأفسشور

هناك بعض البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه، حيث تنحصر أعمالها في عمليات التمويل الدولي. ويطلق على هذه البنوك ببنوك الأفسشور (Offshore Banks). حيث تستفيد هذه البنوك من إمكانية القيام بالاتصالات الفورية مع الأسواق مع الأسواق النقدية الدولية بأوقاتها الزمنية المتباينة، إضافة إلى مزايا انخفاض نسب الضرائب، أو عدم وجودها في الأقطار التي تتواجد فيها هذه البنوك.

4.3 فروع البنوك الأجنبية

كذلك قامت البنوك في الأقطار المتقدمة بتأسيس ما يسمى بالبنوك الأجنبية التابعة (Foreign Subsidiary Banks). وتكون هذه البنوك مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس (Parent Bank). وتتمتع هذه البنوك بميزة مهمة هي أنها تظهر أمام عملائها في الدول المضيفة بصفة محلية (Local Identity) حيث تكون عادة الإدارة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم إمكاناتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

5.3 البنوك المشتركة:

استمرت البنوك الدولية بالتطور حيث برزت في منتصف الستينات من القرن العشرين في أوروبا ظاهرة البنوك المشتركة (Consortia Banking)، أو التجمع المصرفي تعرض تقديم قروض بصفة مشتركة (Syndicated Loans)، لتمويل مشروعات دولية كبيرة. حيث يقوم أحد البنوك الدولية، أو أكبر البنوك المحلية، بتنظيم وإدارة قرض كبير (يكون غالبا بعملة دولية) إلى إحدى الحكومات، أو إحدى المؤسسات الحكومية، أو إحدى الشركات الكبيرة في القطاع الخاص، وذلك بالنيابة عن البنوك

الأجنبية والمحلية المشاركة في هذا القرض من أجل تقليل المخاطر المرتبطة لهذا القرض الكبير الذي يتجاوز إمكانات أي بنك بمفرده على تحمل المخاطر. ويسمى هذا النوع من القروض بالقروض السيادية (Sovereign Loans)، لأنها تقدم في الغالب إلى الحكومات بضمانة البنك المركزي لتلك الدولة.

يتضح مما تقدم، أن البنوك الدولية قد تطورت بشكل واسع بحيث أصبحت تمثل في الوقت الحاضر أهم الركائز التي يستند إليها النظام النقدي الدولي والتكامل أو العولمة الدولية، مما يتطلب من الأقطار النامية وخاصة الأقطار العربية توخي الحذر والحيطه فيما يتعلق بسياساتها الاقتراضية لتمويل مشروعاتها الإنمائية عن طريق الاقتراض من البنوك الدولية حفاظاً على استقرار اقتصاداتها ومؤسساتها المالية، وذلك بسبب هيمنة البنوك الدولية على الأسواق النقدية والمالية في العالم.